



## الموضوع

# دور تفعيل الجباية الالكترونية في تحسين جودة التصريحات الجبائية

## - دراسة حالة مركز الضرائب لولاية بسكرة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

شعبة العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

سعيد عبد الحليم

إعداد الطالبان:

السبتي جيهان

زعيم دلال

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بوعكاز سميرة	استاذ محاضر (ب)	رئيسا	جامعة بسكرة
2	سعيد عبد الحليم	استاذ محاضر (ب)	مشرفا	جامعة بسكرة
3	نوبلي نجلاء	استاذ محاضر (ب)	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2021/ 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو  
الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ )

(آل عمران: آية 18)

## ﴿ كلمة شكر وتقدير ﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسولنا الكريم ومن اتبعه باحسان الى يوم الدين

وعرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى يخرج هذا العمل الى نور نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للاستاذ الفاضل: **الدكتور سعيدي عبد الحلیم** الذي قبل تواضعا وكرامة الاشراف علينا بهذا العمل، فله اخلص تحية واعظم تقدير على كل ماقدمه لنا من توجيهات وارشادات طيلة الموسم الدراسي والذي كان له الفضل في اتمام المذكرة على معادها رغم الظروف الوبائية " جائحة كورونا " لذا نكرر كل الامتنان لدكتورنا الفاضل على كل مجهوداته وعسى ربي ان يحفظه بحفظه

اتقدم بالشكر الى كل الطاقم الاداري كلا على حدى باسمه على كل المجهودات المبذولة طيلة الرحلة الدراسية

كما نتقدم بامتناننا الى كل من شجعنا ولو بكلمة طيبة في سبيل اتمام عملنا بالوجه المرضي

وفي الاخير نتقدم بالشكر الجزيل الى كل اعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا اجازة المذكرة وتخصيص كل منهم الوقت في قراءة وتقييم هذا العمل متمنين لو شاركناكم فرحة المناقشة هذه اللحظات ....

الى كل هؤلاء اقول شكرا جزيلاً....

السبتى جيهان

زعيم دلال

## اهداء

اهدي ثمرة جهدي وعملي الى:

من ظلت تشجعني في صمت وتقف معي باحساسها بآمالها وأحلامها والتي لا تكفيني قواميس الدنيا ان أوفيتها حقها ودعائها  
الصادق خير وبركة الى أغلى ، أرق وأحن أم ....أمي الغالية حفظها الله ذخرا وسندا لي وأطال الله في عمرها

الى والدي الغالي رفع الله مكانته وحفظه ورعاه وأطال الله في عمره كما أتقدم بتقبيل يده الطاهرة التي سعت أن توفر لي كل أمنياتي

الى كل أخوتي ، أزواجهم ، أبنائهم وبناتهم كلا باسمه حفظهم الله ورعاهم

الى أخي أبي الثاني سندي وقديوتي الحسنة حفظه الله ورعاه

الى صغيرتي المدللة أختي الجميلة التي ألت على ذكر اسمها حبيبي دلال

الى كل صديقاتي ومن شجعني على اتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة

الى صديقتي ومرافقتي في اتمام هذا العمل دلال

السبت جيهان

## اهداء

الحمد لله الذي أعانني وأكرمني بالتقوى، و الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار ﷺ

اهدي ثمرة جهدي وعملي هذا

إلى سندي في الحياة من علماني حب العمل، الصبر والاجتهاد من يسرا لي طريق العلم وآثرائني على نفسيهما تاج رأسي ونور عيني

- إلى والدي حفظهما الله وبارك في عمريهما -

إلى اللواتي شاركنني طريق دراستي ونجاحي من كن رفيقات دربي وسبب بسمتي ، قوتي ونجاحي

- إلى أخواتي حفظهن الله ورعاهن -

إلى أحب الناس إلى قلبي صديقاتي العزيزات وإلى صديقتي ، مساندي ورفيقتي في إنجاز هذا العمل جيهان

ولكل من دعمني بالقول والفعل في إتمام هذا العمل

-أهدي عملي هذا-

زعيم دلال

## ملخص:

تناولت هذه الدراسة دور تفعيل الجباية الالكترونية في تحسين جودة التصريجات الجبائية وذلك بمركز الضرائب لولاية بسكرة، وهدفت إلى التأكيد على أهمية تفعيل الجباية الالكترونية في تحسين جودة التصريجات الجبائية بمركز الضرائب محل الدراسة. لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت استبانة لجمع البيانات وقد وزعت على عينة بلغ حجمها (40) موظف، وكان عدد الاستبانات المسترجعة والصالحة للتحليل (35) استبانة، تم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الانسانية (SPSS. V20)

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كما اعتمدت على اسلوب التحليل، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن المركز محل الدراسة لم يرتق بعد الى المستوى المطلوب في تحسين جودة التصريجات الجبائية من خلال تفعيل الجباية الالكترونية، كما توصلت الدراسة الى ان تطبيق التقنية الالكترونية على العمل الجبائي فيما يخص التحصيل الجبائي ليس بتلك السهولة التي يعتقدونها البعض لدى طرفي العلاقة سواء المكلف القانوني او الادارة الجبائية، وذلك يعود لعدة اسباب ميدانية سطرها ذوي الخبرة لتكون دافعا لتوجيه ارائهم عن طريق محاولة تصحيح الانحرافات من جهة، وكآفاق لدراسات لاحقة أكثر عمقا لتصويب هذا النوع من التحصيل الجبائي الالكتروني .

**الكلمات المفتاحية:** الجباية الالكترونية، تصريجات الجباية الالكترونية، الادارة الجبائية الالكترونية، المكلف القانوني

بالضريبة.

## Abstract:

This study looked at the role of electronic collection in improving the quality of compositions at the Peskra State Tax Center.

In order to achieve the objectives of the study, a data collection resolution was used and distributed to a sample size (40) staff, and the number of recovered and analyzed resolution (35) was discharged and analysed using the Statistical Package Programme for the Humanities SPSS V.20).

The study relied on the descriptive approach, as well as on the method of analysis, and reached several conclusions, the most important of which is that the centre in question is not yet up to the level required to improve the quality of algebraic statements through the activation of electronic collection. The study also found that the application of electronic technology to forced action in relation to the collection of forces is not as easy as some parties to the relationship, whether the law-holder or the management authority, for several reasons in the field.

**Keywords:** electronic collection, electronic collection statements, electronic compulsory administration, legal taxpayer

فهرس

المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	إهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
(أ - هـ)	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية</b>	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: مدخل الجباية الإلكترونية
02	المطلب الأول: مفهوم الجباية الإلكترونية وخصائصها
04	المطلب الثاني: أهداف الجباية الإلكترونية
06	المطلب الثالث: تحديات ومعوقات تطبيق الجباية الإلكترونية
13	المبحث الثاني: عموميات حول التصريحات الجبائية الإلكترونية
13	المطلب الأول: ماهية التصريحات الجبائية الإلكترونية
15	المطلب الثاني: أنواع التصريحات الجبائية ومتطلباتها الشكلية والموضوعية

18	المطلب الثالث: دوافع ومزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية
20	المبحث الثالث: الجبائية الإلكترونية وعلاقتها بالتصريحات الجبائية الإلكترونية
20	المطلب الأول: متطلبات الجبائية الإلكترونية
21	المطلب الثاني: تحسين جودة تصريحات الجبائية الإلكترونية
24	المطلب الثالث: أثر تفعيل الجبائية الإلكترونية
29	خلاصة الفصل الاول
<b>الفصل الثاني:دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة-</b>	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبائية
32	المطلب الأول: تحضير استمارة الاستبيان
33	المطلب الثاني: هيكل استمارة الاستبيان
35	المطلب الثالث: نشر وإدارة استمارة الاستبيان
36	المطلب الرابع: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة
36	المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان
36	المطلب الأول: مجتمع وأدوات الدراسة
37	المطلب الثاني: اختبار طبيعة توزيع البيانات بمعامل كولموكروف سميرونوف
41	المطلب الثالث: اختبار الصدق والثبات
46	المطلب الرابع: الدراسة الإحصائية للمتغيرات الشخصية للدراسة
52	المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات للدراسة
52	المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

53	<b>المطلب الثاني:</b> اختبار الفرضية الاولى التي تنص أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على التصريحات الجبائية الالكترونية
60	<b>المطلب الثالث:</b> اختبار الفرضية الثانية التي تنص أن هناك هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على التصريحات الجبائية
67	<b>المطلب الرابع:</b> اختبار الفرضية الثالثة التي تنص أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على التصريحات الجبائية الالكترونية
75	<b>خلاصة الفصل الثاني:</b>
	<b>خاتمة:</b>
	<b>المراجع:</b>
	<b>الملاحق:</b>

الجداول

والأشكال

## 1. قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	اختبار الطبيعة بمعامل كولموكروف سميرنوف	37
02	المتوسط المرجح للفئات	40
03	اختبار درجة الثبات	41
04	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الاول والدرجة الكلية للمحور الاول.	42
05	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني.	43
06	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحديد اتجاه العينة	44
1=7	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	46
2-7	توزيع العينة حسب العمر	47
3-7	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	48
4-7	توزيع العينة حسب المنصب الإداري	49
5-7	توزيع العينة حسب عدد الدورات التكوينية	51
08	العلاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي	54

56	العلاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية	09
58	العلاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي	10
61	العلاقة بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي.	11
63	العلاقة بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية.	12
65	العلاقة بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني.	13
68	العلاقة بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي.	14
70	العلاقة بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية.	15
72	العلاقة بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيره على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني.	16

## 2. قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الدعامات الثلاث للنظام الضريبي	8
02	العلاقة بين النظام الضريبي وتطبيقات التكنولوجيا المعلومات	9
03	أنواع تصريحات الجباية الالكترونية	17
04	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	47
05	توزيع العينة حسب العمر	48
06	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	49
07	توزيع العينة حسب المنصب الإداري	50
08	توزيع العينة حسب عدد الدورات التكوينية والملتقيات الخاصة بألية العمل في ظل (الجباية الالكترونية /التصريحات الجبائية الالكترونية).	51
09	الانتشار بين التشريعات والنصوص القانونية مع تبسيط الواجب الجبائي	55
10	الانتشار بين علاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية	57
11	الانتشار بين وجود التشريعات والنصوص القانونية مع الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي.	59
12	شكل الانتشار إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية مع تبسيط الواجب الجبائي.	62

64	الانتشار بين إحدات موقع إلكتروني للإدارة الضريبية مع تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية	13
66	الانتشار إحدات موقع إلكتروني للإدارة الضريبية مع الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الالكتروني	14
69	الانتشار لتوفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي	15
71	الانتشار لتوفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد.	16
73	شكل الانتشار يبين تأثير توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الالكتروني	17

### 3. قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
	استمارة الاستبيان	01
	جداول نتائج التحليل الاحصائي	02

مقدمة عامة

تعد الضرائب وسيلة أساسية من وسائل التمويل الاقتصادي للدولة، فهي إيراد مالي هام لما لها من قدرة على التأثير في مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما تعتبر أيضا من أهم أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهدافها المسطرة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو سياسية.

وانطلاقا من تلك الأهمية تحرص المصالح الضريبية على تحقيق أهداف الدولة، من خلال ضبط أعمالها وتحسين تسييرها، بحيث تتمكن من تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة في الوقت اللازم وبالقدر الكافي غير أن صعوبة وتعقد عملية معالجة البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاط المكلفين وتعدد مصادرهم، يعقد من عمل المصالح الضريبية من جهة ويقيد المكلفين أكثر من جهة أخرى.

وسبب هذا العجز الأساليب التقليدية للمحاسبة للحصول على الإيرادات بصفة عامة، مما أدى إلى ضرورة البحث عن طرق جديدة تخدم تسهيل عملية جباية الضرائب، وذلك من خلال إدخال البعد التكنولوجي إلى الإدارات الضريبية، مفادها تحويل الأعمال والخدمات الضريبية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية في ظل ما يعرف بالضريبة الإلكترونية وذلك لرضا المكلف والقدرة على تلبية احتياجاته ومقدار مساهمته.

حيث ساعد التوسع التكنولوجي الذي شهده العالم من ناحية الرقمنة والاتصالات كل من الهيئات الضريبية في تطوير أداء جباية الضرائب والمنشأة الاقتصادية في تحسين تصريحاتها الجبائية، وتعتبر التصريحات الجبائية إلتزام من المكلف إزاء الإدارة الجبائية حيث يقوم بتحميل الملفات الخاصة به واستعراضها وتعبئتها، كما يقوم بتتبع ملفه بالقبول أو الرفض من قبل الإدارة الجبائية سواء عن طريق شاشة التنبيهات أو بحساب المكلف أو البريد الإلكتروني.

وفي هذا الإطار تعتبر جباية الضرائب الإلكترونية من أهم الأساليب المخولة من طرف المشرع الجزائري و الناجحة لتطوير النظام الضريبي للأفراد والشركات، فضلاً عن إيجاد الوسائل التي يمكن من خلالها تطوير أداء جباية الضرائب وذلك بالتفاعل مع الخدمات الضريبية الإلكترونية لتحقيق هدف الإدارة الضريبية في تعظيم إيراداتها الضريبية على النحو الذي يحقق الرضا التام للمكلف من سداد الضريبة بصورة طوعية في شكل تصريح جبائي إلكتروني.

يعتبر هذا الموضوع من الأساليب المعاصرة في إدارة الضرائب ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية البحث

**اولا: إشكالية البحث**

**ما مدى مساهمة تفعيل الجباية الإلكترونية في تحسين جودة التصريحات الالكترونية؟**

**الاسئلة الفرعية لاشكالية البحث:**

ولمعالجة إشكالية البحث المطروحة قمنا بصياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:



# مقدمة عامة

1- هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تصريجات الحماية الإلكترونية؟

2- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تصريجات الحماية الإلكترونية؟

3- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب وتأثيرها على تصريجات الحماية الإلكترونية؟

## ثانيا: فرضيات البحث

على ضوء الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفروض الآتية، والتي نسعى لاثبات صحتها او نفيها من دراسة جوانب هذا الموضوع :

**الفرضية الاولى :** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تصريجات الحماية الإلكترونية، ولاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها الى الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية (01) :** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي من خلال الموقع الإلكتروني.

**الفرضية الفرعية (02) :** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تطوير نظام لتحميل الوثائق وتصريجات الحماية عن بعد.

**الفرضية الفرعية (03) :** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تعزيز الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي.

**الفرضية الثانية :** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تصريجات الحماية الإلكترونية ، ولاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها الى الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية (01) :** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره تبسيط الواجب الجبائي من خلال الموقع الإلكتروني.

**الفرضية الفرعية (02) :** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق وتصريجات الحماية عن بعد.

## مقدمة عامة

الفرضية الفرعية (03): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تعزيز الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب وتأثيرها على تصريحات الجباية الإلكترونية، ولاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها الى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية (01): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي من خلال الموقع الإلكتروني.

الفرضية الفرعية (02): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب وتأثيرها على تطوير نظام لتحميل الوثائق وتصريحات الجباية عن بعد.

الفرضية الفرعية (03): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب وتأثيرها على تعزيز الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني.

### ثالثا : اهداف الدراسة

محاولة معرفة الى أي مدى وفقت تفعيل الجباية الإلكترونية في تحسين جودة تصريحات الجباية بأنواعها ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- 1- الوقوف على أهم الأسباب التي من شأنها أن تساعد في تفعيل الجباية الإلكترونية وسيرها على النحو الصحيح.
- 2- الوقوف على مدى ملائمة ، مصداقية وشمولية التصريحات الجبائية في ظل الجباية الإلكترونية.
- 3- التعرف على مدى نجاح الهيئات الضريبية بالجزائر في تفعيل الجباية الإلكترونية والعمل بها.
- 4- محاولة التعرف على آلية تفعيل الجباية الإلكترونية وتأثيرها على تحسين جودة تصريحات الجباية الإلكترونية ،من خلال آراء عينة الدراسة .
- 5- الوقوف على مدى نجاعة التشريعات والنصوص القانونية في تبسيط الواجب الجبائي وتطوير نظام لتحميل الوثائق وتصريحات الجباية عن بعد.

## رابعا : منهج الدراسة

بغية تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الفصل النظري لمعالجة جوانب موضوع الدراسة ، أما الفصل التطبيقي فكان الغرض منه معرفة آراء أفراد العينة من موظفي واداري مركز الضرائب - بسكرة - في مدى توفيق تفعيل الجباية الالكترونية في تحسين جودة تصريجات الجباية الالكترونية، وفي هذا الاطار تم جمع البيانات اللازمة من خلال إجراء مقابلة مع عينة الدراسة لهذا المركز باستخدام استبيان ( Le Questionnaire ) تم إعداده لهذا الغرض، وتم تفرغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي (Statistical Package for Social Science V.20) ( spss ) ،وبالتالي هذا البحث سيكون دراسة استكشافية، من خلال البحث والاطلاع على كل ما يتعلق بالجباية الالكترونية في ظل التصريح والتسديد الالكتروني، ومحاولة اكتشاف واقع استخدامها والالتزام بها من قبل عينة الدراسة ( مركز الضرائب - بسكرة - ) و مختلف صفة آرائهم وخبرتهم الميدانية .

## خامسا : حدود الدراسة

تتجسد حدود الدراسة في وقتها ، مكانها ومجالها التطبيقي، أما فيما يخص البعد الزمني فيتوافق سياق التحليل في بحثنا هذا مع بداية شهر ماي سنة (2021) ،ويقتصر مكانها على عينة الدراسة (اداريين و موظفين ) ،بمركز الضرائب لولاية بسكرة، أما مجال تطبيقها فيتمثل في مدى مساهمة تفعيل الجباية الالكترونية في تحسين جودة تصريجات الجباية الالكترونية .

## سادسا : الدراسات السابقة:

لقد وجد الباحث بعض الدراسات ذات الصلة بشكل أو بآخر بموضوع الدراسة الحالية في حدود إطلاع الباحث كما يلي:

### الدراسات باللغة العربية:

**1- أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية ( دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط) مقال ضمن مجلة دراسات العدد الاقتصادي (2013 \_ 2676 :ISSN) من إعداد الباحثين: فلة محنتال وأحمد بساس بمخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، بتاريخ 2020/06/18 ، المجلد 11 العدد 02 ، 2020 ،الصفحة من (55-72) ، حيث حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بتصريجات الجباية الالكترونية كما قد تم الاطلاع على مجموعة من الآراء والتوقعات حول أثر تطبيق نظام تصريجات الجباية الالكترونية في الرقابة الجبائية الشكلية من خلال دراسة آراء عينة الدراسة.**

**2- دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية( دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي) أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة، من إعداد الباحث عتير سليمان، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر- (2011-2012) حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الرقابة**

الجبائية كإجراء يهدف إلى التحقق من مدى صحة المعلومات المحاسبية خاصة المصرح بها من قبل المكلفين الخاضعين، من خلال ممارسة أساليب الرقابة الجبائية.

**3- آليات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الالكترونية** ، مقال ضمن مجلة دراسات جبائية من إعداد الباحث مولود مليكاوي - الجزائر - ، (2019) ، المجلد الثامن، العدد (01) ، حيث حاول الباحث من خلاله تسليط الضوء على مختلف الخصائص والصعوبات التي تواجه النظم الضريبية فيما يخص إخضاع المعاملات التجارية الالكترونية لمعدلات ضريبية ، وماهي أبرز المتطلبات اللازمة لذلك في ظل تبني مفهوم التجارة الالكترونية .

**4- تفعيل خدمة الادارة الالكترونية في الجزائر ( عصرنة الادارة الضريبية نموذجا )** ، مقال ضمن مجلة البحوث الاقتصادية وادارية ، من اعداد الباحثين رمادية عبد الله سفيان ، قويدري كمال جامعة البليدة (02) الجزائر ، بتاريخ 29 جوان 2020 ، المجلد (14) العدد (03) ، حيث حاول الباحثان من خلالها تسليط الضوء على واقع الادارة الالكترونية في الجزائر ، عن طريق التطرق إلى الآليات التي اعتمدها إدارة الضرائب لمواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة ومختلف العقبات والتحديات التي واجهت تفعيل هذا النوع من الخدمة الالكترونية.

### سابعاً: ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة

تناولنا في موضوع مذكرتنا دور تفعيل الجبائية الالكترونية في تحسين جودة التصريحات الجبائية وما ميزها عن غيرها من الدراسات السابقة هو اضافة التقنية الالكترونية على المتغيرين ( الجبائية / التصريحات الجبائية ) ، والتي حاولنا من خلالها تسطير اهم النقاط التي من شأنها ان تساعد في تفعيل الجبائية الالكترونية ، بالاضافة الى دراسة العلاقة بين تفعيل الجبائية الالكترونية وجودة التصريحات الجبائية وفق دراسة استبائية ، توصلت الى ان تطبيق التقنية الالكترونية على العمل الجبائي خصوصا المتعلقة بالتحصيل الجبائي ليست بتلك السهولة لدى طرفي العلاقة ( المكلف القانوني / الادارة الجبائية ) التي يفترضها او يظنها البعض وذلك يعود لعدة اسباب ميدانية سطرها ذوي الخبرة لتكون كدافع لتوجيه ارائهم عن طريق محاولة تصحيح الانحرافات وفتح المجال للدراسات اللاحقة .



# الفصل الأول:

الإطار النظري للجباية الإلكترونية

والتصريحات الجبائية

# الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

تمهيد:

تعد الجباية أهم موارد الدولة في العصر الحديث وهي ظاهرة معقدة في مفهومها بسبب المشكلات المختلفة التي تثيرها، فهي تعمل على جباية الأموال اللازمة للدولة وتوزيع الأعباء العامة الناتجة عن ذلك بصورة عادلة بين المكلفين. وتؤثر بصورة مباشرة سلبية أو ايجابية في الإقتصاد الوطني، حيث تعد كنوع من الحقوق العامة سواء كان ذلك في القواعد المنظمة لها أم كان في حل المشكلات التي تعترض تطبيقها، فالضريبة وجهة سياسية واجتماعية من جهة واقتصادية من جهة أخرى وقانونية من جهة ثالثة.

ويعتبر إدخال التكنولوجيات الحديثة كالإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الضريبية مرحلة هامة في برنامج التحديث الذي يعد من التحديات التي واجهها النظام الضريبي في الجزائر. ولهذا سنتناول في هذا الفصل

المبحث الأول: مدخل الجباية الإلكترونية.

المبحث الثاني: عموميات حول التصريحات الجبائية الإلكترونية.

المبحث الثالث: الجباية الإلكترونية وعلاقتها بالتصريحات الجبائية الإلكترونية.

# الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

## المبحث الأول: مدخل الجباية الإلكترونية

لقد أصبحت فكرة إنشاء الحكومة الإلكترونية أمراً لا بد منه في ظل انفتاح الدول النامية على الاقتصاد العالمي و تشجيعها للاستثمارات الأجنبية وتزايد المطالب الشعبية بضرورة تخفيف الأعباء البيروقراطية، والضريبة الإلكترونية هي إحدى إفرازات هذه الأخيرة وقد تكمن أهميتها في ربط المواطنين بنظام الكتروني لتقديم الخدمات الضريبية، وذلك قصد تسهيل الإجراءات والالتزامات الضريبية تجاه الدولة، وقبل التطرق إليها يجب أولاً التعرف على الجباية الإلكترونية باعتبارها المحرك الأساسي في نشأتها.

## المطلب الأول: مفهوم الجباية الإلكترونية وخصائصها

في ظل العولمة والتطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده عالمنا اليوم برزت العديد من القضايا الجبائية الحديثة التي ارتبطت بشكل كبير بالأعمال المنجزة عن طريق شبكة الانترنت ، و من دوافع ظهور نظام جبائي إلكتروني هي السليبات التي أحدثها النظام التقليدي في حركة الاقتصاد الوطني من جهة وعلى المجتمع الضريبي من جهة أخرى، لذا يجدر بنا أن نتعرف أولاً على مفهوم الجباية .

### أولاً: تعريف الجباية:

لقد شكلت الجباية المصدر الرئيسي لميزانية الدولة و الممول الأساسي للمشاريع العامة فتعددت التعاريف الخاصة بالجباية حيث عرفها البعض على أنها "ذلك النظام التشريعي الموضوعي حيز التطبيق لضمان الإيرادات وتغطية النفقات الخاصة بالدولة بصفة مستمرة" (بوزيدة، 2003، صفحة 15).

كما تم تعريفها على أنها "مجموع الاقتطاعات الإلزامية المفروضة من طرف الدولة والتي تتكون من الضرائب والرسوم والإتاوات والمساهمات الاجتماعية." (عتير، 2012، صفحة 69).

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للجباية على أنها "مختلف الضرائب التي تحصلها الدولة من الأشخاص، سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، لتمويل ميزانية الدولة والجباية العادية كغيرها من الإيرادات العامة الأخرى لها مميزات تجعلها أكثر قابلية لتمويل لميزانية العامة، سواء بالنسبة للأفراد باعتبار أنهم سوف يستفيدون منها من خلال المنشآت العامة أو بالنسبة للدولة باعتبارها تمثل المورد الأكثر استقرار وسيادة ". (بناي و هلال، 2019/2018، صفحة 03)

### ثانياً: مفهوم الجباية الإلكترونية:

الجباية الإلكترونية هي تلك التي تعنى بفرض الضرائب على التعاملات التي تتم على شبكة الإنترنت هذا النوع الحديث من التعامل يطرح عدة إشكاليات منها إشكالية كيفية جباية الضرائب المتعلقة بها والعوائق التي تعترضها وهل أسس ومبادئ فرض الضريبة تبقى مستوفاة في ظل هذه التعاملات. فالضرائب تقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ لخصها آدم سميث في كتابه ثروة الأمم تمتلك في : العدالة والمساواة، اليقين، الملائمة في التحصيل والاقتصاد في نفقة التحصيل ولقد درج كتاب المالية على إثر آدم سميث إلى تحليل

# الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

الضرائب على ضوءها إلا أن المفكرين المحدثين أصبحوا يرون أن هذه المبادئ وحدها غير كافية للوقوف على ما يجب أن تكون عليه الضريبة ومع ذلك تبقى الأساس في عملية تحليل محتوى الضرائب. (كماسي و دادان، بدون تاريخ النشر، صفحة 04)

ثالثاً: خصائص الجباية الإلكترونية:

تسعى معظم الدول إلى تبني نظام جبائي يتميز بالمرونة، السهولة والشفافية في المعاملات التي تتم عبر الأنترنت لتحقيق الأهداف المنشودة من تطبيق الجباية الإلكترونية وتمثل الخصائص في:

1. اختفاء الأوراق الثبوتية للمعاملات عند الإقرار الضريبي:

الإقرار الضريبي الإلكتروني : هو عبارة عن التصريح الإلكتروني الذي يتقدم به المكلف بالضريبة للإدارة الجبائية ويكون عن طريق الموقع الإلكتروني المستحدث من قبل الحكومة الإلكترونية [www.jibayatic.dz](http://www.jibayatic.dz) والذي يتضمن المعلومات الخاصة به نشاطه وأرقام إيراداته ومصادرها وكذا أرقام النفقات بأنواعها و بشكل تفصيلي فيكون المكلف بالضريبة مسؤولاً بشكل كامل عن المعلومات المقدمة وذلك بتوقيعه على الإقرار إلكترونياً مما يساهم بشكل كبير في تخفيض التكلفة الاقتصادية ، كما يوفر الكثير من الجهد والوقت مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الفعلية في الإداء.

2. استخدام النقود الإلكترونية في تحصيل الضريبة:

تتم هذه العملية أيضاً بصفة إلكترونية باستخدام أحد وسائل الدفع الإلكترونية التي تقدمها الإدارة الضريبية إلى المكلف بالضريبة مثل:

✓ التحويلات البنكية : وتكون لمن له حسابات بالبنوك مع إخطار إدارة الضرائب بموجب إشعار؛ وكذا الاتفاق مع هذه البنوك والربط على شبكة معلومات إدارة الضرائب باستخدامها في الإخطار.

✓ استخدام البطاقات الذكية : تستخدم في مدفوعات المكلف بالضريبة للجهة المعنية وهي إدارة الضرائب؛ على أن يتم التسليم للقيمة إما مندوب المصلحة أو بتوفير برنامج التحويل المالي لدى إدارة الضرائب أو المكلف بالضريبة و يتم سداد الضريبة من خلاله ثم تفريغ محتوياته بعد ذلك.

✓ استخدام شبكة بنك أو البنوك المعنية : تتفق معها إدارة الضرائب على السماح للمكلف بالضريبة بالسداد لدى منافذها ويتم إدراج التعامل على البطاقة الذكية و يفرغ محتواها بإدارة الضرائب المختصة و تخطر الإدارة الضريبية من خلال شبكة المعلومات بالسداد فوراً ثم يقوم المكلف بالضريبة بقراءة محتويات البطاقة الذكية للمطابقة بين ما تم تفريغه و ما هو واجب الدفع. (معين، 2008)

3. جباية بلا مكان وبلا زمان:

# الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت فالمسؤول الإداري يستطيع اتخاذ القرار ويعلم المكلف بالضريبة بالمستجدات الطارئة في أي وقت ليس بالضرورة في أوقات العمل الرسمية وكذا المكلف بالضريبة يستطيع الولوج إلى الموقع الإلكتروني [www.jibayatic.dz](http://www.jibayatic.dz) للقيام بالاستفسار أو الطعن أو الإقرار الضريبي..... إلخ وهو في أي مكان بالعالم ، فبفضل تفعيل الجباية الإلكترونية أصبح المجتمع الضريبي يعمل من خلال الموقع الإلكتروني الذي أحدثته الحكومة الإلكترونية خلال 24 ساعة باليوم مما يضفي مرونة عالية وفي ذلك مراعاة لمصلحة المواطنين والدولة من جهة زيادة الإيرادات المحققة للدولة نتيجة تفعيل هذه الخاصية ومن الجهة الأخرى التخفيف على المكلف بالضريبة من ناحية الجهد والوقت.

## المطلب الثاني: أهداف الجباية الإلكترونية

أولاً: أهداف مشروع تشغيل المنظومة المعلوماتية الجبائية (المديرية العامة للضرائب)

رمي المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكّم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة و الأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء، غير أن هذا التنظيم الجديد يتطلب من الآن فصاعداً اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم وهذا يتطلب أيضاً التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة ، لقد اجتازت المديرية العامة للضرائب المراحل الأولية لهذا المسعى من خلال الاستثمار في قطاع التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، أي أن الشروط المبينة أدناه قد توفرت والتي تتمثل في: (المديرية العامة للضرائب)

- تكوين الأعوان الجبائين في كيفية استعمال الإعلام الآلي والحبكات المعلوماتية القاعدية.
- تجهيز كل المصالح بعتاد الإعلام الآلي المناسب.
- وضع منظومة شبكية من نوع البريد الإلكتروني والأنترنت وادخال الأنترنت في المصالح الجبائية.

تتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة .
- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي .
- محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

- التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات .
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة .
- إدراج إجراءات التصريح عن بعد و إدراج إجراءات الدفع عن بعد.

### ثانيا: امتيازات النظام الجبائي الإلكتروني

إن إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجهها الإدارة الجبائية حيث يحقق العديد من الأهداف سواء للإدارة أو للمكلف، وهذا ما نراه يتحقق بتفعيل "جبائتك" ويمكن تلخيص بعض الامتيازات التي يمنحها هذا النظام في النقاط التالية: (المديرية العامة للضرائب، 2017)

- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

فيما يخص الإدارة:

- ✓ التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- ✓ التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- ✓ رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.
- ✓ التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني وحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- ✓ رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض. (المديرية العامة للضرائب، 2017)

فيما يخص المكلفين بالضريبة:

تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:

- ✓ إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- ✓ الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 سا خلال كامل أيام الأسبوع.

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

- ✓ تزويد المكلف الضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
- ✓ الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها.
- ✓ الدفع عن طريق الأنترنت لضرائبه ورسومه.
- ✓ الاطلاع الكلي على دينه الجبائي الكلي.
- ✓ طلب الشهادات الجبائية.
- ✓ تقديم طعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط.... وغيرها)
- ✓ طلب امتيازات جبائية. (المديرية العامة للضرائب، 2017)

### المطلب الثالث: تحديات ومعوقات تطبيق الجباية الإلكترونية

#### أولاً: تحديات تطبيق الجباية الإلكترونية

من بين التحديات التي يمكن أن تواجه الجباية على الانترنت ما يلي: (كماسي و دادان، بدون تاريخ النشر، صفحة 05)

1. عدم توافق التعاملات الإلكترونية مع مبادئ الجباية التقليدية وهذا راجع إلى اختلاف أماكن المتعاملين ومشكلة هل يتم فرض الضريبة على الدخل في البلد المصدر أو البلد إقامة المستفيد من الدخل؟ والجدل قائم لأن معظم البلدان تفرض الضرائب على المقيمين في أراضيها أما غير المقيمين فإن مقدار الضريبة يكون فقط على الدخل الذي يكون مصدره هذا البلد، مشكلة أخرى تنور حول الضرائب غير المباشرة ( ضرائب الاستهلاك TVA) التي تعود حصيلتها إلى البلد محل الاستهلاك مفادها أنه ليس باستطاعة الإدارة الضريبية أن تحدد المكلف بالضريبة (بالنسبة للخواص)
2. تضع التجارة الإلكترونية الإدارة الضريبية أمام تحد كبير، يتمثل في صعوبة تحديد المعاملات التجارية والأعوان التجارية القائمة بهذه المعاملات بسبب السرية التي قد تحاط بها من جهة وعدم القدرة على إثبات تلك التعاملات من جهة أخرى، الأمر الذي ينجم عنه تحرب وغش ضريبي يضعف كفاءة الجهاز الضريبي.
3. قلة تكلفة الاتصال بالإنترنت أدى إلى نمو المؤسسات المصدرة ومنه قوائم الملفات لدى إدارة الجمارك مع العلم أن هذه الأخيرة تتميز بنظام كلاسيكي غير مرن مما يعيق عملية التصدير.
4. تتميز المعاملات التجارية عبر الإنترنت بتبادل المعلومات والسلع بين الزبون والمورد بشكل مباشر، الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء دور بعض الوسطاء التجاريين المعتمدين من طرف الدولة ومنه عدم القدرة على تحصيل الضرائب.
5. تمتاز تكنولوجيا المعلومات الحديثة بإمكانية تشفير المعلومات بدقة عالية (السرية) وهو أمر مفيد للعمليات التجارية في حين أنه يعد عائقاً أمام الرقابة الجبائية للتعاملات التجارية (قيمة المعاملة) اسم خاضع الضريبة... الخ
6. إشكالية التهرب الضريبي في ظل وجود شبكات محمية تميز الاقتصاد الجديد بالعمولة وانتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات (وحدات منتشرة في عدة دول) هذه الأخيرة لها شبكات محمية (intranet) .

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

7. إشكالية المنازعات الضريبية نظرا لغياب محل المعاملة ( الحدود الإقليمية).
8. إشكالية غياب الرقابة على كل التعاملات عبر الإنترنت نظرا لكون هذه الشبكة غير خاضعة لسلطة مركزية.
9. صعوبة الرقابة الجبائية المادية (البرامج، المحلات الإلكترونية الخ...) نظرا لغياب الوثائق كالفواتير و وصول التوريد.
10. غياب نصوص قواعد الجباية المنظمة للتعاملات التجارية الإلكترونية.

### ثانيا: معوقات تطبيق الجباية الإلكترونية

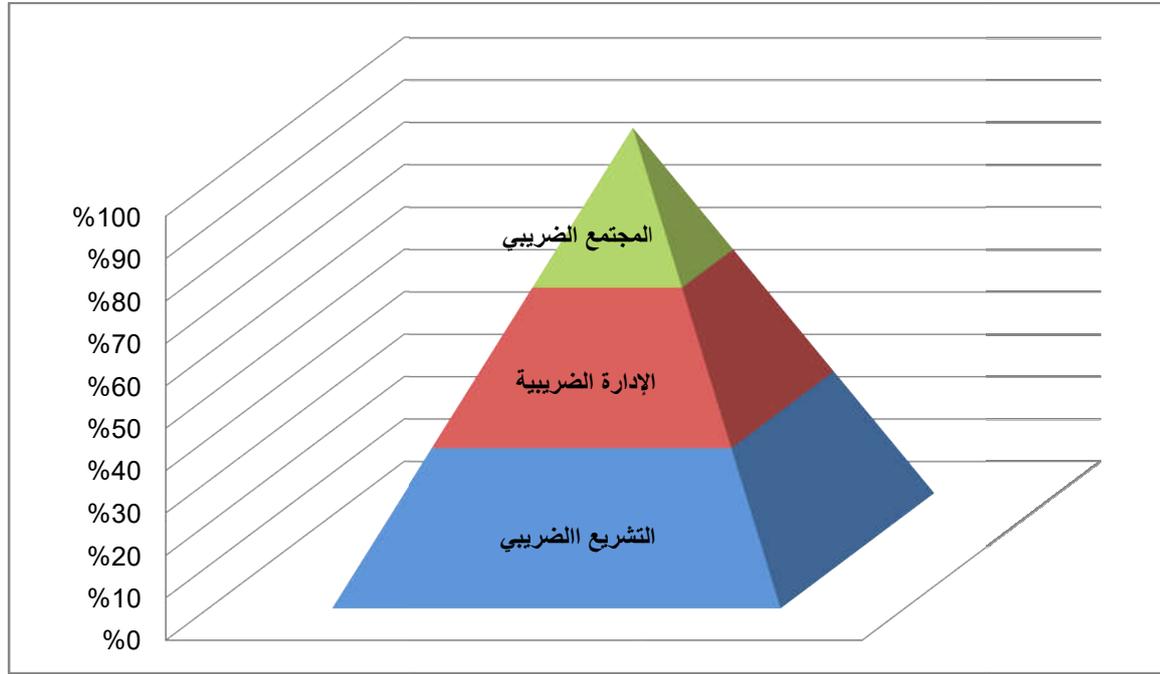
1. قصور في العلاقة بين هيكل النظام الجبائي ومستحدثات تقنيات المعلومات:

قبل التطرق للقصور في العلاقة بين النظام الجبائي وتطبيقات التكنولوجيا المعلومات نشير أولا إلى هيكل النظام الضريبي، وبيان العلاقة بينه وبين التقدم التقني. ويمكن تمثيل هيكل النظام الضريبي بثلاث قوامه ثلاثة دعائم رئيسية هي: (رضوان، عوض، و الحسيني، 2002)

- **التشريع الضريبي**: ويقصد به مجموعة اللوائح والقوانين والتشريعات الصادرة من الجهات المتخصصة، والخاصة بفرض الضرائب وتنظيم أساليب تحصيلها، وكذلك أحكام المحاكم وقرارات اللجان المتعلقة بالمنازعات الضريبية.
- **الإدارة الضريبية**: وتضم الجهات الحكومية (وزارة المالية ومصلحة الضرائب) التي تقوم على تطبيق التشريع الضريبي بأحكامه ونصوصه، لتحصيل الضرائب بأنواعها المختلفة ومن ثم ، فإن الإدارة الضريبية هي الجهة المختصة بكل من تنفيذ قوانين الضرائب، تحصيل الموارد العامة للدولة، ومتابعة الممولين.
- **المجتمع الضريبي**: وهو المجتمع الخاضع للتشريع الضريبي، سواء كان أفراد أو كيانات طبيعية أو اعتبارية .

# الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

الشكل رقم (01): يوضح الدعائم الثلاث للنظام الضريبي

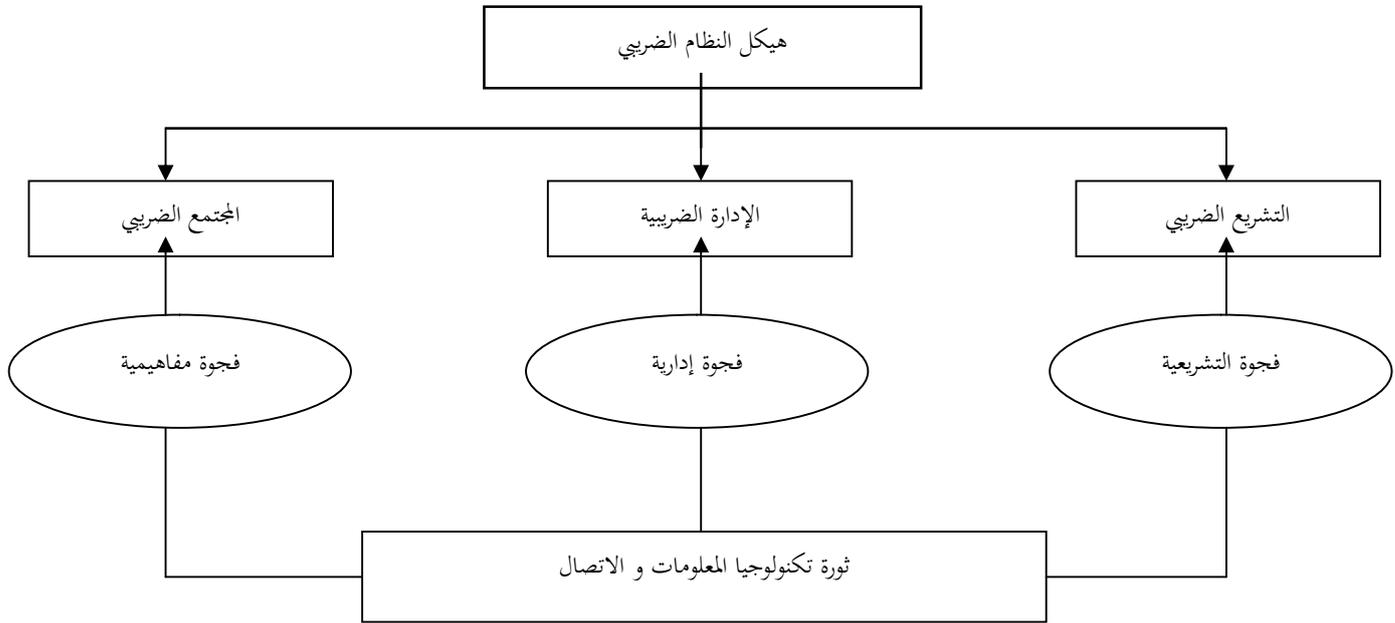


المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما ذكر في النظام الضريبي وعلاقته بالتقدم التقني.

في ظل التطبيقات الناتجة عن ثورة تقنيات الاتصالات والمعلومات، والتي من بينها التجارة الإلكترونية، فقد ظهر قصور في العلاقة بين هيكل النظام الضريبي ومستحدثات تقنيات المعلومات مما يؤثر سلبا على كفاءة الأداء الضريبي وفي هذا الصدد فإنه يمكن الوقوف على ثلاثة فجوات رئيسية في العلاقة بين كل من مفردات الهيكل الضريبي وتكنولوجيا المعلومات كما يمثلها الشكل التالي: (رضوان، عوض، و الحسيني، 2002)

# الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

الشكل رقم (02): العلاقة بين النظام الضريبي وتطبيقات التكنولوجيا المعلومات



المصدر: رأفت رضوان وآخرون؛ الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية؛ مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ؛ الكويت ؛

العدد 02، 2002 ، صفحة 06 .

يواجه " التشريع الضريبي " الذي تمت صياغته وفقاً لطبيعة التعاملات التجارية التقليدية، قصوراً في معالجة التعاملات التجارية الإلكترونية، وبعبارة أخرى فإن هناك " فجوة تشريعية " وعلى الرغم من قيام بعض الدول بالإعلان على برنامجها القومي للتجارة الإلكترونية، إلا أن ذلك لم يتواءم مع إعلان عن بدء الإصلاحات التشريعية اللازمة. وعليه، فإنه يتوجب على تلك الدول تقييم القوانين والنظم التشريعية السائدة، وإجراء التعديلات الضرورية أو صياغة تشريعات جديدة تتوافق مع طبيعة التعاملات التجارية الإلكترونية.

تختص الإدارة الضريبية بتنفيذ القوانين والتشريعات وحماية حقوق كل من الدولة والمجتمع الضريبي (المكلفين)، وبذلك يصبح لزاماً عليها استخدام الابتكارات التقنية اللازمة لضمان أعلى مستوى من كفاءة النظام الضريبي، ولكن الإدارة الضريبية لازالت تعاني قصوراً في أداء مهامها من حصر وفحص وتحصيل الضرائب بكافة أنواعها فلم تشهد الإدارة الضريبية تطوراً في أساليب ونظم العمل المستخدمة للقيام بمهامها أي أن هناك " فجوة إدارية ".

كذلك يعاني المجتمع الضريبي من وجود " فجوة مفاهيمية " فعلى الرغم من تطور التعاملات التجارية الإلكترونية إلا أنه لا يزال هناك قصوراً في فهم " المفاهيم والمفردات " الخاصة بها، وما يترتب على تلك التعاملات من اعتبارات قانونية ولعل أوضح مثال على هذه الفجوة تحديد طبيعة بعض المنتجات مثل الصور والتسجيلات الموسيقية، فقد يقوم المكلف بتحميل هذه المنتجات من خلال شبكة الانترنت وتصبح في هذه الحالة " منتجات رقمية " ويقوم بطباعتها وبذلك تصبح منتجا ماديا، تفرض هذه " الفجوات الثلاث "

# الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

عددا من التحديات في مواجهة النظام الضريبي، حيث تؤثر على كل من الإيرادات الضريبية السيادية للدولة من ناحية ونمو حجم التعاملات الإلكترونية من ناحية أخرى. (رضوان، عوض، و الحسيني، 2002)

## 2. معوقات فرض الضريبة على أعمال التجارة الإلكترونية:

مع نمو حجم التجارة الإلكترونية وفي ظل العلاقة بين هيكل النظام الضريبي و التكنولوجيا الحديثة نجد عددا من الفجوات التي من شأنها التأثير على إمكانية الاستمرار في جباية الضرائب في عالم يتسم بمرونة انتقال كل من الشركات، الأصول، الأفراد وتحقيق العدالة الضريبية. (مليكاوي، آليات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الإلكترونية، 2019، صفحة 33)

### 1.2 تحديد الأنشطة التجارية:

يواجه مسؤولي الضرائب صعوبات في تحديد الاعمال وتعقب عمليات البيع التي يقوم بها غير المقيمين للعملاء المحليين لأن غير المقيمين محيرين أو غير مطالبين بالتسجيل و يقيمون في عدة اختصاصات ضريبية، فإذا كان غير المقيمين ليس لديهم مكان ثابت في دولة ما فإن دخل الأعمال غير خاضع للضريبة في تلك الدولة ومع ذلك قد تنشأ المشكلة المتعلقة بضريبة السلع والخدمات عندما يقوم الغير المقيمين ببيع السلع أو الخدمات للعملاء المحليين، و قد تنشأ المشكلات عندما لا تعلن الاعمال التجارية ولا تدفع ضريبة معاملات على السلع والخدمات من طرف الغير المقيمين من خلال التجارة الإلكترونية. (Zainal & Mat Udin, 2015, p. 17)

### 2.2 سيادة الدولة:

استقر العرف التشريعي في أغلبية دول العالم على خضوع الكيانات الأجنبية و المقيمة خارج دولة ما لمعدلات الضريبة المفروضة على التعاملات التي تتم داخل الدولة، وفي إطار حرية حركة عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال التي تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف تحاول الشركات تجنب الوجود المكاني في الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة، مما سوف يؤثر سلبا على الإيرادات الضريبية لبعض الدول. (عبد العزيز عثمان و رجب العشماوي، 2007، صفحة 595)

### 3.2 جمع المعلومات والتحقق منها:

يمكن للسلطات الضريبية أن تتبادل المعلومات مع سلطات الضرائب في بلد آخر لتتبع المعاملات، ويمكنها أن تعتمد أيضا على المعلومات التي تحتفظ بها أيضا السلطات الضريبية، إلى جانب ذلك قد يخلق ذلك تحديا للسلطات الضريبية لتحقيق من المعلومات المقدمة من الكيان الخارجي، وقد تنشأ المشكلة إذا كانت الدولة تريد الحصول على معلومات من دول لا تربطها اتفاقيات لتبادل المعلومات. (Zainal و Mat Udin، 2015، صفحة 18)

### 4.2 العدالة الضريبية:

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

مع تزايد اختلاف مستويات الضرائب بين دول العالم و في إطار مرونة الحركة التي تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدأ ظهور اختلال في تحقيق العدالة الضريبية ، فعلى سبيل المثال قد يتمكن المديرون والعلماء من نقل أعمالهم إلى المنطق ذات المعدلات الضريبية الأقل ، بينما سيبقى العامل العادي غير قادر على تحقيق ذلك ، وفي المستقبل القريب سيكون من الصعب فرض ضريبة على المنشآت والأفراد ذوي المكاسب المرتفعة بمعدلات كبيرة ، لأن هذه المنشآت و الأفراد هي الأكثر مرونة في التنقل مما يمكنها من نقل نشاطها إلى دول أقل في أعبائها الضريبية ، و بالتالي فإن العامل غير الماهر سوف يتحمل عبئا ضريبيا أعلى . (مليكاوي، آليات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الإلكترونية، 2019، صفحة 34)

### 5.2 صعوبة إثبات التعاملات والعقود:

تشمل معظم القوانين الوطنية و الاتفاقيات الدولية أحكاما تشترط أن يتم إثبات التعاملات كتابة أو أن تقدم معلومات معينة كتابيا ، وقد يرتبط هذا التحدي بالنسبة للتجارة الإلكترونية الخاصة بالسلع والخدمات التي تتم عبر شبكة الأنترنت ويتم تسليمها إلكترونيا ، حيث لا تخضع هذه التعاملات لنقطة جمركية حاكمة . وفي هذا الصدد فقد أقر الإعلان الوزاري للتجارة الإلكترونية العالمية الذي عقد في 20 ماي 1999 رغبة 132 دولة في تأييد عدم فرض رسوم جمركية على المنتجات الإلكترونية . ولا شك أن ذلك يمثل تحديا جوهريا في مواجهة السلطات الحكومية في الدول النامية إذ أن عدم فرض الرسوم الضريبية على تلك التعاملات الإلكترونية يمثل ضياعا لبعض الموارد السيادية للدولة ، كما أنه يؤدي إلى اختلالات في أسعار السلع نفسها بين الذين يملكون الاتصال على شبكة و الحصول على سلعة دون رسوم وضرائب ، وبين أولئك الذين لا يقدرتون على شرائها من السوق المحلي ويدفعون قيمة الرسوم والجمارك والضرائب المفروضة على السلعة ذاتها. وهكذا فإن الأقل قدرة يكون مطالب أن يدفع أكثر . (مليكاوي، 2018، صفحة 119)

### 6.2 عدم وجود آليات محددة لإخضاع التعاملات الإلكترونية للضريبة:

قامت العديد من الدول بتوقيع معاهدات تجارية مختلفة تتعلق بتخفيض التعريفات الجمركية ومنح حوافز ضريبية، ورغم دعوة العديد من دول العالم إلى عدم فرض ضرائب على تعاملات التجارة الإلكترونية فإنه يصعب على الدول النامية الموافقة على هذا الإجراء لما يترتب عليه من التأثير سلبا على أحد أهم الموارد السيادية للدولة. ومع أهمية التعاملات الإلكترونية بالنسبة للدول النامية كأداة لتنفيذ إلى الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة، إلا أن هذا الدول تواجه تحديا رئيسا نتيجة عدم وجود آليات محددة لإخضاع التعاملات الإلكترونية في المنتجات بشقيها المنظورة وغير المنظورة للقواعد الضريبية (عبد العزيز عثمان و رجب العشماوي، 2007، صفحة 597)

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

### 7.2 مشكلة الازدواج الضريبي:

استخدمت بعض الدول فكرة المنشأة الدائمة لتحديد السيادة الضريبية بين الدول، حيث يكون من حق الدولة التي يعمل فيها المكلف أن تفرض الضريبة على الدخل المحقق نتيجة مواصلة النشاط عن طريق هذا الكيان. ونظرا لأن هذا المبدأ أضحى مهددا مع ظهور التجارة الإلكترونية حيث أصبح بالإمكان ممارسة المنشأة نشاطها دون الحاجة إلى وجود كيان مادي، مما يعني فشل فكرة المنشأة الدائمة في حصر الكثير من صور المعاملات والصفقات التي تتم على نطاق محلي أو دولي، وقد أدى هذا الوضع إلى أن كل دولة تحاول الحد من ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق التجارة الدولية وتعطي لنفسها الحق في فرض الضرائب مما يؤدي إلى حدوث ازدواج على الصفقة الواحدة، مما قد يؤدي إلى تخفيض حجم التجارة الإلكترونية. (كشكول عبد، 2017، صفحة 470)

### ثالثا: متطلبات تكييف النظام الضريبي لتحديات التجارة الإلكترونية

#### 1) تعريف التجارة الإلكترونية في التشريع الجزائري:

هي النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني عن طريق الاتصالات الإلكترونية. (القانون 18/05، 2018)

#### 2) متطلبات تكييف النظام الضريبي مع البيئة التكنولوجية الجديدة:

في إطار ما تم دراسته ظهرت حاجة واضحة وملحة لأهمية وجود إطار عام متكامل يحقق الأهداف المنشودة للنظام الضريبي الجزائري في ظل تبني واعتماد نظام التجارة الإلكترونية، ومن بين متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري مع البيئة التكنولوجية الجديدة ضرورة إدخال وتبني تكنولوجيا والاتصال في النظام الضريبي وكذا إصلاح بعض جوانب الإطار التشريعي والتنفيذي للنظام الضريبي الجزائري. (مليكاوي، آليات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الإلكترونية، 2019، صفحة 37)

#### 1.2 تبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النظام الضريبي الجزائري يتميز النظام الضريبي الحالي بالجمود وعدم مواكبته

للتطورات التكنولوجية الحديثة التي تتطلب ضرورة رقمنة النظام، فهذا الأخير لا يزال يعتمد على وسائل تقليدية في المعاملة الضريبية مثل التصريح والإقرار والتحصيل، وهذه الوسائل لا تتماشى وخصائص ومميزات التجارة الإلكترونية، فمعاملات التجارة الإلكترونية تتميز بعدم ملموسية المعاملات والإنفصال المكاني وعدم إمكانية تحديد الهوية، كل ذلك يتطلب ضرورة تبني تكنولوجيات الإعلام والاتصال في النظام الضريبي الجزائري ليواكب التغيرات التكنولوجية التي تولدت عنها التجارة الإلكترونية. (مليكاوي، آليات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الإلكترونية، 2019، صفحة 37)

#### 2.2 إقرار التوقعات الإلكترونية إن إقرار الوثائق والعقود الإلكترونية ستبقى هي الأساس في إطار تبني نظام التجارة

الإلكترونية، فنظم التجارة الإلكترونية تجعل التوقعات الإلكترونية أكثر صعوبة في التزوير من النظم الورقية، مما يتطلب وجود

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

آليات تشريعية تقر هذه التوقيعات الإلكترونية. (مليكاوي، آليات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الإلكترونية، 2019، صفحة 37)

3. 2 إقرار التعاقدات الإلكترونية هي الأخرى بضمان درجات سرية مناسبة يمكن أن تصل إلى درجة عالية من إثبات الحق، وبالتالي فإنها يمكن أن تكون مرجعية كاملة دون الحاجة لأي إثباتات أخرى، ويتكامل هذه العقود الإلكترونية مع حق التحقق الإلكتروني فإنه يمكن مراجعة العقود فوراً بما يجعل لهذه العقود حجية أعلى من العقود الورقية بالنسبة للسلطات الضريبية. (مليكاوي، آليات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الإلكترونية، 2019، صفحة 37)

4. 2 إقرار التشريعات الخاصة بتأمين الموارد التكنولوجية بوصفها أحد الموارد المطلوب حمايتها ويشمل ذلك كلمة السر مثلاً وكذلك قواعد البيانات والبحث فيها بوصفها مرجعية يعتمد عليها. (مليكاوي، آليات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الإلكترونية، 2019، صفحة 37)

5. 2 إقرار نظام التحقق الإلكتروني تقوم الإدارة الضريبية بمراجعة العقود الإلكترونية باستخدام نظم المراجعة الحديثة، وفي حالة رغبة الإدارة الضريبية التحقق من صحة أحد التعاقدات، فإنها تقوم بالضغط على زر خاص يقوم بإرسال رسالة إلى الشركة التي تم التعامل معها، وهي مسجلة في العقد الإلكتروني، وتتضمن هذه الرسالة طلب إرسال نسخة من العقد كما هو مخزن لدى الشركة التي تم التعامل معها. (رضوان، عوض، والحسيني، 2002، صفحة 19)

### المبحث الثاني: عموميات حول التصريحات الجبائية الإلكترونية

يعتبر المكلف أحد أطراف العلاقة الجبائية، وتنبع كلمة مكلف من التكليف والالتزام الذي يفرضه القانون الجبائي على كافة متعامليه، ومن بين أبرز هذه الالتزامات تقديمه تصريحا للإدارة الجبائية، وفيها يتم تسديد مقدار الضريبة الواجبة الدفع، مع احضاره للدلائل ووثائق الثبوتية حتى يتسنى لاعوان الإدارة التحقق مما صرح به.

### المطلب الأول: ماهية التصريحات الجبائية الإلكترونية

تسعى الإدارة الجبائية إلى عصنة قطاعها والانتقال من الإدارة التقليدية الورقية إلى الإدارة الديناميكية الإلكترونية من خلال دمج و تعزيز الثقافة الرقمية، وفي هذا الصدد أطلقت الإدارة الجبائية نظاما تصريحا جديدا يلائم نمط سيرورة أعمالها، ألا وهو التصريح الإلكتروني.

قبل التعرف على مفهوم التصريح الجبائي الإلكتروني نتطرق أولاً على التصريح الجبائي الورقي باعتباره عصب النظام التصريحي

### أولاً: التصريحات الجبائية الورقية

تعرف التصريحات الجبائية على أنها :

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

" تلك الوثائق القانونية التي تربط بين المكلف بالضريبة ومصالح الادارة الجبائية لتسهيل عملية الاتصال بينهما ، تحتوي هذه الوثائق على معلومات تعبر عن الذمة المالية وأرقام الأعمال المحققة من قبل المكلف و التي تحدد أسس الأوعية الضريبية . " (شوية و عماري، التسجيلات المحاسبية للتصريحات الجبائية وفق النظام المحاسبي المالي (مذكرة ماستر )، 2019/2018، صفحة 24)

" تلك الوثيقة المكتوبة والتي تتضمن مجموعة من البيانات المعالجة والمنظمة التي يتقدم بها المكلف بالضريبة إلى مصلحة الضرائب حيث يكون لها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة. " (شوية و عماري، التسجيلات المحاسبية للتصريحات الجبائية وفق النظام المحاسبي المالي (مذكرة ماستر )، 2019/2018، صفحة 24)

"هي وثيقة موقعة قانونيا تملأ من طرف المكلف سواء كان طبيعي أو معنوي ليقوم بارسالها الى المصالح المختلفة ( مصلحة الضرائب ،الضمان الاجتماعي ) وله موعد يحدده القانون ،يتضمن التصريح المادة الخاضعة للضريبة الخاصة به استنادا الى ما تحويه دفاتره ومستنداته مع احتفاظ الادارة لنفسها بحق الرقابة على التصريح في حالة ما بني على خطأ او غش كما يمكن ان يقدم التصريح من غير المكلف شرط أن تربطه علاقة به . " (ملوكة، 2013-2014، صفحة 12)

### ثانيا : التصريحات الجبائية الالكترونية

بعد التطور الذي شاهده العالم عموما وادارة الضرائب خصوصا في مجال التكنولوجيا والأنترنترنت أصبح من الضروري عليها مواكبة هذا التطور بما يخدم النظام الجبائي ، حيث ظهر ما يسمى بالتصريحات الجبائية الالكترونية كنتيجة لما ذكر أعلاه .

كما أن هناك مجموعة من التعاريف للتصريحات الجبائية الالكترونية ،سنحاول التعرض لها بالتفصيل من خلال مايلي :

عرف على أنه : " السماح للمكلف بالضريبة بالتصريح عن الضرائب الخاضع لها بما فيها الملفات أو البيانات باستخدام وسائل تكنولوجية لنقلها الى الادارة الضريبية بطريقة عصرية باستعمال الأنترنترنت . " (محتال و بساس، 2020، صفحة 60)

كما عرف أيضا على أنه : " تطبيق تضعه الادارة الجبائية تحت تصرف مكلفيها ، بحيث يقوم هذا الأخير بتحميل الملفات الخاصة به و استعراضها و تعبئتها . " (محتال و بساس، 2020، صفحة 60) وتبقى صلة الوصل بين المكلف والادارة الجبائية شاشة التنبهات البريد الالكتروني للمكلف أو حسابه الخاص لديها .

انطلاقا من هذين التعريفين يمكن القول أن التصريحات الجبائية الالكترونية هي نفسها التصريحات الجبائية الورقية باستثناء طريقة العمل المعتمدة في التصريح و التسديد لمقدار الالتزام واجب الدفع ، وتبين مختلف الأوعية الضريبية والاستثناء في طريقة العمل يعود الى التطور التكنولوجي و الرقمي الذي فرضه عالم الشغل على كلا الطرفين ( المكلف بالضريبة / الادارة الجبائية )

# الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

## المطلب الثاني: أنواع التصريحات الجبائية ومتطلباتها الشكلية والموضوعية

إن نجاح الإدارة الضريبية في انتهاج التصريحات الجبائية الإلكترونية يتطلب إعادة النظر في تنظيمها وهيكلتها لذا منح المشرع الجزائري أهمية كبيرة باختلاف أنواعها، حيث ضبط ذلك من خلال وضع متطلبات شكلية وأخرى موضوعية، ومن أبرز أنواعها مايلي:

### أولاً: أنواع تصريحات الجباية الإلكترونية :

ألزم المشرع الجزائري كل من يزاول نشاطا باختلاف نوعه ومجالاته أن يقدم الى مصلحة الضرائب مجموعة من التصريحات على حسب الفترة وتحقق الحدث المنشئ للالتزام، فمثلا عند الشروع في نشاط معين يستلزم عليه تقديم تصريح البدء في مزاولة النشاط ( تصريح بالوجود ) أو تصريح التوقف أو التنازل في حالة استدعى ذلك، تقدم بصفة دورية منتظمة شهرية، فصلية أو سنوية حسب النظام الضريبي الذي يخضع له المكلف القانوني بالضريبة .

منذ اعتماد ادارة الجباية الإلكترونية تطبيق نظام التصريح الإلكتروني لم تغير أنواع التصريحات من حيث المضمون باعتبارها أداة نقل التزامات المكلف وحلقة وصل بينها وبين الإدارة الضريبية، ومنه أنواع تصريحات الجباية الإلكترونية هي نفسها تصريحات الجباية الورقية التقليدية التي سنتعرض لها بالتفصيل :

### 1- التصريح بالوجود

إن المكلفين بالضريبة الجدد مطالبون باكتتاب تصريح بالوجود ( existence'd Déclaration° N G 8 ) في أجل 30 يوما، ابتداء من تاريخ بداية النشاط لدى مفتشيه الضرائب بمقر فرض الضريبة، بالنسبة للأنشطة المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي ( IRG ) والضريبة على أرباح الشركات ( IBS ) أو الضريبة الجزافية، حيث تنص المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه : " يجب على المكلفين بالضريبة والخاضعين للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي أو للضريبة الجزافية الوحيدة أن يقدموا في الثلاثين يوما الأولى من بداية نشاطها، إلى مفتشيه الضرائب المباشرة التابعين لها، تصريحا مطابقا للنموذج الذي تقدمه الإدارة . "

فعلى كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاري، صناعي أو مهني القيام باكتتاب تصريح بالوجود بمنح نموذج منه من طرف الإدارة الضريبية، كما يجب أن يتضمن التصريح بالوجود المعلومات التالية:

- الاسم، اللقب و العنوان بالجزائر وخارج الجزائر إذا كان المكلف من جنسية أجنبية.
- يدعم التصريح بالوجود بعقود الدراسات والأشغال التي يتولى الأشخاص الأجانب المقيمين بالجزائر القيام بها وانجازها في الجزائر، ويعاقب المكلف بالضريبة الذي لا يقدم تصريحا بالوجود، المنصوص عليه في المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

والرسوم المماثلة بدفع غرامة جبائية محددة تقدر ب 30.000 دج. (قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، 2013، الصفحات 60-61)

### 2- التصريح الشهري

بحسب تعدد الضرائب والرسوم والمكلفين الخاضعين لتعدد التصريحات الشهرية

تعريفه: هو تصريح وحيد يعتبر كجدول اشعار بالضريبة والرسوم المحصلة نقدا أو عن طريق الاقتطاع (عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، 2012، صفحة 116) والخاضعون لهذا التصريح هم :

التصريحات من الصنف (باللون الازرق G50 ): تلتزم بما المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي على الضرائب .

التصريحات من الصنف ( باللون البني G50 A ): تلتزم بما المؤسسات غير الخاضعة للرسم على القيمة المضافة (TVA)

(قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، 2013، صفحة 61)

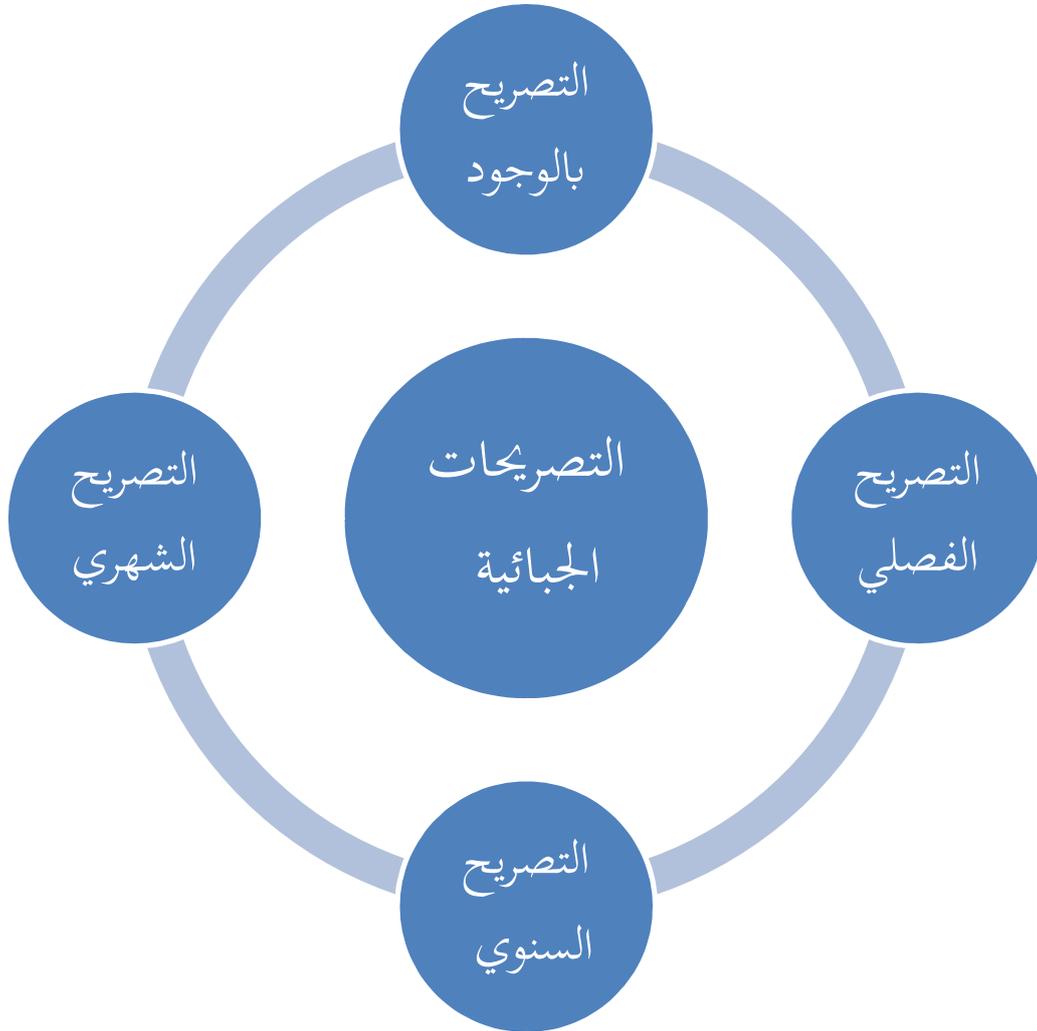
### 3- التصريح الفصلي (الثلاثي )

يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط اكتتاب تصريحاتهم فيما يخص الضريبة على الدخل الاجمالي / اجور والرسم على النشاط المهني وكذا الرسم على القيمة المضافة ،خلال العشرين (20) يوما الأولى للشهر الموالي للثلاثي المدني الذي تم خلاله دفع الاجور أو تم تحقيق رقم الاعمال فيه. (عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، 2012، صفحة 116)

### 4- التصريح السنوي

يجب على كل مكلف بالضريبة تقديم الميزانية الجبائية وملاحقها المرفقة ،مع التصريح بالمداخيل والأرباح السنوية المحققة من خلال ملاء نماذج واستمارات مقدمة من طرف الادارة الجبائية ،ويقدم ذلك حتى في فترة التوقف المؤقت لأن الادارة لم تعفيه من هذا الالتزام ،كما يتم ايداع التصريحات السنوية بكل ملحقاتها القانونية ليستخرج الوعاء الخاضع للضريبة وهذا قبل الفاتح من شهر أبريل للسنة الموالية من الدورة المقفلة المعنية بالتصريح . (قلاّب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية ، 2011، صفحة 37)

الشكل رقم 03: انواع تصريحات الجباية الالكترونية



المصدر : من اعداد الطالبتين انطلاقا من المعلومات النظرية

ثانيا : المتطلبات الشكلية والموضوعية للتصريح الجبائي الالكتروني :

ضبط المشرع الجزائري متطلبات التصريح الجبائي من خلال شكله ومضمونه من خلال :

1- المتطلبات الشكلية للتصريح الجبائي الالكتروني :

تستقبل الادارة الضريبية الالكترونية التصريحات الجبائية عن طريق وحدة البيانات الداخلة (المخلات ) الى نظام المعلومات سواء كانت في صورة كشوف ورقية أو بطاقات أو شرائط مختلفة حسب نظام المعلومات ذاته ، فاذا كان يدويا تقليديا فتكون في شكل كشوف ورقية ، أما اذا كان النظام الكترونيا عصريا فتكون في شكل بطاقات أو شرائط أو نحو ذلك ، ويقوم الموظف المختص بتبويب هذه البيانات تمهيدا لتخزينها في وحدة التخزين الخاصة بها ، وتمثل في :

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

- ✓ بيانات احصائية اساسية : اسم المصلحة ، رقم الملف ، اسم الممول ، عنوانه (مكان اقامته ) ونشاطه ، مهنته رقم البطاقة الضريبية رقم الملف الضريبي ، حدود الاعفاءات الى غير ذلك ....
- ✓ بيانات الذمة المالية : تتمثل في بيانات عن ثروة الممول من واقع اقرار الذمة المالية الذي يقدمه الى الجهات المختصة و نسخة منه الى مصلحة الضرائب ، كما يضاف الى هذه البيانات أي تغييرات قد تطرأ على هذه الثروة ، وتعتبر هذه البيانات ضرورية في تقدير وعاء الضريبة .
- ✓ بيانات عن الاقرار الضريبي للممول : تشمل ايراداته وتكاليفه المتعلقة بأنشطته المختلفة .
- ✓ بيانات عن متابعة التحصيل : حيث تقوم شعبة الحجز والتحصيل بإرسال أي بيانات إلى مركز المعلومات عن حركة ما سدده الممول ومقدار المستحق عليه.
- ✓ بيانات تخص التوقف عن النشاط أو نقله إلى مكان آخر أو تغييره. (رمادية و قويدري، تفعيل خدمة الادارة الالكترونية في الجزائر، 2020، الصفحات 102-103)

### 2- المتطلبات الموضوعية للتصريح الجبائي الالكتروني :

وتتمثل في ضرورة ملاءمة كل البيانات الواجب ملؤها في استمارة التصريح الالكتروني ملاءمة خاليا من الاخطاء ، رفقة كل الوثائق الثبوتية القانونية عبر الموقع الخاص بالادارة الضريبية وفي الآجال المحدد له حسب التشريع الجبائي . (محتال و بساس، 2020، صفحة 59)

### المطلب الثالث : دوافع ومزايا التصريحات الجبائية الالكترونية

ان تحقيق مردود جبائي أمثل لدى أي دولة رهن بمدى كفاءة إدارتها الجبائية الالكترونية ،وتكمن كفاءتها في التطبيق الصحيح للقواعد والنصوص بشكل أنجع خصوصا تلك المتعلقة بالتصريح الجبائي الالكتروني ،والتركيز على نقائص الية عمل الادارة الجبائية الورقية كدافع لانتهاج التكنولوجيا والاساليب الرقمية بغية تعظيم المردود الجبائي وضمان حقوق المكلفين على الوجه الأمثل ،وفي مايلي سيتم التعرض الى دوافع التصريحات الجبائية الالكترونية باعتبارها الحافز في تطبيق هذه الطريقة من التصريحات ،بالاضافة الى مزايا اعتمادية هذا النوع من التصريح بالنسبة لكل الاطراف المتعاملة .

أولا :دوافع التصريحات الجبائية الالكترونية : تتجسد معظمها في نواقص التصريحات الجبائية الورقية في ظل التشريع الجبائي والتي تعتبر في نفس الوقت كدوافع لانتهاج التصريحات الجبائية الالكترونية ،نذكر منها :

- ✓ عدم مسك دفاتر محاسبية منظمة في قطاع الأعمال ما أدى إلى صعوبة تقدير نتائج نشاط المشروعات الخاصة.
- ✓ التقليل من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي ،بالاضافة الى كشف الاغفالات وردع حالات عدم الالتزام الضريبي .
- ✓ الاهتمام المتزايد بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف النشاطات و القطاعات ،وبالاخص سعة انتشار الثقافة الرقمية .

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

- ✓ تبني مشروع الادارة الالكترونية في العديد من المصالح ، المديرية والوزارات ، خاصة المديرية الضريبية التي كانت الاسبق في انتهاج ذلك .
- ✓ ضعف دور الجهاز الرقابي الضريبي نظرا للوقت الضائع في تتبع مراحل جمع الوثائق والاثباتات القانونية من الارشيف ومختلف المراحل الاكاديمية الاخرى التي من شأنها عرقلة العمل الرقابي ونجاعة نتيجته .
- ✓ تضخم تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية .
- ✓ التزايد المستمر للمطبوعات الورقية الخاصة بالتصريحات الجبائية وبالتالي تشجيع البيروقراطية و تنميتها .
- ✓ ضياع الوقت وخسارة التنقل في سبيل التصريح و تسديد الالتزام الضريبي .
- ✓ ضياع مبالغ ضخمة في طبع ، تخزين وتوزيع التصريحات الجبائية الورقية .
- ✓ نقص الموظفين في المراكز الضريبية وسوء توزيعهم .

ثانيا: مزايا التصريحات الجبائية الالكترونية : ان مهمة الادارة الجبائية الالكترونية صعبة مقارنة بالادارات الاخرى فهي مكلفة بتطبيق القانون الضريبي في ظل تحصيل الايرادات ،ومن أهم العوامل المساعدة في ذلك التصريح الجبائي الالكتروني نظرا لما يمتلكه من مزايا تسهل عليه مهمته حسب الجهة المستفيدة كالتالي :

بالنسبة للادارة الجبائية : ويمكن تلخيصها في النقاط الاتية

- ✓ تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.
- ✓ تقديم معطيات ملخصة موثوقة للدراسات الاستشرافية ،التحليلية واتخاذ القرارات .
- ✓ التشغيل الآلي من استقبال المكلف بالضريبة واستفساراته إلى تسديد الضريبة .
- ✓ التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة .
- ✓ رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض .
- ✓ الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط لوزارة المالية.
- ✓ التخلص من المطبوعات الورقية للتصريحات الجبائية يعني القضاء على البيروقراطية . (محتال و بساس، 2020، صفحة

(61)

بالنسبة للمكلف بالضريبة: تعتبر بوابة التصريح الالكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي :

- ✓ إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية
- ✓ الولوج إلى الادارة الجبائية 24/ 24 سا خلال كامل أيام الاسبوع .

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

- ✓ تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية .
- ✓ الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها .
- ✓ الاطلاع على دينه الجبائي الكلي . (محتال و بساس، 2020، صفحة 61)

### المبحث الثالث: الجباية الإلكترونية وعلاقتها بالتصريحات الجبائية

تعمل الجباية الإلكترونية على دفع عجلة تطوير العمل المحاسبي بشكل عام والعمل الضريبي بشكل خاص ومن ضمن ذلك تحسين العلاقة مع المكلف عن طريق استعمال الإدارة الإلكترونية ذات كفاءة عالية لتقديم كافة الخدمات الضريبية وفي هذا المبحث سنتطرق إلى متطلبات الجباية الإلكترونية، تحسين جودة التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثر تفعيل الجباية الإلكترونية.

#### المطلب الأول: متطلبات الجباية الإلكترونية

إن معظم الدول أمام تحديات تطوير أنظمتها الضريبية ومن بينها الجزائر التي تحاول جاهدة مواكبة كل مستحدثات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال أين قامت مؤخرا بسن قانون يخص تفعيل الجباية الإلكترونية مما يضعها أمام حتمية توفير كل معايير تطبيقها لذا نقف أمام الإمكانيات والمتطلبات التي يلزم توافرها لتطبيق الجباية الإلكترونية وذلك على النحو التالي:

1. وجود التشريعات والنصوص القانونية.
2. إحداث موقع إلكتروني لإدارة الضريبة.
3. توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني للمجتمع الضريبي.

#### أولاً: وجود التشريعات والنصوص القانونية:

ويقصد توفر مجموعة من اللوائح والقوانين والتشريعات الصادرة من الجهات المختصة، والخاصة بفرض الضرائب وتنظيم أساليب تحصيلها، حيث تختص الإدارة الضريبية بتنفيذ القوانين والتشريعات و حماية حقوق كل من الدولة والمجتمع الضريبي وبذلك يصبح لزاما عليها استخدام الابتكارات التكنولوجية لضمان أعلى مستوى من كفاءة النظام الضريبي . (رضوان، عوض، و الحسيني، 2002)

ومن المتطلبات الأساسية في هذا السياق نذكر ما يلي:

- تشريعات تنظم نشر المعلومات والمحافظة على سريتها؛
- تشريعات خاصة بتحديد رسوم استخدام المواقع الإلكترونية؛
- تشريعات تنظم أساليب الدفع الإلكتروني.

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

ثانياً: إحداه موقع إلكتروني لإدارة الضريبة

سمحت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بإدخال تقنية الإعلام الآلي بإحداث موقع الكتروني لإدارة الضرائب يسمح لها بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية ، قوانين المالية و مختلف المعلومات الجبائية ، مما يتيح للمكلف بالضريبة تصفح الموقع لتزويده بما يفيد من معلومات سواء في المجال التجاري أو الصناعي أو الفلاحي .

ثالثاً: توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي والأعوان الإدارية الجبائية

المجتمع الضريبي يقصد به المجتمع الخاضع للتشريع الضريبي سواء كان فرداً أو كيانات طبيعية أو اعتبارية ، حيث يستلزم توفر الثقافة الإلكترونية لديه لتطبيق ما أصدر من أحكام وقوانين تخص تفعيل الجباية الإلكترونية وكذا لتعامله مع المستجدات والتطورات التكنولوجية الحاصلة في هذا المجال مثلاً كولوجه للموقع الإلكتروني لمديرية الضرائب للاستفسار أو دفع الضريبة أو للشكوى والطعن، كما هو لزاماً توفر الكفاءة لدى الأعوان الجبائية في العمل بالنظام الضريبي الإلكتروني حيث تتكفل الدولة بتدريبهم وبناء قدراتهم من خلال إحداث تغيرات جذرية في نوعية الموارد البشرية الملائمة لها، وذلك لمواكبة المتطلبات التحول الجديد بما في ذلك إعداد الخطط والبرامج والأساليب التعليمية والتدريبات على كافة المستويات.

### المطلب الثاني : تحسين جودة تصريحات الجباية الإلكترونية

ان تحسين جودة التصريحات الجبائية الإلكترونية تعني صحة ومصداقية المعلومات المقدمة والتي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ، ومنه فان المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية التي يفرضها التشريع الجبائي على المكلفين بالضريبة ، كما يشترط في جودة التصريحات الالتزام الضريبي بهدف تشجيعه وتعزيزه طوعياً وتقليل الفجوة الضريبية (قحموش، 2016، صفحة 299)، ومن بين اهم الخصائص التي تساهم في جودة التصريح الجبائي مايلي :

- ملائمة معلومات التصريح للغرض الذي أعدت من أجله، ولتكون لها القدرة على احداث تأثير في اتجاه قرار مستخدميها .
- قابلية معلومات التصريح للمقارنة مع امكانية استخدامها في الرقابة، ولتقييم وتصحيح الاخطاء التي تنتج عن سوء الاستخدام .
- الموثوقية، بحيث يجب أن تمتاز المعلومات بالحيادية والقابلية للتحقيق .
- الافصاح الكامل والشفافية، حتى تكون المعلومات متاحة أمام المستخدمين .
- الدقة، وتعني تجنب الأخطاء في المعلومات والحد منها .
- الثبات أو التماثل اي استخدام نفس الطرق والأساليب في قياس وتوصيل المعلومات من فترة الى اخرى .
- قابلية المعلومات للفهم ليتمكن المستخدمون من الاستفادة منها بشكل تام. (ملوكة، 2013-2014، صفحة 15)

# الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

بالإضافة إلى الخصائص سابقة الذكر التي تعتبر اللبنة الأولى في بناء الجودة في التصريحات الجبائية بنوعيتها (الورقية/الإلكترونية) هناك بعض المعايير المساهمة بشكل أكبر في تحسين جودة التصريحات الجبائية الإلكترونية نذكر منها :

1- إنشاء موقع للوثائق القانونية والتصريحات الجبائية الإلكترونية "جبايتك".

2- تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد.

3- اعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني.

4- تعزيز وتحسين الوسائل البشرية.

أولا إنشاء موقع للوثائق القانونية والتصريحات الجبائية الإلكترونية "جبايتك" : ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وربط الإدارة الضريبية بتقنية الاعلام الآلي والانترنت بإستحداث موقع خاص للتصريحات الجبائية الإلكترونية ، والذي اعتبر اللبنة الأولى لتجسيد رقمنة خدمات الهيئات الضريبية من خلال أربع وحدات هي : وحدة البيانات الداخلة ،وحدة العمليات التشغيلية و التخزين ،وحدة المعلومات الخارجة وأخيرا وحدة التغذية المرتدة بالمعلومات

1) وحدة البيانات الداخلة (المدخلات) :تعرف المدخلات على أنها "المواد والأرقام الخام التي يتم تحديدها وتجميعها وادخالها إلى النظام ليقوم بعملية معالجتها وتشغيلها من أجل الحصول على المعلومات. " (عبد المعز جمال، 2014، صفحة 33) ، وفي هذا الصدد تقوم هذه الوحدة باستقبال البيانات الداخلة إلى نظام المعلومات سواء كانت في صورة كشوف ورقية أو بطاقات أو شرائط مختلفة حسب طبيعة نظام المعلومات ذاته، فإذا كان النظام يدويا فتكون في شكل كشوف ورقية ، أما إذا كان النظام آليا أو الكترونيا فتكون على شكل بطاقات أو شرائط أو نحو ذلك، ويقوم الموظف المختص بتبويب هذه البيانات (تلك البيانات الخاصة بالمتطلبات الشكلية والموضوعية للتصريحات الجبائية) تمهيدا لتخزينها في وحدة التخزين الخاصة بها.

2) وحدة العمليات وتخزين البيانات : ويتم في هذه الوحدة مايلي :

- ✓ تخصيص ملف أو موقع لكل ممول يقسم داخليا إلى عدة مواقع فرعية.
- ✓ يخصص كل موقع فرعي لكل نوع من البيانات السابق ذكره.
- ✓ يتم تبويب وتصنيف هذه البيانات قبل تخزينها في المواقع وفقا لاسس معينة حسب طبيعة المعلومات المطلوبة، فعلى سبيل المثال في حالة ضخامة عدد الممولين يمكن تقسيمهم داخل هذه (رمادية و قويدري، تفعيل خدمة الادارة الإلكترونية في الجزائر، 2020) الوحدة إما جغرافيا أو نوعيا حسب النظام الذي تتبعه المصلحة .
- ✓ تنفيذ مجموعة من العمليات الحسابية و التحليلية على البيانات المخزنة في المواقع حسب برامج مخططة وذلك لاجراء المعلومات اللازمة.

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

3) وحدة المعلومات الخارجة (المخرجات) : تعرف على أنها " النتيجة النهائية التي يتم التوصل إليها بعد عملية التشغيل على المدخلات للوصول الى الناتج النهائي وتقديمه للفئات المستفيدة لمساعدتها في اتخاذ القرارات المناسبة سواء كانت تلك الفئات داخلية او خارجية " (عبد المعز جمال، 2014، صفحة 35)

وفي هذا الصدد ، تختص هذه الوحدة بنقل المعلومات المخزنة في الوحدة السابقة إلى الفاحص أو غيره من الاعوان الرقابيين ، وتقسم هذه المعلومات إلى مجموعتين :

✓ معلومات دورية نمطية ويمكن تصميم لها نماذج موحدة.

✓ معلومات غير دورية خاصة

ويجب وضع نظام لكيفية توصيل تلك المعلومات الى مستخدمها في الوقت المناسب ولا سيما الدورية منها ، حيث يمكن لشاغل نظام المعلومات أن يعرف مقدما متى تطلب منه ليجهزها في الوقت المناسب .

4) وحدة التغذية المرتدة بالمعلومات ( التغذية العكسية ) : تختص بتوصيل المعلومات المرتدة إلى وحدة المدخلات ، وتمثل نتيجة اتخاذ قرار أو أداء عمل معين ، ومن أهم تلك المعلومات المرتدة نتيجة تقدير الوعاء الضريبي والتي يجب أن ترسل لتحتفظ في ملف الممول ويبلغ بذلك شعبة التحصيل .

ويلاحظ أنه يمكن على نفس المنوال تصميم نظام معلومات على مستوى الادارات العامة ولكن الاختلاف ينصب على نوع البيانات الداخلة وطبيعة المعلومات الخارجة. (الحمزة، 2018، الصفحات 102-103-104)

ثانيا : تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد: في إطار رقمنة الخدمة العمومية تسعى الادارة الضريبية إلى تبسيط وتخفيف الاجراءات الضريبية وتقريب الادارة من المستخدم ، وفي هذا الاطار تم وضع نظام وتقنيات متطورة لحماية المعلومات من الاختراق والفيروسات من جهة ، و لتحميل التصريحات والوثائق الجبائية من جهة أخرى عبر الأنترنت من خلال الولوج السهل والسريع إلى الموقع الالكتروني للادارة الضريبية ، فأصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على جميع الوثائق والتصريحات الجبائية وحساب الضريبة و اكتتاب التصريحات من خلال الموقع الالكتروني المخصص لهذا الغرض في الوقت الذي يريده . (رمادلية و قويدري، تفعيل خدمة الادارة الالكترونية في الجزائر، 2020، صفحة 478)

حيث يعرف النظام على أنه : "شبكة من الاجراءات ذات العلاقات المترابطة ببعضها البعض ، والتي يتم اعدادها بطريقة متكاملة بغرض اداء نشاط معين ، ويحتوي النظام المحاسبي على شبكة من الاجراءات المحاسبية ، والتي تمثل سلسلة من العمليات الكتابية والحسابية والتي يقوم بها عدد من الأفراد المؤهلين ، كما تتم في عدد من الأقسام داخل الوحدة الاقتصادية . " (عبد المعز جمال، 2014، صفحة 31) ، والأنظمة أنواع مغلقة ، مغلقة نسبيا ، مفتوحة ونظام التحكم بالتغذية العكسية .

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

ثالثا: اعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني: في إطار التحول التدريجي من الإدارة التقليدية الورقية إلى الإدارة العصرية الإلكترونية اقتصر المشرع في السابق على أن عملية الرقابة والفحص تكون في الدفاتر الورقية ، وبعد التغير الحادث الذي مس طريقة تقديم الخدمة الجبائية نص المشرع الجزائري على قبول إمكانية فحص المحاسبة المسوكة وفق نظام الاعلام الالي حيث يعكس هذا الاجراء الاستراتيجية الجديدة وهي تكييف آليات الرقابة الجبائية مع متطلبات الإدارة الإلكترونية وهو ما تسعى الهيئات الضريبية إلى تحقيقه عن طريق إضفاء الصبغة الغير المادية للإدارة الجبائية (رمادية و قويدري، تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر، 2020، صفحة 477)

ويعرف الفحص الضريبي الإلكتروني على أنه دراسة ، تحليل وفحص النظم المحاسبية الإلكترونية ، القوائم والتقارير المالية المعدة في ظل نظام محاسبي الكتروني غير ورقي ارتكازا على القواعد المقررة في التشريع الضريبي وفقا للقواعد والأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مهنيا بغرض التأكد من صحة الربح المعد طبقا للمعايير المحاسبية والمعتمدة من المحاسب والتأكد من صحة الضرائب المربوطة وفقا للاقرار المقدم بهدف تحسين جودة التصريحات الجبائية الإلكترونية و ضمان الشفافية والدقة في مخرجات العمل الجبائي . (الحمزة، 2018، صفحة 90)

رابعا : تعزيز وتحسين الوسائل البشرية: وتجسد ذلك في:

- ✓ رفع عدد الموظفين العاملين بالإدارة الضريبية من خلال تكوين إطارات جديدة أو من خلال التوظيف المباشر عن طريق المسابقات وذلك لتحسين فعالية وكفاءة الإدارة الضريبية.
- ✓ إنشاء مدرسة وطنية للضرائب متخصصة في التكوين والتي من مهامها تكوين إطارات الإدارة الضريبية وفق شروط يحددها القانون ، وذلك لتعزيز كفاءة وثقافة الاستثمار البشري .
- ✓ رسكلة أعوان الإدارة الضريبية بهدف ضمان تحسين وتخصيص موظفي الإدارة الضريبية من خلال تنظيم دورات تكوينية وملتقيات وطنية ودولية في عدة تخصصات متعلقة بالاطار التطبيقي للنظام الضريبي. (رمادية و قويدري، تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر، 2020، الصفحات 472-473)

### المطلب الثالث: أثر تفعيل الجباية الإلكترونية

يعتبر إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث، كما لها أثر فعال بالنسبة للمتعاملين داخل الإدارة وخارجها من المكلفين بالضريبة وغيرهم.

1. زيادة الإيرادات والتحصيلات الجبائية:

يعود ارتفاع معدل الإيرادات الجبائية إلى رقمنة الإدارات المالية والقضاء على مختلف أشكال الممارسات البيروقراطية التي كان يعاني منها النظام الجبائي التقليدي فقد أثرت هذه الأخيرة سلبا على التطور الاقتصادي الوطني لكن باستخدام التكنولوجيا والاتصال

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

سهل التواصل داخل المصالح الإدارية كما ساعد على تخفيض التكاليف في تقديم الخدمات بأسعار زهيدة يقابلها ارتفاع التحصيلات الجبائية إذ يعد استخدام النظام الجبائي الإلكتروني استثمارا بالنسبة للدولة والمجتمع الضريبي .

2. القضاء على الغش و التهرب الضريبي:

من الأساليب التي حدثت بها الحكومة الجزائرية الإلكترونية التهرب الضريبي تفعيل التعريف الجبائي عبر الأنترنت حرصا منها تبسيط أكثر لإجراءاتها الجبائية وبهدف تحسين الخدمات عن بعد التي تقدمها للمكلفين بالضريبة حيث وضعت بين أيديهم موقع إلكترونية يسمح لهم بالحصول على رقم تعريف الجبائي على الأنترنت كما يسمح لها بمراقبتهم وتتبعهم جبائيا من خلال العنوان التالي " : <http://nifenligne.mfdgi.gov.dz> غير أنه لا يمكن مباشرة هذا الإجراء إلا بعد القيام بالتعريف الجبائي لدى المصالح المسيرة (مديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب الجواري للضرائب والمفتشية) من خلال تسليم شهادة بالوجود". (المديرية العامة للضرائب)

3. تحسين فعالية الإدارة الجبائية مع ضمان الشفافية في الأداء:

ويتجلى هذا في تسهيل وتبسيط الواجب الجبائي من خلال تمكين المكلفين بالضريبة من التصريح بالضرائب والرسوم بدفعها إلكترونيا عبر الأنترنت حيث هناك إمكانية المرافقة عند إدخال البيانات الخاصة بالتصريح بالضرائب مع الحساب بشكل آلي وضبط الاختبارات في شكل قوائم مبسطة، ويمكن تحيين التصريح الذي تم إدخاله ولم يتم إرساله بعد مع ضمان شفافية أكبر و

تحكم في التبادلات مع الإدارة الجبائية بفضل متابعة دقيقة للتصريحات المرسلة.

4. تطوير آلية عمل الإدارة الجبائية في المجال الإلكتروني:

أن الإدارة الضريبية لم تنعزل من التطورات و التغيرات في عالم تكنولوجيا المعلومات؛ إذ فرضت هذه الأخيرة نفسها على الإدارة الضريبية وكان لها تأثير على كيفية تقديم الخدمات إلى المكلف بالضريبة من خلال أعمالها المقدمة له سواء تعلق الأمر حصر المجتمع الضريبي أو الإقرار الضريبي وكيفية إجراءه إلكترونيا أو في كيفية تحصيل الضريبة في ظل تكنولوجيا المعلوماتية، ومن هذه الأعمال (معين، 2008) ماييلي:

حصر المجتمع الضريبي: تعتبر عملية الإخطار ببدء مزاوله النشاط أو المهنة أو عملية استخراج البطاقة الضريبية من أهم العمليات التي يقوم بها المكلف بالضريبة اتجاه الإدارة الضريبية، إذ يعتبر إخطار المكلف بالضريبة لمصلحة الضرائب بالنشاط الذي يزاوله سواء كان تجارياً أو صناعياً أو حرفياً أو غير تجاري خلال المدة القانونية من بدء مزاوله النشاط، ومن أهم الأعمال التي يقوم بها المكلف بالضريبة في مواجهة الإدارة الجبائية.

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

كما يلتزم باستخراج البطاقة الضريبية من قبل إدارة الضرائب و يتحدد فيها البيانات الأساسية ومدة سريانها والمدة التي تسلم للمكلف خلالها، و لهذا الغرض فقد أعدت مشاريع لاستخراج بطاقة ضريبية ذكية تقرأ بياناتها إلكترونياً من خلال نظام معلومات ذكية إذ يقوم هذا النظام بجميع الوظائف المتعلقة بالبطاقة الذكية من عرض بيانات المكلفين بالضريبة؛ تسجيل وعرض المدفوعات والمستندات المقدمة من المكلف بالضريبة إلى إدارة الضرائب، كما له أن يخطر مصلحة الضرائب إلكترونياً بالتوقف عن مزاوله النشاط إذ يتم هذا الإخطار عن طريق الاتصال الإلكتروني بالمختصين وفقاً لضوابط التوقيع الإلكتروني باستخدام النماذج المعدة بقوائم الخدمات الإلكترونية المتاحة بهم.

الإقرار الضريبي: الإقرار الضريبي عبارة عن كشف أو بيان يقدم بشكل دوري في مواعيد محددة من المكلف بالضريبة إلى مصلحة الضرائب؛ يحتوي على معلومات خاصة بذلك المكلف، من أهمها طبيعة نشاطه وأرقام الإيرادات ومصادرها وأرقام النفقات وأنواعها بشكل تفصيلي إلى حد كبير، وما يترتب على ذلك من نتائج أعمال خاضعة للضريبة حتى يمكن ربط الضريبة، فيجوز للمكلف بالضريبة إرسال الإقرار الضريبي من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية خدمة للمكلف بالضريبة على أن يقوم بتسجيل نفسه وأن تمنح له كلمة المرور السريية، وفي هذه الحالة يعتبر المكلف بالضريبة مسؤولاً عما يقدمه من مسؤولية كاملة، إما من خلال توقيع الإقرار بذلك أو يقدم توقيعاً إلكترونياً إلى إدارة الضرائب باستخدام الأسلوب الإلكتروني في تقديم إقراره الضريبي بدلاً من الأسلوب اليدوي الذي كان يؤدي إلى زيادة الوقت والجهد والاقتصاد على ساعات العمل الرسمية مما يؤدي إلى تدني مستوى الكفاءة والفعالية في الأداء وتقديم الخدمات على أعلى مستوى للمكلف بالضريبة

تحصيل الضريبة: بعد إتمام كل الإجراءات اللازمة للإقرار الضريبي فلا بد من دفع الضرائب وتتم هذه العملية أيضاً بصفة إلكترونية باستخدام أحد وسائل الدفع الإلكترونية التي تقدمها الإدارة الضريبية إلى المكلف بالضريبة مثل: (معين، 2008، صفحة 15)

➤ التحويلات البنكية: و تكون لمن له حسابات بالبنوك مع إخطار إدارة الضرائب بموجب إشعار، وكذا الاتفاق مع هذه البنوك، والربط على شبكة معلومات إدارة الضرائب باستخدامها في الإخطار.

➤ استخدام البطاقات الذكية: تستخدم في مدفوعات المكلف بالضريبة للجهة المعنية وهي إدارة الضرائب؛ على أن يتم التسليم للقيمة إما لمندوب المصلحة أو بتوفير برنامج التحويل المالي لدى إدارة الضرائب أو المكلف بالضريبة و يتم سداد الضريبة من خلاله ثم تفرغ محتوياته بعد ذلك.

➤ استخدام شبكة بنك أو البنوك المعنية: التي تتفق معها إدارة الضرائب على السماح للمكلف بالضريبة بالسداد لدى منافذها، ويتم إدراج التعامل على البطاقة الذكية و يفرغ محتواها بإدارة الضرائب المختصة و تخطر الإدارة الضريبية من خلال شبكة المعلومات بالسداد فوراً ثم يقوم المكلف بالضريبة بقراءة محتويات البطاقة الذكية للمطابقة بين ما تم تفرغه وما هو واجب الدفع.

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

الفحص الضريبي : يقصد به تحقيق الإدارة الضريبية من صحة ما أدرج بالإقرار الضريبي تنفيذاً للقوانين واللوائح الضريبية، سواء تعلق الأمر بالدخول الخاضعة للضريبة أو الإعفاء منها، إذ يجب أن يتم الإطلاع على تقارير مراقب الحسابات ، ويفحصها جيداً والتأكد من أنه حصل على كافة البيانات التي طلبها وأن المؤسسة تمسك حسابات ثبت له انتظامها وعمّا إذا كانت التقارير نظيفة أم تتضمن تحفظات؛ ومما لاشك فيه أنّ هذا النوع من الحسابات المحولة من نظام الحسابات المكتوبة إلى نظام الحسابات الإلكترونية تحتاج لأسلوب خاص في الفحص الضريبي لا يعتمد على نفس الأسلوب في الفحص التقليدي الذي يعتمد على المراجعة اليدوية وبصورة أساسية على مراجعة الوثائق الورقية في حين أنّ الفحص الإلكتروني يعتمد على أساليب إحصائية مختلفة منها: (معين، 2008، صفحة 16)

- أساليب المراجعة حول الحاسوب الآلي :ويقوم هذا الإجراء على مراجعة المدخلات من البيانات و المخرجات و تتمثل إجراءات هذا الأسلوب في فحص محدد من الحسابات حيث يقوم المراجع بإعداد بياناتها يومياً ثم يقارن الأرصدة التي حصل عليها بتلك الناتجة من الحاسوب الآلي؛ فإذا ما اتفقت النتائج دل على أنّ العمليات الوسيطة داخل الحاسوب الآلي كانت سليمة.

- أسلوب المراجعة من خلال الحاسوب الآلي :ويتم عن طريق قيام المراجع بالحسابات بفحص واختيار عملية تشغيل البيانات داخل الحاسوب بالإضافة إلى التحقق من صحة المدخلات والمخرجات ،وبالتالي فإنّ أسلوب الفحص أو المراجعة اعتمد على الحاسوب في عملية المراجعة.

- أسلوب المراجعة باستخدام الحاسوب :يقوم هذا الأسلوب باستخدام إمكانيات الحاسوب الآلي في أداء عملية الفحص والمراجعة ،وذلك من خلال مجموعة من البرامج الإلكترونية التي يعدها المراجع بعد قيامه بمجموعة من المهام تتمثل فيما يلي: (معين، 2008، صفحة 17)

- اختيار مجموعة من العمليات أو أرصدة الحسابات والتأكد من صحة تنفيذ الإجراءات الحسابية الخاصة بها.
- استخراج بعض البيانات من الملفات بهدف المقارنة بين البنود المختلفة والربط بينهما للتحقق من صحة البنود.
- تحديد حجم العينات المطلوبة للمراجعة.
- اختيار عينات حسابات العملاء وطباعة المصادقات وإرسالها إليهم.
- طباعة التقارير وأدوات العمل وإمكانية الاحتفاظ بنسخ إلكترونية من البرامج والاستفادة منها في عمليات المراجعة المتشابهة و التي لها نفس الهدف.

5. القضاء على الرقابة الشكلية باطلاق نظام التصريح الجبائي الالكتروني:

أولاً: مفهوم الرقابة الشكلية و ما ترتب عنها من عيوب ومشاكل

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

- تعريف الرقابة الشكلية: تبدأ الرقابة الجبائية الشكلية من استيلاء المصالح المعنية للتصريحات المودعة من قبل المكلفين وتكون بطريقة منتظمة وغير انتقائية، وذلك عن طريق الفحص الشكلي للعناصر المصرح بها وتصحيح الأخطاء الملحوظة في التصريحات في حينها. (بن عمار، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، 2016، صفحة 36)
- عيوب الرقابة الجبائية الشكلية: من أهم عيوب الرقابة الشكلية مايلي:
  - حجم الملفات الجبائية الضخم وكثرة عدد التصريحات يعيق تنظيم عمل الإدارة الجبائية مما يؤدي إلى ضياع التصريحات أحيانا.
  - عدم وجود متابعة دقيقة من المصالح المركزية على هذا النوع من الرقابة.
  - قلة الوسائل البشرية لإجراء هذا النوع من الرقابة. (بن عمار، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، 2011، صفحة 37)
  - كلما زاد عدد الملفات تطلب ذلك وقت أكثر لإجراء الرقابة الشكلية.
  - إجراء عملية الرقابة الشكلية لا يتم إلا في أوقات عمل الإدارة الضريبية.
  - تنقل المكلف بالضريبة شخصا إلى إدارة الضرائب لوضع التصريحات ومراقبتها شكلا.

### ثانيا: أثر التصريح الجبائي الإلكتروني على الرقابة الشكلية

تبنى النظام الجبائي الجزائري لمشروع الإدارة الإلكترونية بإطلاق نظام التصريح الإلكتروني بعدما كانت التصريحات المكلفين توضع ورقيا أحدث تغييرا جذريا لدى الإدارة الجبائية، حيث أضيف التصريح الإلكتروني على معلومات تصريحات المكلفين الدقة والجودة التي كانت مغيبة في التصريح الورقي، كما عالج المشاكل التي كان يعاني منها الأعوان الجبائيين كضياع التصريحات أحيانا بسبب حجم الملفات الجبائية الضخمة الذي يعرقل المتابعة الدقيقة من المصالح المركزية لها، وبالعامل على نظام التصريح الإلكتروني تم الاستغناء عن مراقبة التصريحات من حيث الشكل وما نتج عنه تخلص من الأخطاء المادية كالتكرار في ملأ المعلومات الشخصية للمكلفين بالضريبة أو ترك الخانات فارغة.

ويمكن حصر أثر تفعيل نظام التصريح الإلكتروني على الرقابة الشكلية في النقاط التالية:

- التصريح الإلكتروني يساعد على حصر وانتقاء المعلومات المهمة بطريقة آلية نيابة عن عمل الرقابة الشكلية، ويراقب جميع التصريحات دون استثناء بدلا من ضياع بعضها خلال إجراء الرقابة الشكلية
- التصريح الإلكتروني يقوم بعمل الرقابة الشكلية بطريقة فعالة، وبالتالي الاستغناء عن الرقابة الجبائية الشكلية التي يقوم بها أعوان إدارة الضرائب. (محتال و بساس، 2020، صفحة 69)
- يقضي التصريح الإلكتروني على سلبيات الرقابة الشكلية التي كان يعاني منها كل من الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة.

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الإلكترونية والتصريحات الجبائية

### خلاصة الفصل:

الجباية الإلكترونية جاءت كنتيجة التطور التكنولوجي وانتشار الرقمنة من جهة، واعتماد المؤسسات والافراد (المكلفين القانونيين بالضريبة) في نشاطاتهم على قواعد البيانات والبرامج الرقمية العملية من جهة أخرى، وهذا جعل من الجهات التشريعية الجبائية التوجه الى الادارة الإلكترونية للتماشي مع الظروف المواقبة وتسهيل الية العمل الضريبي خصوصا تلك المتعلقة بالتحصيل الجبائي، وباعتبار النظام الجبائي نظام تصريحي صب اهتمامه على جعل التصريح الجبائي تصريحا إلكترونيا من خلال اعتماد جملة من المعايير والمتطلبات التي من شأنها المساهمة في تحسين جودة التصريح الإلكتروني، كما أضفت اللمسة الإلكترونية على التصريحات الجبائية الدقة والجودة بالنسبة للمكلفين نظرا لمزاياها المتعددة من المرحلة الأولى المتمثلة في فتح الحساب للمكلف الى غاية تصريجه النهائي بالتوقف أو التنازل عن مزاولة النشاط، أما بالنسبة للادارة الضريبية استفادت من هذا الوضع من خلال تحسين علاقتها مع المكلفين عن طريق اعتماد ادارة ذات كفاءة عالية تمكنها من الحصول على تحصيل جبائي مقبول من جهة وتخفيف العبء التسييري لمصالحها وتقليل الخطأ الهيكلي التنظيمي من جهة أخرى.

وبهذا يكون لتفعيل الجباية الإلكترونية دور هام في تحسين جودة التصريحات الجبائية في خلال اعتماد جملة المعايير (المتطلبات) المذكورة مسبقا في الجانب النظري .

# الفصل الثاني:

دراسة ميدانية

– مركز الضرائب ولاية بسكرة –

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجزء النظري والذي يتمحور حول الإطار العام للجباية والتصريحات الالكترونية والتي سنحاول من خلال هذا الفصل اختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل آراء عينة من الموظفين في مركز الضرائب بسكرة التي مست المصالح التالية : (المصلحة الرئيسية للتسيير ، المصلحة الرئيسية للمنازعات ، مصلحة الإعلام الآلي ، المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث ، مصلحة الاستقبال والإعلام ومصلحة القباضة ) وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومختلف أدوات الدراسة لمعرفة مدى تأثير تفعيل الجباية الالكترونية على التصريحات الجبائية وسيتم في هذا الفصل تحليل أهم النتائج والعمل على مناقشتها.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

المبحث الأول: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبائية:

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع، وعلى هذا الأساس فقد اعتمدنا على الاستبيان وذلك باعتباره أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما له من مزايا في مجال قياس وتطبيق وجهات النظر مع أفراد العينة الموجه إليها الاستبيان، وهذا من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية.

### المطلب الأول: تحضير استمارة الاستبيان

يظن الكثير أن الاستبيان عملية بسيطة، تقتصر على توزيع قائمة أسئلة نموذجية حول موضوع الدراسة، ولكن كان عكس ذلك حيث وقفنا على مجموعة من الصعوبات في صياغة الأسئلة لتكون في متناول جميع عينة الدراسة، الاستمارة تعتبر من أهم أدوات البحث فقد صممنا استمارة استبانة لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة، حيث تم إعداد هذا الاستبيان و تحيينه بعد الاطلاع على الأدبيات وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة التي تناولت المتغيرات التي شملها البحث، و حتى تكون الاستمارة في شكلها العلمي من حيث البساطة و الشكل و المضمون، فقد مر تصميمنا لهذه الاستمارة على ثلاثة مراحل: مرحلة التصميم، مرحلة إعادة التصميم ومرحلة التصميم النهائي.

**1- مرحلة التصميم:** خلال هذه المرحلة قمنا بإعداد استمارة، و ذلك اعتمادا على محتوى وإشكالية بحثنا، و انطلاقا من عدة مراجع (كتب، مقالات، أطروحات، دكتوراه... الخ)، و لقد اخذ بعين الاعتبار عند إعداد الأسئلة المبادئ التالية :

**1-1- صياغة أسئلة الاستبيان بطريقة بسيطة وواضحة، بحيث حاولنا فيها الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين.**

**2-1- صياغة عبارات الأسئلة باللغة العربية الفصحى.**

**3-1- ربط الأسئلة بالفرضيات والأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدرجها وتسلسلها.**

**4-1- احتواء الاستمارة على أسئلة مغلقة ( موافق، محايد، معارض )، و هذا بغية تسهيل معالجة الإجابات و تحليلها.**

وبعد الانتهاء من صياغة معظم الأسئلة كان لابد علينا من تقديمها إلى الأساتذة المتخصصين في هذا الجانب من أجل الاطلاع عليها وإعطاء توصيات وملاحظات للتأكد من سلامة صياغة الأسئلة وقدرتها على تغطية جميع جوانب البحث، وكذا لتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية التي قد تقع فيها والتي قد تحول دون الحصول على كل المعلومات الضرورية.

**2- مرحلة إعادة التصميم:** في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان إعداد الأسئلة بصفة بسيطة وواضحة، حتى تكون قابلة للفهم من قبل القارئ، أي أفراد العينة المستجوبين، الذين من المفروض ان يكونوا على دراية بالموضوع من خلال التخصص والخبرة المهنيين، بعد خضوع الاستبيان لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة وذلك لتأكد من صحة وسلامة بناء الاستمارة، ومن خلال الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتوصيات التي دونها قمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة للحصول على استبيان يسمح لنا بالإجابة عن فرضيات البحث والخروج واستخلاص مجموعة من النتائج.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

3- مرحلة التصميم النهائي للاستبيان: وهي المرحلة الأخيرة الخاصة باستمارة البحث، حيث أخذنا بعين الاعتبار جميع الملاحظات والتعديلات المتوصل إليها من خلال المرحلة السابقة، وبعدها قمنا بالتصميم النهائي للاستبيان، ليتم بعد ذلك الاتصال بهم من خلال التسليم المباشر لمختلف أفراد العينة في ولاية بسكرة تحديدا بمركز الضرائب (CDI) بواسطة شريحة من الموظفين والموزعين فيها على كل المصالح المذكورة مسبقا .

وقد تضمن استبيان الدراسة جزئين ، يتضمن الجزء الأول أسئلة عامة عن المؤهل العلمي ، العمر ،الخبرة المهنية ، المنصب الاداري واخيرا عن عدد الدورات التكوينية والملتقيات الخاصة بالية العمل في ظل (الجباية الالكترونية /التصريحات الجبائية ) ، أما القسم الثاني فقد تضمن محورين، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة التي تناولت الجوانب المختلفة لمطلبات الجباية الالكترونية من جهة و التصريحات الجبائية من جهة اخرى .

وقد تم تصميم أسئلة المحور متطلبات الجباية الالكترونية وتبسيطها من خلال ثلاثة مجالات، يتكون المجال الواحد من خمسة فقرات، وكذلك أسئلة المحور الثاني تحت اسم التصريحات الجبائية الالكترونية ، حيث يتكون من ثلاثة مجالات كل مجال يجسد في خمسة فقرات ، وذلك بهدف حسن هيكله محتوى الاستبيان وسهولة تنظيم معطياته لعينة الدراسة .

### المطلب الثاني: هيكل استمارة الاستبيان

بعد تصميم استبيان الدراسة من خلال الأدبيات السابقة المتشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في مجال المحاسبة والمالية، وبما يغطي فرضيات وأهداف الدراسة، جاء كما هو مبين في الملحق رقم (01) حيث يتكون هذا الاستبيان من جزئين رئيسيين وهما:

#### 1- السمات الشخصية

ويتعلق بالسمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، من خلال إجابتهم على الأسئلة الخاصة ب ( المؤهل العلمي، العمر ، الخبرة المهنية ، المنصب الاداري واخيرا عدد الدورات التكوينية والملتقيات الخاصة بآلية العمل في ظل الجباية الالكترونية و التصريحات الجبائية )، وذلك بهدف الاطمئنان عن مدى توفر المعرفة اللازمة لدى المحييين للإلمام بمحتويات الاستبيان وقدرتهم على الإجابة على أسئلة الاستبيان، إضافة إلى قياس تأثير بعض هذه المتغيرات على دور تفعيل الجباية الالكترونية في تحسين جودة التصريحات الجبائية ، من خلال آراء عينة الدراسة.

#### 2- محاور الاستبيان

ويتكون من 30 فقرة موزعة على محورين رئيسيين هما:

❖ المحور الأول: متطلبات الجباية الالكترونية، والذي بدوره قسم الى ثلاث مجالات كالتالي :

- المجال الاول : وجود التشريعات والنصوص القانونية ، مقسمة على خمسة فقرات كما يلي :
- الفقرة الأولى: تعتبر التشريعات والقوانين الجبائية في الجزائر ملائمة لتطبيق الجباية الإلكترونية.
- الفقرة الثانية: الاطار التشريعي الضريبي الجزائري يحتاج إلى إصلاحات موازية لتطوير الجباية الإلكترونية.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

- الفقرة الثالثة: عدم العمل بالإصلاحات الهيكلية في النظام الجبائي على مستوى المصالح الجبائية خلف العديد من المشاكل تحملها المكلف بالضريبة.
- الفقرة الرابعة: الاعتماد على النصوص القانونية في العمل الجبائي الإلكتروني يضمن تنظيم نشر المعلومات والحفاظة على سريتها.
- الفقرة الخامسة: العمل بالنظام الجبائي الإلكتروني يحد من مشاكل التهرب الضريبي ويعزز دور الرقابة الجبائية.
- المجال الثاني: احداث موقع الكتروني للإدارة الضريبية
- الفقرة الأولى: إمكانية إدارة الضرائب من استخدام الأنترنت في عملية التحصيل الضريبي بكفاءة وسهولة.
- الفقرة الثانية: يساهم إحداث موقع إلكتروني لإدارة الضرائب في الحد من مشاكل البيروقراطية.
- الفقرة الثالثة: تعمل إدارة الضرائب على تحديد الخدمات الجبائية للمكلفين من خلال دراسة احتياجات ورغبات المكلف عند استخدام النظام الإلكتروني.
- الفقرة الرابعة: تتناسب نسبة الإيرادات الجبائية الفعلية مع الإيرادات المتوقعة إلكترونياً.
- الفقرة الخامسة: عوائد الجبائية الإلكترونية باستخدام الأنظمة الإلكترونية أعلى من استخدام الأنظمة التقليدية.
- المجال الثالث: توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب.
- الفقرة الأولى: الرفع من كفاءة وإمكانيات موظفي الإدارة الضريبية يعمل على حل مشاكل المكلفين ومعالجتها في وقت قصير من خلال استخدام النظام الإلكتروني.
- الفقرة الثانية: إدخال موظفي إدارة الضرائب في دورات تكوينية لتطوير قدراتهم في التحصيل الإلكتروني.
- الفقرة الثالثة: مدى رضا الموظفين لتقييم الجبائية إلكترونياً والعمل بها.
- الفقرة الرابعة: ثقافة المجتمع الضريبي بالجزائر تسمح له بتقبل الجبائية الإلكترونية واعتمادها.
- الفقرة الخامسة: الاقتطاع من المصدر لدى المكلفين بالضريبة الإلكترونية يعتبر حل الأمثل في الوقت الحالي نظراً لحدائتها وعدم انتشار الوعي الكافي لدى المجتمع الضريبي.

### ❖ المحور الثاني: التصريحات الجبائية الإلكترونية، والذي بدوره قسم الى ثلاث مجالات كالتالي:

- المجال الأول: مدى تبسيط الواجب الجبائي من خلال الموقع الإلكتروني
- الفقرة الأولى: تدفق الانترنت يسمح بسيرورة الخدمة الجبائية في الموقع بشكل جيد.
- الفقرة الثانية: يتميز الموقع الإلكتروني "جبائتك" بالسهولة والسرعة في الولوج (الدخول) اليه.
- الفقرة الثالثة: يحافظ الموقع الإلكتروني "جبائتك" على خصوصية المعلومات الداخلة اليه (المدخلات).
- الفقرة الرابعة: لا يتعرض الموقع الإلكتروني "جبائتك" لأعطال الا في بعض الاحيان.
- الفقرة الخامسة: الموقع الإلكتروني "جبائتك" مؤمن بشكل فعال.
- المجال الثاني: تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

- الفقرة الاولى: نظام تحميل الوثائق والتصريحات عن بعد مؤمن بشكل جيد ضد الاختراقات والفيروسات .
- الفقرة الثانية: يستطيع المكلف من تحميل نماذج الوثائق القانونية والتصريحات الجبائية عن بعد بكل سهولة .
- الفقرة الثالثة: يستطيع المكلف بعد تحميله للتصريحات الجبائية والوثائق عن بعد الاكتتاب فيها وارسالها مباشرة للمصالح الجبائية الكترونيا .
- الفقرة الرابعة: يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد أداة فعالة للتحميل الجبائي .
- الفقرة الخامسة: يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد بمثابة واجهة ارشادية ممتازة بين المكلف و الادارة الجبائية .
- المجال الثالث: تعزيز الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الالكتروني .
- الفقرة الاولى: اقامة دورات تكوينية وملتقيات خاصة بالاطار التطبيقي للنظام الجبائي الالكتروني لكامل الطاقم الاداري .
- الفقرة الثانية: انشاء المدرسة الوطنية للضرائب المتخصصة في تكوين اطارات الادارة الضريبية .
- الفقرة الثالثة: اعتماد الفحص الضريبي الالكتروني عن طريق المدخلات الالكترونية بدل الدفاتر الورقية .
- الفقرة الرابعة: اعتماد الفحص الضريبي الالكتروني يسهل ويسرع من العملية الرقابية ويرفع من كفاءة نتيجته .
- الفقرة الخامسة: يساهم الفحص الضريبي الالكتروني في تحسين جودة التصريحات الجبائية الالكترونية وضمان الشفافية والدقة في مخرجات العمل الجبائي .

### المطلب الثالث: نشر وإدارة استمارة الاستبيان

اعتمدنا في الوصول لأفراد عينة الدراسة على عدة قنوات، وأهمها الاستعانة بالزملاء الممارسين لمهنة ، الأمر الذي مكنا في غالبية الأحيان من الاتصال المباشر بأفراد العينة والحصول على الإجابة من خلال المقابلة الشخصية مع الفرد المستجوب، وفي بعض الحالات تم الاتصال بالأفراد عدة مرات لاستلام الإجابة ، كما أن البعض من المهنيين امتنعوا عن ملئ الاستمارة و لم يهتموا بالموضوع بحجة عدم وجود الوقت من جهة ، واستفادة بعض العمال الاخرين من العطلة المهنية من جهة اخرى وعلى هذا الأساس فقد اعتمدنا في الوصول إلى عينة الدراسة على ما يلي:

- مقابلة أفراد العينة من الموظفين أثناء ممارستهم لمهامهم .
- إيصال الاستبيان إلى أفراد العينة والبقاء على اتصال بهم إلى غاية استرجاع استبيان الدراسة .
- الاستعانة بالزملاء من أصحاب المهنة .

بعد الانتهاء من وضع إطار عام لاستبيان الدراسة، تم تحميله على ورق عادي (Format A4) أعد باللغة العربية تضمن ثلاثون (30) سؤالاً .

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

وقبل الشروع في توزيع الاستبيان، تم تحكيمة من قبل مجموعة من الأساتذة ذوي كفاءة مهنية و علمية مختلفة من تخصص محاسبة وتدقيق ، و هذا من أجل التأكد من سلامة بناء أسئلة الاستبيان و صياغة أسئلته بشكل مبسط ومفهوم، و خاصة من حيث ما يلي:

- دقة ووضوح الأسئلة.
- مدى استخدام المصطلحات وتوظيفها.
- مدى التنسيق في وضع الأسئلة وربطها بالفرضيات.
- طريقة طرح الأسئلة لضمان معالجتها من الناحية الإحصائية.
- إدراج بعض الأسئلة بطريقة غير مباشرة، للتأكد من مدى جدية أفراد العينة في الإجابة على أسئلة الاستمارة.

### المطلب الرابع: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

**1- الحدود المكانية:** محتوى هذه الدراسة يتعلق بدور تفعيل الجباية الالكترونية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، من خلال

توزيع الاستبيان على مجموعة من الموظفين، في ولاية بسكرة بالتعاون والتنسيق مع مركز الضرائب ( CDI ) .

### 2- الحدود الزمانية:

يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن أو الفترة التي أجريت فيها الدراسة الاستبائية والتي بدأت في أبريل 2021 إلى غاية ماي 2021.

### 3- الحدود البشرية:

اعتمدت هذه الدراسة على آراء موظفين ورؤساء اقسام مركز الضرائب (CDI).

### 4- الحدود الموضوعية:

اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والحوار المتعلقة بالدور الذي سيظهره تفعيل الجباية الالكترونية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، من خلال الخصائص النوعية الرئيسية لكل من الجباية الالكترونية و التصريحات الجبائية .

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان

### المطلب الأول: مجتمع وأدوات الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

لقد تم اختيار مجتمع الدراسة والمتمثل في عينة من الموظفين بالادارة الجبائية (مركز الضرائب بسكرة)، حيث كما هو معلوم فإن غالبية الهيئات الضريبية تملك أنظمة معلومات تعتمد عليها في الوظائف والمهام المستعصية (التحصيل الجبائي خاصة) على موظفيها من جهة، ولتسهيل سيرورة آلية عملها وخلوها من الاخطاء من جهة اخرى، كما هو معلوم ايضا ان جل الادارات الضريبية تخضع في ادارتها الى التسيير الجبائي الالكتروني، بمعنى ان الفروع الجهوية ايضا يستلزم عليها ان تكون ضمن هذه الآلية من العمل الجبائي، وكذلك ايضا الامر يسري على الفروع الولائية، هذا يعني انما في حاجة الى ربطها ببعضها البعض عبر شبكة معلوماتية الكترونية، مما استدعى الى البحث عن المكلفين القانونيين بالضريبة (شخص طبيعي او معنوي) والتأكد مما اذا كانت تملك نظام الكتروني فعال يمكنها من التصريح والتسديد لمقدار الضريبة الواجبة الدفع.

وقد تم اختيار العينة بشكل عشوائي مع التركيز على الموظفين ورؤساء الأقسام الذين لهم صلة مباشرة بالجباية الالكترونية.

### ثانيا: اختيار عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عدة موظفين ورؤساء أقسام، وقد تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 35 موظف من مجتمع الدراسة (مركز الضرائب) موزعة كالتالي: 10 موظف من المصلحة الرئيسية للتسيير، 12 موظف من مصلحة القباضة، 05 موظفين من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، 04 موظفين من المصلحة الرئيسية للمنازعات، 03 موظفين من مصلحة الاعلام الالي، مصلحة الاستقبال و الاعلام 01.

تم اعداد الاستبيان الخاص بالدراسة، وقد تم توزيعه على العينة المدروسة بغرض جمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، حيث تم اختيار الإحصائية اللازمة بهدف الحصول على نتائج إحصائية صحيحة.

### ثالثا الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية

تم استعمال الاستبيان من نوع ليكارت ثلاثي الأداة في هذه الدراسة الميدانية، وتكون اراء الموظفين منقسمة الى موافق، محايد، معارض، كما هو مبين في الملحق (01).

- إعداد استبيان اولي من اجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبيان للتحكيم لحصر الأخطاء والخروج بمعلومات دقيقة.
- توزيع الاستبيان على افراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.
- انتظار مدة عشرة أيام للرد على جميع الاستبيانات الموزعة.

تضمن الجزء الأول من الاستبيان مجموعة من البيانات الشخصية التي يملأها كل مستجوب حسب ما يتطابق معه، ثم يأتي المحور الاول من الاستبيان الذي تم بناؤه على الفرضية الأولى للدراسة (متطلبات الجباية الالكترونية)، والذي يتكون من ثلاثة مجالات جسدت في (15) عبارة كلها تدخل في مجال المعايير التي تضبط الجباية الالكترونية، ثم المحور الثاني الذي تم بناؤه على الفرضية الثانية

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

للدراصة، والذي ينقسم بدوره ايضا الى ثلاثة مجالات جسدت في (15) عبارة تدخل في مجال متطلبات التصريحات الجبائية الالكترونية. من بين الأدوات الإحصائية التي استعملت للوصول لهدف الدراصة، تم استخدام الاختيارات التالية عن طريق برنامج .SPSS 20

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراصة ومعرفة اتجاه العينة.
- معامل ألفا كرونباخ للتأكد من درجة الثبات للمقياس المستخدمة.
- اختبار كولموكروف سميرنوف للتأكد من طبيعة التوزيع.
- معامل الارتباط بيرسون للبيانات طبيعية.

المطلب الثاني: اختبار الطبيعة طبيعية توزيع البيانات بمعامل كولموكروف سميرنوف

الجدول رقم 01: اختبار الطبيعة بمعامل كولموكروف سميرنوف

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل كولموكروف سميرنوف (Z)	الفقرات
0.020	1.517	1 تعتبر التشريعات والقوانين الجبائية في الجزائر ملائمة لتطبيق الجبائية الإلكترونية.
0.000	3.110	2 الإطار التشريعي الضريبي الجزائري يحتاج إلى إصلاحات موازية لتطوير الجبائية الإلكترونية
0.000	2.081	3 عدم العمل بالإصلاحات الهيكلية في النظام الجبائي على مستوى المصالح الجبائية خلف العديد من المشاكل تحملها المكلف بالضريبة.
0.000	2.909	4 الاعتماد على النصوص القانونية في العمل الجبائي الإلكتروني يضمن تنظيم نشر المعلومات والمحافظة على سريتها.
0.000	2.477	5 العمل بالنظام الجبائي الإلكتروني يحد من مشاكل التهرب الضريبي ويعزز دور الرقابة الجبائية.
0.000	2.555	6 إمكانية إدارة الضرائب من استخدام الأنترنت في عملية التحصيل الضريبي بكفاءة وسهولة.
0.000	2.822	7 يساهم إحداث موقع إلكتروني لإدارة الضرائب في الحد من مشاكل البيروقراطية.
0.001	1.990	8 تعمل إدارة الضرائب على تحديد الخدمات الجبائية للمكلفين من خلال دراسة احتياجات ورغبات المكلف عند استخدام النظام الإلكتروني.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

0.002	1.862	9	تناسب نسبة الإيرادات الجبائية الفعلية مع الإيرادات المتوقعة إلكترونيا.
0.011	1.617	10	عوائد الجبائية الإلكترونية باستخدام الأنظمة الإلكترونية أعلى من استخدام الأنظمة التقليدية.
0.000	2.968	11	الرفع من كفاءة وإمكانيات موظفي الإدارة الضريبية يعمل على حل مشاكل المكلفين ومعالجتها في وقت قصير من خلال استخدام النظام الإلكتروني.
0.000	2.968	12	إدخال موظفي إدارة الضرائب في دورات تكوينية لتطوير قدراتهم في التحصيل الإلكتروني.
0.012	1.605	13	مدى رضا الموظفين لتقديم الجبائية إلكترونيا والعمل بها.
0.012	1.599	14	ثقافة المجتمع الضريبي بالجزائر تسمح لها بتقبل الجبائية الإلكترونية واعتمادها.
0.047	1.371	15	الاقطاع من المصدر لدى المكلفين بالضريبة الإلكترونية يعتبر الحل الأمثل في الوقت الحالي نظرا لحداتها وعدم انتشار الوعي الكافي لدى المجتمع الضريبي.
0.000	2.660	16	تدفق الانترنت يسمح بسيروية الخدمة الجبائية في الموقع بشكل جيد.
0.011	1.608	17	يتميز الموقع الإلكتروني "جبائتك" بالسهولة والسرعة في الولوج (الدخول) إليه.
0.000	3.153	18	يحافظ الموقع الإلكتروني "جبائتك" على خصوصية المعلومات الداخلة إليه (المدخلات).
0.102	1.220	19	لا يتعرض الموقع الإلكتروني "جبائتك" لأعطال إلا في بعض الأحيان.
0.002	1.889	20	الموقع الإلكتروني "جبائتك" مؤمن بشكل فعال.
0.003	1.819	21	نظام تحميل الوثائق والتصريحات عن بعد مؤمن بشكل جيد ضد الاختراقات والفيروسات.
0.001	2.002	22	يستطيع المكلف من تحميل نماذج الوثائق القانونية والتصريحات الجبائية عن بعد بكل سهولة.
0.000	2.083	23	يستطيع المكلف بعد تحميله للتصريحات الجبائية والوثائق عن بعد الاكتتاب فيها وارسالها مباشرة للمصالح الجبائية إلكترونيا.
0.000	2.304	24	يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد أداة فعالة للتحصيل الجبائي.
0.000	2.367	25	يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد بمثابة واجهة ارشادية ممتازة بين المكلف و الإدارة الجبائية.
0.000	2.822	26	إقامة دورات تكوينية وملتقيات خاصة بالاطار التطبيقي للنظام الجبائي

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

		الإلكتروني لكامل الطاقم الإداري	
27	3.052	إنشاء المدرسة الوطنية للضرائب المتخصصة في تكوين اطارات الادارة الضريبية.	0.000
28	3.463	اعتماد الفحص الضريبي الإلكتروني عن طريق المدخلات الإلكترونية بدل الدفاتر الورقية.	0.000
29	2.968	اعتماد الفحص الضريبي الإلكتروني يسهل ويسرع من العملية الرقابية ويرفع من كفاءة نتيجته.	0.000
30	3.153	يساهم الفحص الضريبي الإلكتروني في تحسين جودة التصريحات الجبائية الإلكترونية وضمان الشفافية والدقة في مخرجات العمل الجبائي.	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20

ومن خلال حسابنا لمعامل كولموجوروف سميرنوف ( $Z$ ) وجدنا أن القيمة الاحتمالية لكافة عبارات وفقرات الاستبيان أقل من مستوى الدلالة المعنوية وهي ( $\alpha = 0.05$ )، وهذا ما يؤكد لنا أن التوزيع طبيعي أو معلمي.

لذلك سوف يتم الاعتماد على الاختبارات الاحصائية التي تتناسب مع هذا التوزيع:

- النسب المئوية والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي، الذي استخدم بشكل أساسي في وصف عينة الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- معامل ارتباط بيرسون (*SpirmanLinearCorrelation Coefficient*) لقياس درجة الارتباط، كما يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات المعلمية.
- المتوسط الحسابي المرجح للفئات: يتم حساب ذلك من خلال:
- حساب المدى: المدى = أكبر قيمة - أقل قيمة اي  $3-1=2$
- ثم يتم تقسيم المدى على عدد الفئات  $3/2 = 0.66$ ، يتم إضافة 0.66 الى اقل قيمة حتى نصل الى أكبر قيمة كالتالي:

الجدول رقم 02: يوضح المتوسط المرجح للفئات

معارض	محايد	موافق	الجدول المجالات
2.34 الى 3	1.67 الى 2.33	1 الى 1.66	المتوسط الحسابي

المصدر: من إعداد الطالبتان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

المطلب الثالث: اختبار الصدق والثبات

أولاً: اختبار ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وبعبارة أخرى ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحققنا من ثبات استبيان الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ و ذلك كما يلي:

الجدول رقم 03: اختبار درجة الثبات

المحور	عدد الأسئلة	ألفا كرونباخ
المحور الأول	15	0.72
المحور الثاني	15	0.76

المصدر: من إعداد الطالب استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS V.20

من خلال الجدول السابق نجد أن عبارات الاستبيان تمتاز بالثبات حسب معامل ألفا كرونباخ الذي تجاوزت نسبته المتحققة 72% بالنسبة للمحور الأول، أي أنها مقبولة وهذا بمجموع 15 عبارة من كل محور، أما بالنسبة للمحور الثاني فكانت نسبته 76%، وهذا يؤكد لنا ثبات فقرات محاور الاستبيان بشكل عام

ثانياً: اختبار صدق الاستبيان

● صدق المحكمين:

لمعرفة مدى صدق الاستبيان فقد تم عرضه في المرحلة الأولى على أساتذة متخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق، للتأكد من أن أسئلته تقيس ما وضعت لقياسه وكذا التأكد من استجابة عينة الدراسة لأسئلته وفهمها، وقد استجبتنا لآراء المحكمين، وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وعلى إثر ذلك توصلنا إلى الاستبيان في صورته النهائية كما هو في الملحق رقم (01).

● صدق المقياس:

● الاتساق الداخلي (Validity Internal):

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور التي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان، من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه.

● نتائج الاتساق الداخلي (Validity Internal):

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

الجدول رقم 04: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الاول والدرجة الكلية للمحور الاول.

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل بيرسون	المحور الأول: متطلبات الجباية الالكترونية.
0.001	0.557	1 تعتبر التشريعات والقوانين الجبائية في الجزائر ملائمة لتطبيق الجباية الإلكترونية.
0.000	0.615	2 الإطار التشريعي الضريبي الجزائري يحتاج إلى إصلاحات موازية لتطوير الجباية الإلكترونية.
0.001	0.557	3 عدم العمل بالإصلاحات الهيكلية في النظام الجبائي على مستوى المصالح الجبائية خلف العديد من المشاكل تحملها المكلف بالضريبة.
0.000	0.757	4 الاعتماد على النصوص القانونية في العمل الجبائي الإلكتروني يضمن تنظيم نشر المعلومات والمحافظة على سريتها.
0.002	0.506	5 العمل بالنظام الجبائي الإلكتروني يحد من مشاكل التهرب الضريبي ويعزز دور الرقابة الجبائية.
0.000	0.695	6 إمكانية إدارة الضرائب من استخدام الأنترنت في عملية التحصيل الضريبي بكفاءة وسهولة.
0.000	0.609	7 يساهم إحداث موقع إلكتروني لإدارة الضرائب في الحد من مشاكل البيروقراطية.
0.003	0.483	8 تعمل إدارة الضرائب على تحديد الخدمات الجبائية للمكلفين من خلال دراسة احتياجات ورغبات المكلف عند استخدام النظام الإلكتروني.
0.000	0.602	9 تتناسب نسبة الإيرادات الجبائية الفعلية مع الإيرادات المتوقعة إلكترونياً.
0.000	0.783	10 عوائد الجبائية الإلكترونية باستخدام الأنظمة الإلكترونية أعلى من استخدام الأنظمة التقليدية.
0.000	0.567	11 الرفع من كفاءة وإمكانيات موظفي الإدارة الضريبية يعمل على حل مشاكل المكلفين ومعالجتها في وقت قصير من خلال استخدام النظام الإلكتروني.
0.000	0.567	12 إدخال موظفي إدارة الضرائب في دورات تكوينية لتطوير قدراتهم في التحصيل الإلكتروني.
0.000	0.686	13 مدى رضا الموظفين لتقديم الجباية إلكترونياً والعمل بها.
0.000	0.747	14 ثقافة المجتمع الضريبي بالجزائر تسمح لها بتقبل الجباية الإلكترونية واعتمادها.
0.006	0.458	15 الاقتطاع من المصدر لدى المكلفين بالضريبة الإلكترونية يعتبر الحل الأمثل في الوقت الحالي نظراً لحداثتها وعدم انتشار الوعي الكافي لدى المجتمع الضريبي.

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو  $\alpha = 0.05$ )

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

من الجدول أعلاه والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى الدلالة المعنوية ( $\alpha = 0.05$ )، والتي تبين أن المحور الأول صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم 05: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني:

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل بيرسون	المحور الثاني: التصريحات الجبائية الإلكترونية
0.021	0.390	1 تدفق الانترنت يسمح بسيرورة الخدمة الجبائية في الموقع بشكل جيد.
0.000	0.842	2 يتميز الموقع الالكتروني "جبايتك" بالسهولة والسرعة في الولوج (الدخول) إليه .
0.056	0.327	3 يحافظ الموقع الالكتروني "جبايتك" على خصوصية المعلومات الداخلة إليه (المدخلات).
0.000	0.710	4 لا يتعرض الموقع الالكتروني "جبايتك" لأعطال إلا في بعض الاحيان.
0.000	0.683	5 الموقع الالكتروني "جبايتك" مؤمن بشكل فعال.
0.000	0.784	6 نظام تحميل الوثائق والتصريحات عن بعد مؤمن بشكل جيد ضد الاختراقات والفيروسات.
0.000	0.599	7 يستطيع المكلف من تحميل نماذج الوثائق القانونية والتصريحات الجبائية عن بعد بكل سهولة.
0.000	0.831	8 يستطيع المكلف بعد تحميله للتصريحات الجبائية والوثائق عن بعد الاكتتاب فيها وارسالها مباشرة للمصالح الجبائية إلكترونيا.
0.001	0.551	9 يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد أداة فعالة للحصول الجبائي.
0.000	0.558	10 يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد بمثابة واجهة ارشادية ممتازة بين المكلف و الإدارة الجبائية.
0.000	0.757	11 إقامة دورات تكوينية وملتقيات خاصة بالاطار التطبيقي للنظام الجبائي الالكتروني لكامل الطاقم الإداري.
0.034	0.359	12 إنشاء المدرسة الوطنية للضرائب المتخصصة في تكوين اطارات الادارة الضريبية.
0.000	0.824	13 اعتماد الفحص الضريبي الالكتروني عن طريق المدخلات الالكترونية بدل الدفاتر الورقية.
0.000	0.823	14 اعتماد الفحص الضريبي الالكتروني يسهل ويسرع من العملية الرقابية ويرفع من كفاءة نتيجته.
0.001	0.554	15 يساهم الفحص الضريبي الالكتروني في تحسين جودة التصريحات الجبائية الالكترونية وضمان الشفافية والدقة في مخرجات العمل الجبائي.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS.V20 (مستوى الدلالة المستخدم هو  $\alpha = 0.05$ )

من الجدول أعلاه والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة المعنوية ( $\alpha = 0.05$ )، والتي تبين ان المحور الثاني صادق لما وضع لقياسه.

عرض نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحديد اتجاه العينة

الجدول رقم 06: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحديد اتجاه العينة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
<b>المحور الأول: متطلبات الجباية الإلكترونية</b>				
1	تعتبر التشريعات والقوانين الجبائية في الجزائر ملائمة لتطبيق الجباية الإلكترونية.	1.885	0.832	محايد
2	الإطار التشريعي الضريبي الجزائري يحتاج إلى إصلاحات موازية لتطوير الجباية الإلكترونية	1.114	0.403	موافق
3	عدم العمل بالإصلاحات الهيكلية في النظام الجبائي على مستوى المصالح الجبائية خلف العديد من المشاكل تحملها المكلف بالضريبة.	1.571	0.719	موافق
4	الاعتماد على النصوص القانونية في العمل الجبائي الإلكتروني يضمن تنظيم نشر المعلومات والمحافظة على سريتها.	1.257	0.610	موافق
5	العمل بالنظام الجبائي الإلكتروني يحد من مشاكل التهرب الضريبي ويعزز دور الرقابة الجبائية.	1.485	0.781	موافق
6	إمكانية إدارة الضرائب من استخدام الأنترنت في عملية التحصيل الضريبي بكفاءة وسهولة.	1.400	0.694	موافق
7	يساهم إحداث موقع إلكتروني لإدارة الضرائب في الحد من مشاكل البيروقراطية.	1.285	0.621	موافق
8	تعمل إدارة الضرائب على تحديد الخدمات الجبائية للمكلفين من خلال دراسة احتياجات ورغبات المكلف عند استخدام النظام الإلكتروني.	1.571	0.698	موافق
9	تتناسب نسبة الإيرادات الجبائية الفعلية مع الإيرادات المتوقعة إلكترونيا.	2.114	0.631	محايد
10	عوائد الجبائية الإلكترونية باستخدام الأنظمة الإلكترونية أعلى من	2.142	0.845	محايد

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

			استخدام الأنظمة التقليدية.	
موافق	0.382	1.171	الرفع من كفاءة وإمكانيات موظفي الإدارة الضريبية يعمل على حل مشاكل المكلفين ومعالجتها في وقت قصير من خلال استخدام النظام الإلكتروني.	11
موافق	0.382	1.171	إدخال موظفي إدارة الضرائب في دورات تكوينية لتطوير قدراتهم في التحصيل الإلكتروني.	12
محايد	0.710	1.714	مدى رضا الموظفين لتقييم الجباية إلكترونيا والعمل بها.	13
محايد	0.770	1.771	ثقافة المجتمع الضريبي بالجزائر تسمح لها بتقبل الجباية الإلكترونية واعتمادها.	14
محايد	0.742	1.914	الاقتطاع من المصدر لدى المكلفين بالضريبة الإلكترونية يعتبر الحل الامثل في الوقت الحالي نظرا لحداتها وعدم انتشار الوعي الكافي لدى المجتمع الضريبي.	15
موافق	0.306	1.571	المجموع	
<b>المحور الثاني: التصريحات الجبائية الإلكترونية</b>				
موافق	0.735	1.400	تدفق الانترنت يسمح بسيرورة الخدمة الجبائية في الموقع بشكل جيد.	1
محايد	0.821	1.828	يتميز الموقع الإلكتروني "جبايتك" بالسهولة والسرعة في الولوج (الدخول) إليه .	2
موافق	0.284	1.085	يحافظ الموقع الإلكتروني "جبايتك" على خصوصية المعلومات الداخلة إليه (المدخلات).	3
محايد	0.785	2.028	لا يتعرض الموقع الإلكتروني "جبايتك" لأعطال إلا في بعض الاحيان.	4
موافق	0.560	1.542	الموقع الإلكتروني "جبايتك" مؤمن بشكل فعال.	5
موافق	0.650	1.600	نظام تحميل الوثائق والتصريحات عن بعد مؤمن بشكل جيد ضد الاختراقات والفيروسات.	6
موافق	0.657	1.542	يستطيع المكلف من تحميل نماذج الوثائق القانونية والتصريحات الجبائية عن بعد بكل سهولة.	7
موافق	0.774	1.600	يستطيع المكلف بعد تحميله للتصريحات الجبائية والوثائق عن بعد الاكتتاب فيها وارسالها مباشرة للمصالح الجبائية إلكترونيا.	8
موافق	0.497	1.400	يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد أداة فعالة للتحصيل الجبائي.	9

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

10	يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد بمثابة واجهة ارشادية ممتازة بين المكلف و الإدارة الجبائية.	1.457	0.700	موافق
11	إقامة دورات تكوينية وملتقيات خاصة بالاطار التطبيقي للنظام الجبائي الالكتروني لكامل الطاقم الإداري.	1.285	0.621	موافق
12	إنشاء المدرسة الوطنية للضرائب المتخصصة في تكوين اطارات الادارة الضريبية.	1.142	0.429	موافق
13	اعتماد الفحص الضريبي الالكتروني عن طريق المدخلات الالكترونية بدل الدفاتر الورقية.	1.400	0.650	موافق
14	اعتماد الفحص الضريبي الالكتروني يسهل ويسرع من العملية الرقابية ويرفع من كفاءة نتيجته.	1.171	0.382	موافق
15	يساهم الفحص الضريبي الالكتروني في تحسين جودة التصريحات الجبائية الالكترونية وضمان الشفافية والدقة في مخرجات العمل الجبائي.	1.085	0.284	موافق
	المجموع	1.138	0.298	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

يظهر لنا الجدول رقم المتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبيان، حيث قسم الجدول الى محورين كالتالي:

المحور الأول المتعلق بمتطلبات الجباية الالكترونية، كان متوسطه الحسابي 1.571 بانحراف معياري 0.306 أي ان اتجاه العينة لهذا المحور كان (بموافق).

المحور الثاني المتعلق بالتصريحات الجبائية الالكترونية، كان متوسطه حسابي 1.138 بانحراف معياري 0.298 اي ان اتجاه العينة لهذا المحور كان (بموافق).

المطلب الرابع: الدراسة الإحصائية للمتغيرات الشخصية للدراسة

1- توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم 7-1: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

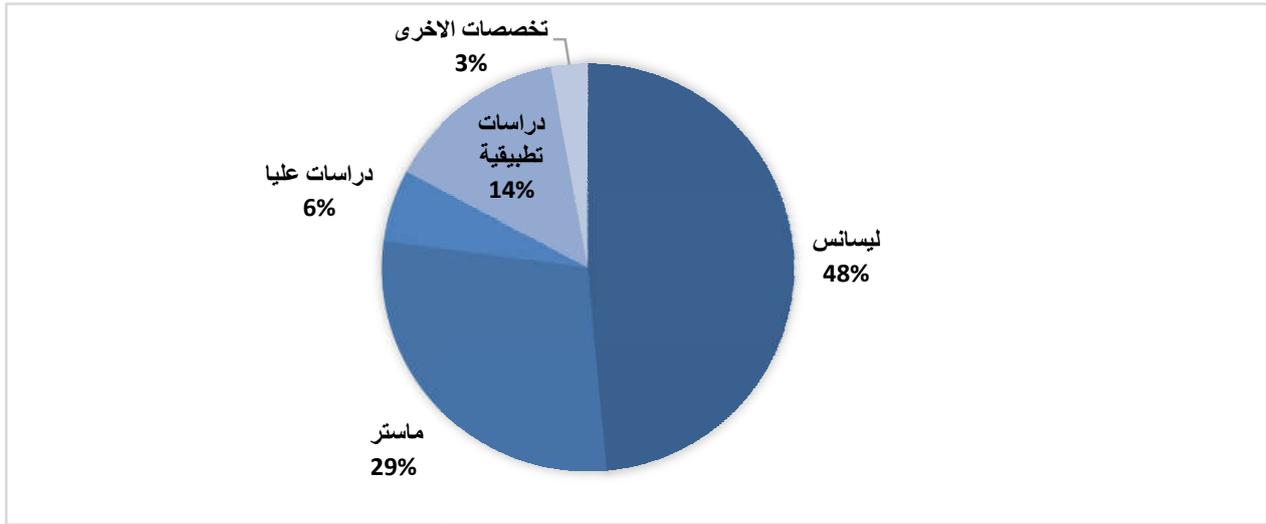
المؤهل العلمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ليسانس	17	48.6 %
ماستر	10	28.6 %

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

5.7	2	دراسات عليا
14.3	5	دراسات تطبيقية
2.9	1	اخرى
%100	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

الشكل رقم 04: يوضح توزيع العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

تتكون العينة المدروسة من 35 فرد تتباين فيها مستوياتهم ( مؤهلاتهم العلمية) من مصلحة الى اخرى، حيث تمثل ليسانس نسبة 48 ،نسبة الماستر 29، نسبة الدراسات العليا 6، نسبة الدراسات التطبيقية 14، اما نسبة المؤهلات الاخرى بلغت نسبة 3 من العينة ككل.

**مناقشة النتائج:** من خلال الجدول السابق نجد ان المؤهل العلمي الغالب على هذه الدراسة هو ليسانس بنسبة 48 كما هو مبين في الشكل أعلاه وهذا يعود الى الكفاءات المطلوبة عند التوظيف بعينة الدراسة، الذي يتطلب مجهودات كبيرة في متابعة تصريحات وتسديدات مجتمع الدراسة ومختلف العمليات الجبائية الاخرى .

### 2- توزيع العينة حسب العمر

الجدول رقم 7-2: يوضح توزيع العينة حسب العمر

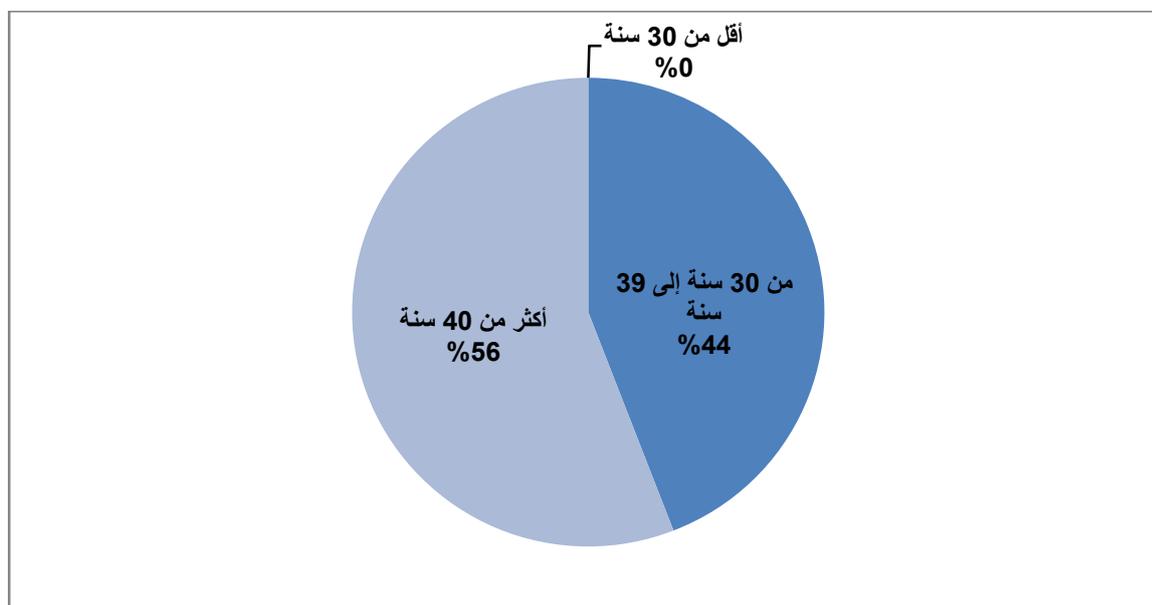
العمر	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 30 سنة	00	%0
من 30 سنة إلى 39 سنة	15	%45.7

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

أكثر من 40 سنة	19	54.3%
المجموع	35	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

الشكل رقم 05: يوضح توزيع العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

تم تقسيم افراد العينة المدروسة الى ثلاثة فئات حسب العمر (اقل من 30 سنة الى أكثر من 40 سنة)، حيث كان العمر السائد لدى عينة الدراسة للفئة (أكبر من 40 سنة) في المرتبة الاولى بما يعادل 19 فرد بنسبة 54.3%، وفي المرتبة الثانية فئة (من 30 إلى 39 سنة) ب 15 فرد بنسبة 45.7%، اما في المرتبة الثالثة فئة (اقل من 30 سنة) ما مثله صفر (0) فرد بنسبة 0%.

مناقشة النتائج: من خلال الجدول السابق نجد ان الفئة العمرية الغالبة على هذه الدراسة هي الفئة (من 30 إلى 39 سنة) بنسبة 43% كما هو مبين في الشكل أعلاه وهذا يعود الى اثار العينة بمختلف الشرائح العمرية للموظفين بين الشباب والكهول بهدف التنافس الوظيفي من جهة و فتح المجال للموظفين ذوي الخبرة في المجال لمتابعة جميع المعاملات من جهة اخرى.

3- توزيع العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم 7-3: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

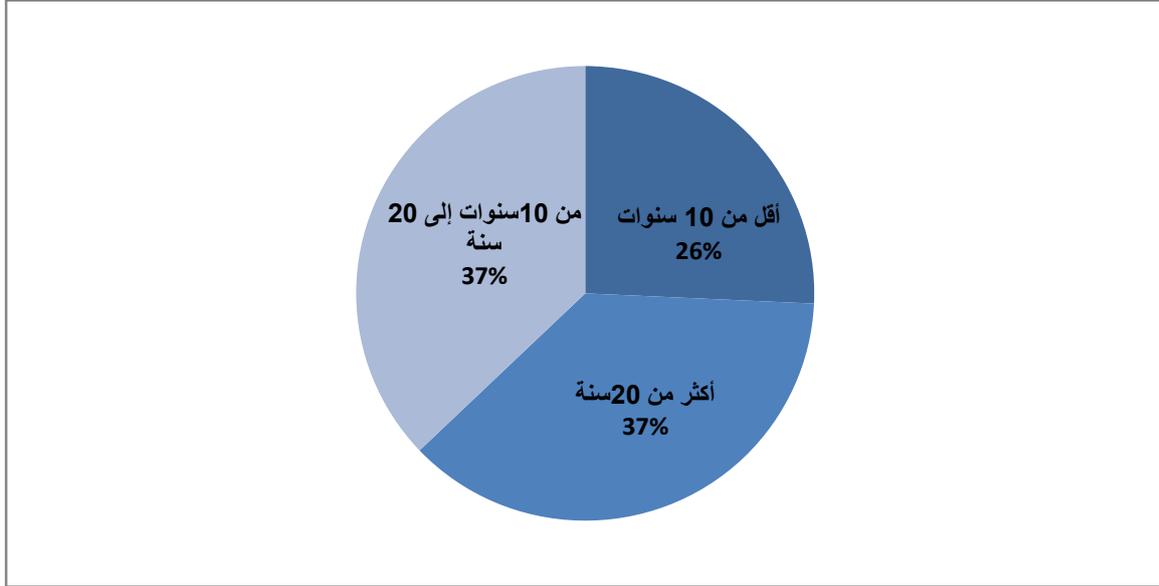
التكرار النسبي	التكرار المطلق	الخبرة المهنية
25.7%	9	أقل من 10 سنوات
37.1%	13	من 10 إلى 20 سنوات
37.1%	13	أكثر من 20 سنة

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

المجموع	35	100%
---------	----	------

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

الشكل رقم 06: يوضح توزيع العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

توزعت عينة الدراسة حسب ثلاثة فئات للخبرة المهنية، 13 فرد من العينة لديهم خبرة (من 10 الى 20 سنة) أي بنسبة 37%، ثم تليها فئة الموظفين ذوي الخبرة اقل من 10 سنوات ب 9 أفراد بنسبة 25.7%، وتليها الخبرة المهنية اكثر من 20 سنة ب 13 فرد بنسبة 37%.

**مناقشة النتائج:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة الأكبر للخبرة المهنية مست الفتتين (من 10-20 سنة) واكثر من 20 سنة بنفس القيمة 37%، وهذا يدل على ان المسؤولين لعينة الدراسة يهتمون بأصحاب الخبرات للاعتماد عليهم في العمل لما يمتلكونه من خبرة كبيرة، وفي نفس الوقت لا يستغنون عن فئة الشباب لما يمتلكونه من نشاط للقيام بالمهام الشاقة، وتشجيع التنافس الوظيفي لدى هذه الفئة.

3- توزيع العينة حسب المنصب الإداري:

الجدول رقم 7-4: يوضح توزيع العينة حسب المنصب الإداري

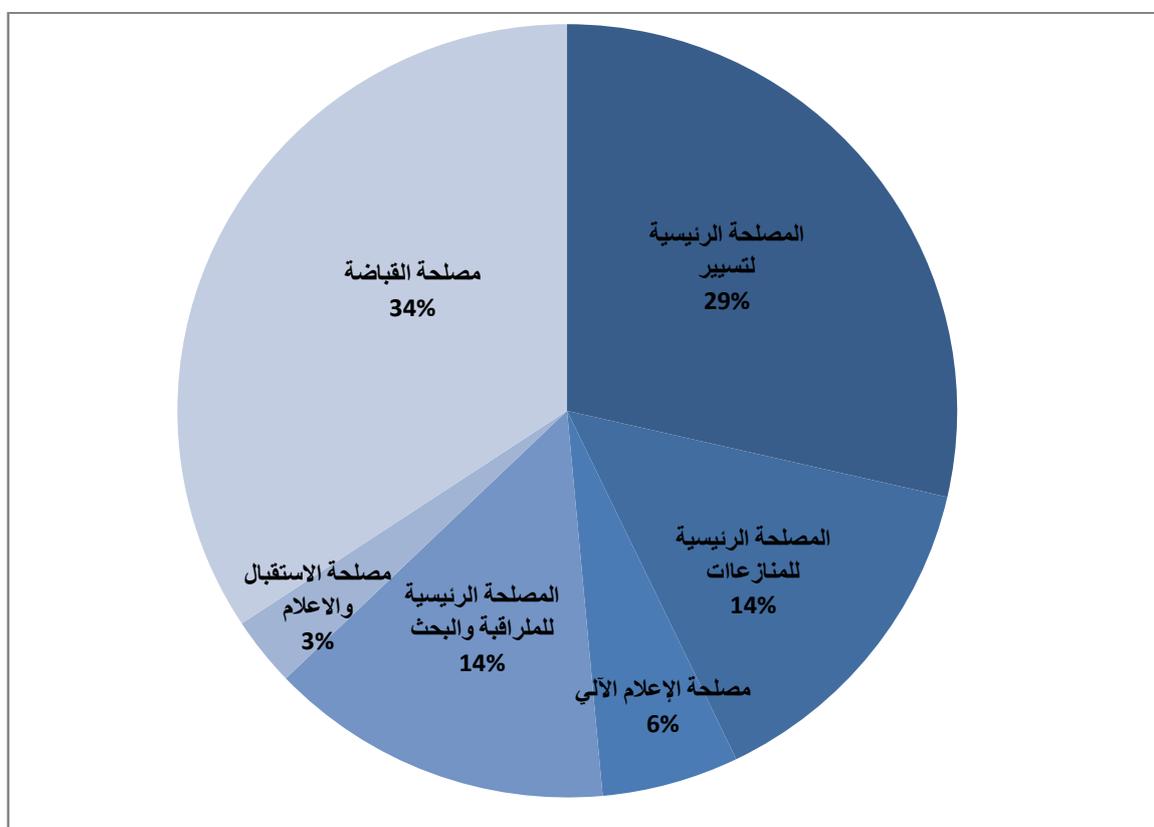
التكرار النسبي	التكرار المطلق	المنصب الإداري (موظف لدى)
28.6%	10	المصلحة الرئيسية للتسيير
14.3%	5	المصلحة الرئيسية للمنازعات

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

5.7%	2	مصلحة الاعلام الآلي
14.3%	5	المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث
2.9%	1	مصلحة الاستقبال والاعلام
34.3%	12	مصلحة القباضة
%100	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

الشكل رقم 07: يوضح توزيع العينة حسب المنصب الإداري



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

قسمت عينة الدراسة على ست (06) مصالح إدارية توزعت على النحو التالي: (10) افراد من المصلحة الرئيسية للتسيير بنسبة 28.6% من افراد العينة، (05) أفراد من المصلحة الرئيسية للمنازعات بنسبة 14.3% و فردان (02) من مصلحة الإعلام الآلي بنسبة 5.7% وخمسة أفراد (05) من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بنسبة 14.3% وفرد واحد (01) من مصلحة الاستقبال والاعلام بنسبة 2.9% واخيرا اثنتا عشر فردا (12) من مصلحة القباضة الذين مثلوا أكبر نسبة بقيمة 34.3% ليصبح بذلك مجموع العينة 35 موظف .

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

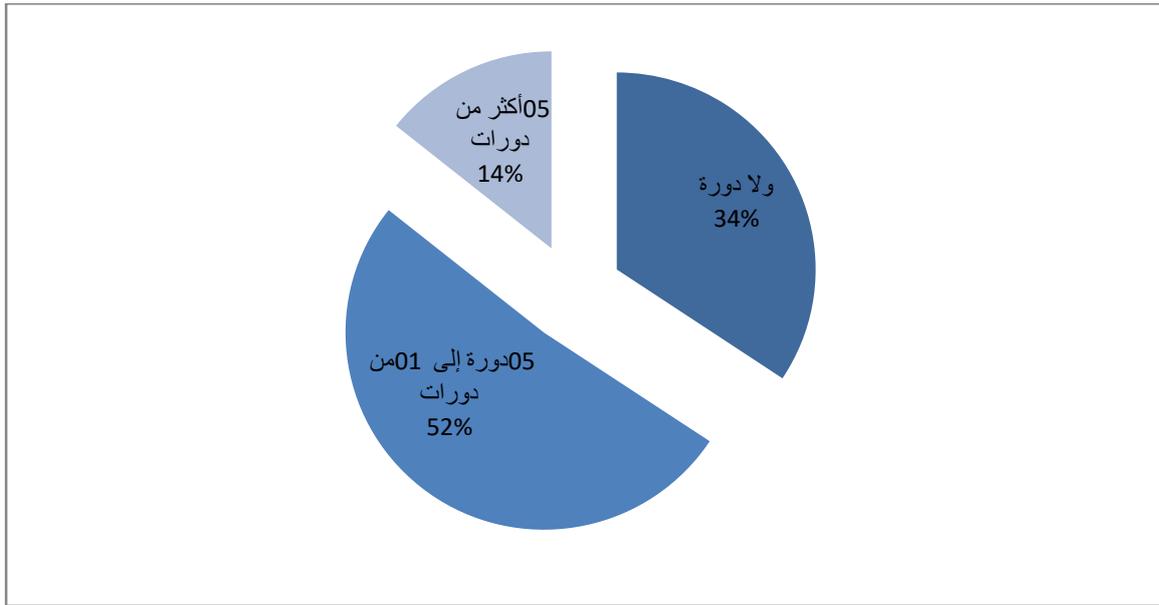
5- توزيع العينة حسب عدد الدورات التكوينية:

الجدول رقم 7-5: توزيع العينة حسب عدد الدورات التكوينية

التكرار النسبي	التكرار المطلق	عدد الدورات التكوينية والملتقيات الخاصة بآلية العمل في ظل (الجبابة الإلكترونية /التصريحات الجبائية)
34.3%	12	ولا دورة (00)
51.4%	18	من (01) دورة إلى (05) دورات
14.3%	5	أكثر من (05) دورات
100%	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

الشكل رقم 08: يوضح توزيع العينة حسب عدد الدورات التكوينية والملتقيات الخاصة بآلية العمل في ظل (الجبابة الإلكترونية /التصريحات الجبائية الإلكترونية).



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

من خلال الجدول أعلاه والدائرة النسبية نجد ان 51.4% من افراد العينة (18 فرد) قاموا بدورات تكوينية حول آلية العمل في اطار كل من الجبابة الإلكترونية والتصريحات الجبائية الإلكترونية و34.3% (12 فرد) لم يقوموا باية دورة ، اما النسبة المتبقية 14.3% مثلت عدد الافراد (05) الذين استفادوا اكثر من خمسة دورات تكوينية.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

مناقشة النتائج: نلاحظ ان أكثر من نصف (2/1) افراد العينة تلقوا دورات تكوينية عن آلية عمل الجباية الإلكترونية اما في معاهد متخصصة او عن طريق العمال الأكثر خبرة في هذا المجال.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسية

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، ومن أجل إثبات صحة أو نفي الفرضيات الخاصة بها، سيتم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي

Statistical Package for the Social Sciences V.20(SPSS)، ومنه سوف يتم تحديد نتائج الوصف الإحصائي لعينة الدراسة، والوصول إلى نتائج تتعلق باختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لقد قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي: ( Statistical Package for the Social Sciences V.20(SPSS) )، حيث قمنا بفرز تحليل الإجابات التي تضمنتها استمارة الاستبيان العادي.

كما اعتمدنا في بناء قاعدة المعطيات على برنامج (EXCEL 2007)، بحيث تضمنت ورقة الحساب (35) سطرا وفقا لعدد الاستبيانات المملوءة والصالحة التي اعتمدت في الدراسة، وتسعة وعشرون (43) عمودا، بخانة لكل جواب رئيسي أو جواب فرعي، بهذا أصبحت قاعدة الاستبيان مكونة من  $1505 = 43 * 35$ .

وقد تم تكميم (Quantification) المعطيات التي تضمنتها الخانات الناتجة عن تقاطع الأعمدة والأسطر بإتباع أسلوب الترميز العددي كما يلي:

● يرمز للخيار الأول بـموافق بالعدد (1)، الخيار الثاني بمحايد بالعدد (2)، الخيار الثالث بمعارض بالعدد (3).

وسيتم اختبار الفرضيات بالاعتماد في هذه الدراسة على الأساليب الإحصائية التالية:

● اختبار F فيشر للانحدار الخطي البسيط (Testsficher)، لمعرفة إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري

الدراسة.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

اختبار الفرضيات: لقد تم إيجاد النسب المئوية و التكرارات و المتوسط الحسابي و المتوسط الحسابي النسبي، من أجل معرفة تكرار فئات متغير ما و هذا من أجل وصف عينة الدراسة و كل فقرة من فقرات استبيان الدراسة.

و كذلك لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات المعلمية (**One-Sample T-Test**، *tests ficher*)، بحيث تعتبر هذه الاختبارات مناسبة في حالة وجود بيانات تتبع التوزيع الطبيعي، و بذلك فقد تم اختبار الفرضيات كالتالي:

التحقق من صحة فرضيات الدراسة:

**المطلب الثاني:** اختبار الفرضية الاولى التي تنص أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على التصريحات الجبائية الالكترونية.

وبالتالي يكون اختبار هذه الفرضية كما يلي:

**H<sub>0</sub>**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على التصريحات الجبائية الالكترونية.

**H<sub>1</sub>**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على التصريحات الجبائية الالكترونية.

ولاختبار هذه الفرضية تم تجزئتها الى الفرضيات الفرعية التالية:

**اولا:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي من خلال الموقع الالكتروني.

**ثانيا:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد.

**ثالثا:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الالكتروني.

ومن اجل اختبار صحة هذه الفرضة قمنا باستخدام نماذج الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي من خلال الموقع الالكتروني.

فنماذج الانحدار تجيبنا على سؤالين:

- هل توجد علاقة بين المتغيرين؟

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

- ما هي قوة هذه العلاقة؟

- ومن ثم تحديد نتائج العلاقة وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي.
- وإعطاء نتائج فيما يتعلق باختبار فرضيات هذه الدراسة.

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي.

وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي، وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضا ندعم ذلك بشكل الانتشار الذي يصف بيانيا نوع العلاقة وقوتها وتنقسم الى قسمين:

- **الفرضية الفرعية 1:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي ويرمز لها ب:  $H_0$  (الفرضية الصفرية).
- **الفرضية الفرعية 2:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي ويرمز لها ب  $H_1$  (الفرضية البديلة).

جدول رقم 08: العلاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي

المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
0,162	1.208	0.346	33	1	0,915	0,027

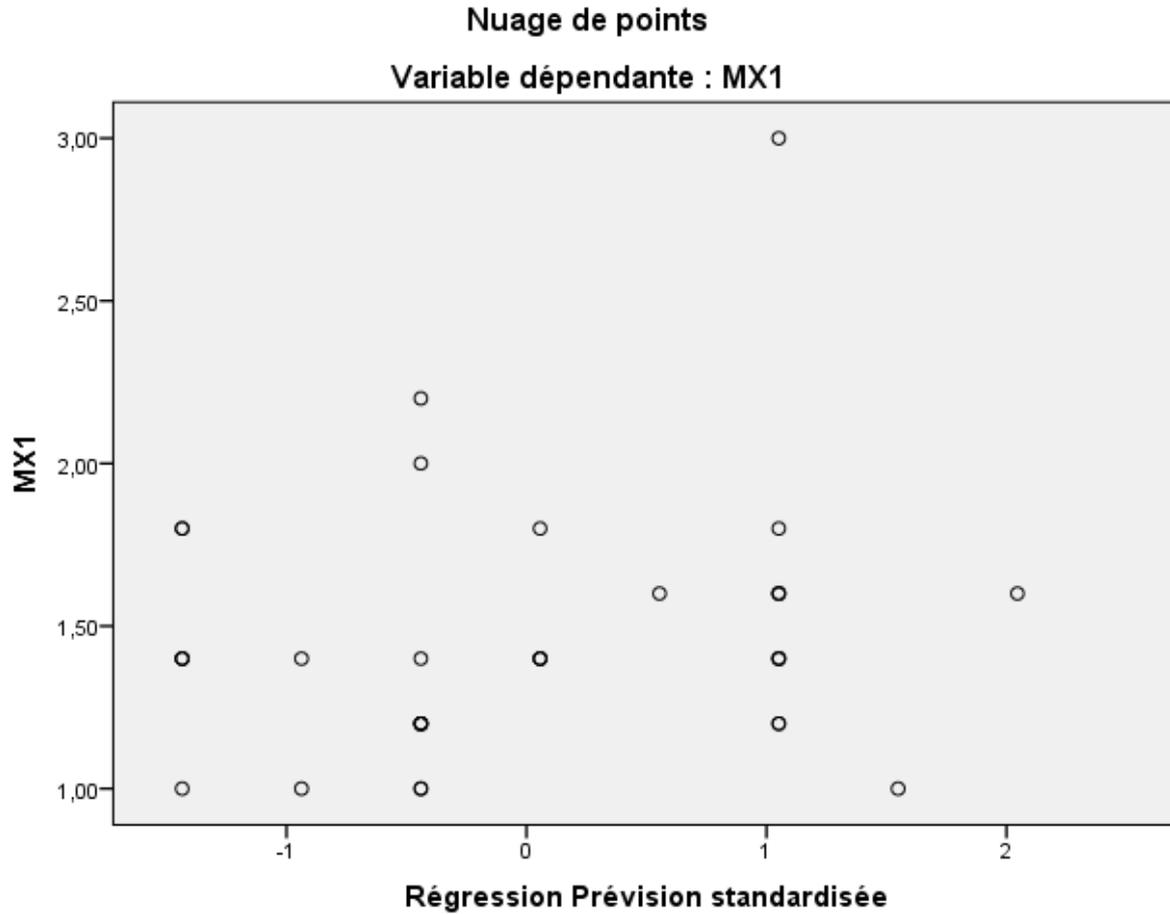
المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو  $\alpha = 0.05$ )

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا عدم معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 2,7% وهي نسبة ضعيفة جدا وتعبر عن مدى تأثير وجود التشريعات والنصوص القانونية على تبسيط الواجب الجبائي ، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 0.915، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.346 وهي من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن وجود التشريعات والنصوص القانونية لا يؤثر على تبسيط الواجب الجبائي تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب اراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد عدم صحة الفرضية الأولى (الصفرية  $H_0$ ) ونقبل

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

الفرضية الثانية (البديلة  $H_1$ ) والتي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

الشكل رقم 09: شكل الانتشار بين التشريعات والنصوص القانونية مع تبسيط الواجب الجبائي



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

### • نتيجة اختبار الفرضية الأولى:

حسب نتيجة اختبار فيشر  $F$  والذي رفض الفرضية الأولى (الصفريية  $H_0$ ) التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي وتم رفض الفرضية الثانية (البديلة  $H_1$ ) أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي .

### • تحليل النتيجة الاحصائية :

حسب نتيجة اختبار فيشر المترجم لآراء عينة الدراسة ( مركز الضرائب CDI ) بأنه لا توجد علاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي من خلال الموقع الالكتروني ، وذلك قد يعود الى أن هذه التشريعات لا تخدم تبسيط

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

الواجب الجبائي من خلال الموقع الالكتروني بشكل مباشر اي غياب عنصر الملائمة بين هذين المتغيرين ، كما أن عدم العمل بالاصلاحات الهيكلية في النظام الجبائي على مستوى المصالح الجبائية خلف العديد من المشاكل التي تحملها المكلف بالضريبة .

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

- هل هناك علاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية.

جدول رقم 09: يوضح علاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تطوير نظام للوثائق

والتصريحات الجبائية .

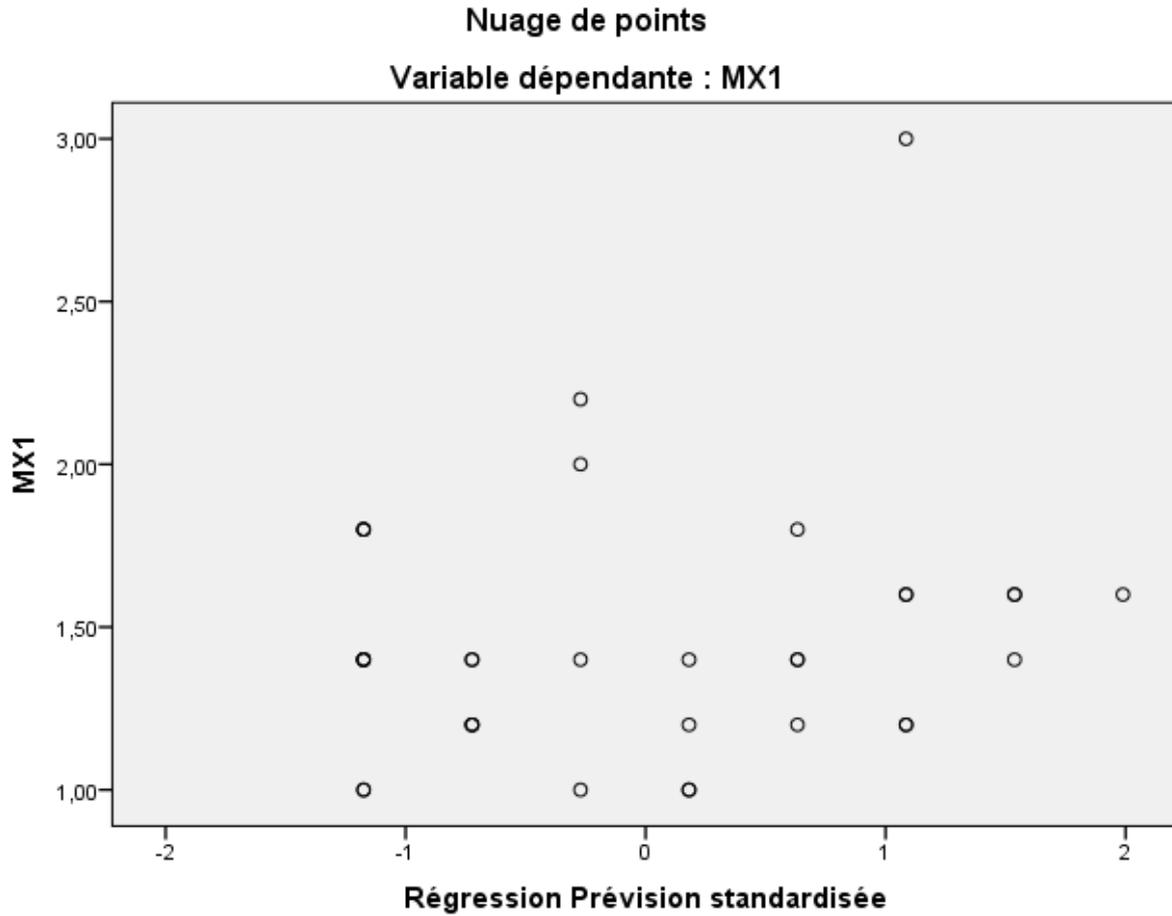
المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
1.159	1.222	0.309	33	1	1.069	0.031

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو  $\alpha = 0.05$ )

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا عدم معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 3.1% وهي نسبة ضعيفة جدا وتعبّر عن مدى تأثير وجود التشريعات والنصوص القانونية على تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية ، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 1.069، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.309 وهي من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن وجود التشريعات والنصوص القانونية لا يؤثر على تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية ، تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد من عدم صحة الفرضية الأولى (الصفريّة  $H_0$ ) ونقبل الفرضية الثانية (البديلة  $H_1$ ) والتي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير وجود التشريعات والنصوص القانونية على تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية ، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

الشكل رقم 10: يوضح شكل الانتشار بين علاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

### • نتيجة اختبار الفرضية الثانية:

حسب نتيجة اختبار فيشر F والذي رفض الفرضية الأولى (الصفريية  $H_0$ ) التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية وتم قبول الفرضية الثانية (البديلة  $H_1$ ) أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية.

### • تحليل النتيجة الإحصائية:

حسب نتيجة اختبار فيشر المترجم لآراء عينة الدراسة ( مركز الضرائب CDI ) بأنه لا توجد علاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد، وذلك قد يعود الى أن هذه التشريعات لا تخدم تطوير هذا النظام بحيث انها بقت حبر على ورق ولم تشرع في تطويره وتأمينه ومراقبة سيرورة تطوره بالشكل الذي يحفز المكلفين

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

القانونيين بالضريبة من انتهاجه في التصريح والتسديد لمقدار الالتزام من جهة، وعدم منح المشرع الجبائي الجزائري تسهيلات للمكلفين أثناء آدائهم للواجب الجبائي من خلال هذا النظام .

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

- تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي.

جدول رقم 10: العلاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي.

المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
0,651	1.671	0.001	33	1	13.336	0,288

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو  $\alpha = 0.05$ )

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 28.8% وهي نسبة مقبولة وتعبّر عن مدى تأثير وجود التشريعات والنصوص القانونية على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 13.336، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.001 وهي من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه توجد علاقة بين المتغيرين أي أن وجود التشريعات والنصوص القانونية يؤثر على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد من عدم صحة الفرضية الثانية (البديلة  $H_1$ ) ونقبل الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) (الفرضية الأولى) والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير وجود التشريعات والنصوص القانونية على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي.

ومنه يمكن تحديد علاقة الارتباط بين المتغيرين كما يلي:

$$Y = 0.651 * X + 0.671$$

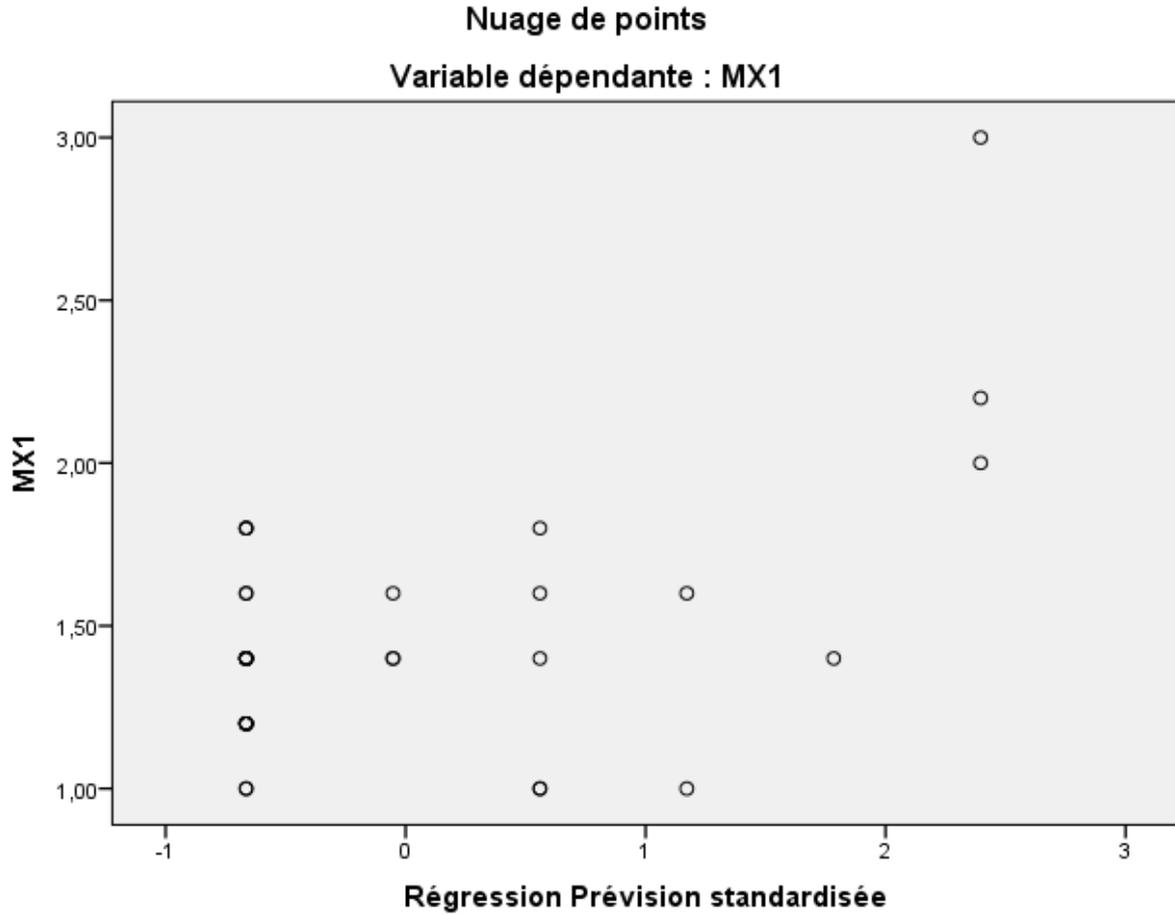
ومنه من خلال معادلة الارتباط الخطي البسيط يتبين لنا انه كلما تغير وجود التشريعات والنصوص القانونية بوحدة واحدة

ينعكس ذلك بعلاقة طردية على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي بـ 0.651 وحدة.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

الشكل رقم 11: شكل الانتشار بين وجود التشريعات والنصوص القانونية مع الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي.



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

### • نتيجة اختبار الفرضية الثالثة:

حسب نتيجة اختبار فيشر F والذي قبل الفرضية الأولى (الفرضية  $H_0$ ) التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي، وتم رفض الفرضية الثانية (البديلة  $H_1$ ) أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي.

### • تحليل النتيجة الإحصائية:

حسب نتيجة اختبار فيشر المترجم لآراء عينة الدراسة ( مركز الضرائب CDI ) بأنه توجد علاقة بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على تعزيز الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي، وذلك يعود الى أن هذه التشريعات تثيري

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

الاستثمار البشري عن طريق برمجت دورات وملتقيات خاصة بالاطار التطبيقي للظام الجبائي الالكتروني لكامل الطاقم الاداري، بالإضافة الى سن تشريعات ونصوص قانونية لانشاء مدرسة وطنية للضرائب متخصصة في تكوين اطارات الادارة الضريبية، واما من الجانب الاخر ساعدت هذه التشريعات المحققين في تسهيل عمليات الفحص الضريبي من خلال توفير كامل مستلزمات العمل الرقابي من جهة ( الوسائل المادية )، واعتماد التقنيات الالكترونية اثناء القيام بمهامهم بدل الدفاتر الورقية التي تاخذ وقتا اكبر وتمنح للجهة المراقبة مساحة اكبر للاستفادة من الثغرات القانونية والتهرب الضريبي.

**المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثانية التي تنص أن هناك هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على التصريحات الجبائية .**

وبالتالي يكون اختبار هذه الفرضية كما يلي:

**H<sub>0</sub>**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على التصريحات الجبائية الالكترونية.

**H<sub>1</sub>**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على التصريحات الجبائية الالكترونية.

ولاختبار هذه الفرضية تم تجزئتها الى الفرضيات الفرعية التالية:

**اولا:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي من خلال الموقع الالكتروني.

**ثانيا:** : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد.

**ثالثا:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الالكتروني.

ومن اجل اختبار صحة هذه الفرضية قمنا باستخدام نماذج الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي

فنماذج الانحدار تجيبنا على سؤالين:

- هل توجد علاقة بين المتغيرين؟

- ما هي قوة هذه العلاقة؟

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

- ومن ثم تحديد نتائج العلاقة العلاقة بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي وإعطاء نتائج فيما يتعلق باختبار فرضيات هذه الدراسة.
- وتنص الفرضية الفرعية الأولى على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي، وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين العلاقة بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي، وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضا ندعم ذلك بشكل الانتشار الذي يصف بيانيا نوع العلاقة وقوتها وتنقسم الى قسمين:
- **الفرضية 1:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي ويرمز لها ب  $H_0$  (الفرضية الصفرية) .
- **الفرضية 2:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي ويرمز لها ب  $H_1$  (الفرضية البديلة) .

### أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

- تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي.

جدول رقم 11: العلاقة بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي.

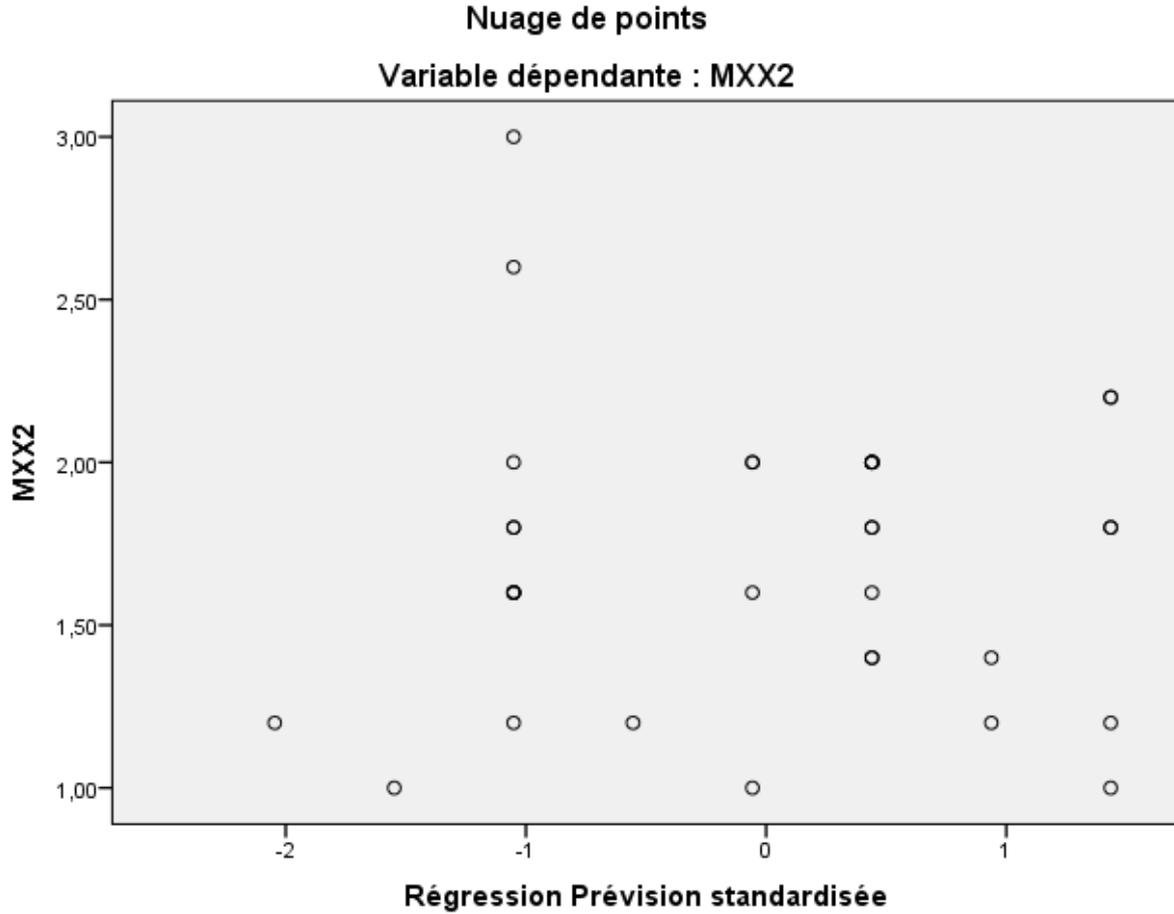
المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
-0.014	1.725	0.942	33	1	0,005	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو  $\alpha = 0.05$ )

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا عدم معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 0% وهي نسبة معدومة وتعبر عن مدى تأثير إحداث موقع الاكتروني للإدارة الضريبية على تبسيط الواجب الجبائي، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 0.005، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.942 وهي من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية لا يؤثر على تبسيط الواجب الجبائي تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد من عدم صحة الفرضية الأولى (الصفرية  $H_0$ ) ونقبل الفرضية الثانية (البديلة  $H_1$ ) والتي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي ، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

الشكل رقم 12: شكل الانتشار إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية مع تبسيط الواجب الجبائي.



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

### • نتيجة اختبار الفرضية الأولى:

حسب نتيجة اختبار فيشر F والذي رفض الفرضية الأولى (الصفريية  $H_0$ ) التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي، وتم قبول الفرضية الثانية البديلة  $H_1$  أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي.

### • تحليل النتيجة الإحصائية:

حسب نتيجة اختبار فيشر المترجم لآراء عينة الدراسة ( مركز الضرائب CDI ) بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تبسيط الواجب الجبائي، ذلك قد يعود الى غياب الثقافة الضريبية لدى المجتمع الضريبي من جهة ويقابل هذا نقص الكفاءة و الإمكانيات لدى موظفي الإدارة الجبائية من جهة أخرى كل منهما لم يتقبل العمل بالآلية الجديدة التي فرضتها الحكومة الجزائرية مما يستدعي الحزم و التكاليف لنجاح الإدارة الإلكترونية والعمل بالتصريح الجبائي الإلكتروني.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

- تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية.

جدول رقم 12: العلاقة بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية.

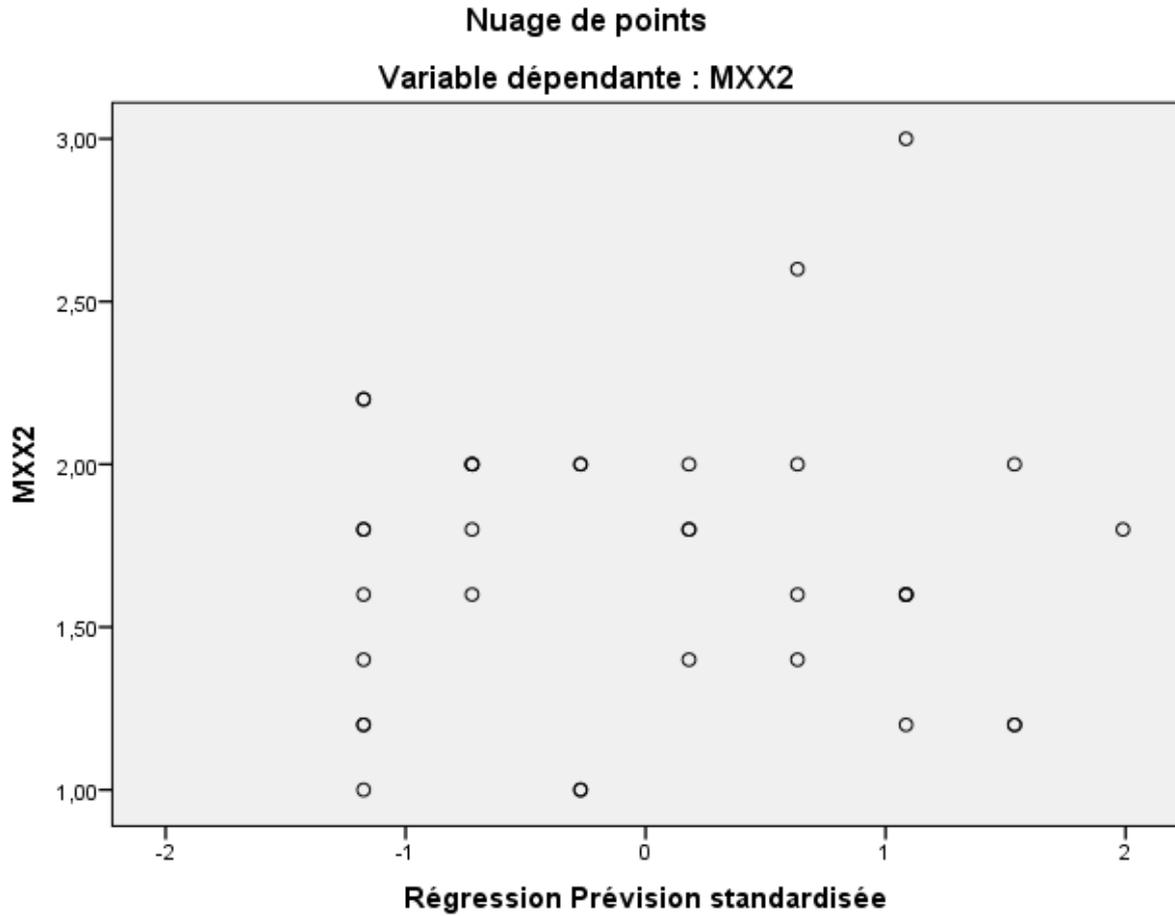
المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
0.55	1.619	0.755	33	1	0,99	0,003

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو  $\alpha = 0.05$ )

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا عدم معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 3% وهي نسبة ضعيفة جدا وتعبر عن مدى تأثير إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 0.99، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.755 وهي من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية لا يؤثر على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد عدم صحة الفرضية الأولى الصفرية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

الشكل رقم 13: شكل الانتشار بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية مع تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

### • نتيجة اختبار الفرضية الثانية:

حسب نتيجة اختبار فيشر F والذي رفض الفرضية الأولى (الصفريية  $H_0$ ) التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية، وتم قبول الفرضية الثانية البديلة  $H_1$  أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية.

### • تحليل النتيجة الإحصائية:

حسب نتيجة اختبار فيشر المترجم لآراء عينة الدراسة ( مركز الضرائب CDI ) بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية ، ذلك قد يعود إلى عدم وجود

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

الكفاءات و الإمكانيات البشرية والتقنية لدى الإدارة الضريبية مما يجد من مواكبة التطور الحاصل في الجانب التكنولوجي الخاص بمجال الجباية الإلكترونية كما يوازي ذلك ضعف معرفة المكلف بالضريبة بكيفية العمل بالتصريح الإلكتروني.

### ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

- تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيرها على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني .

جدول رقم 13: العلاقة بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني.

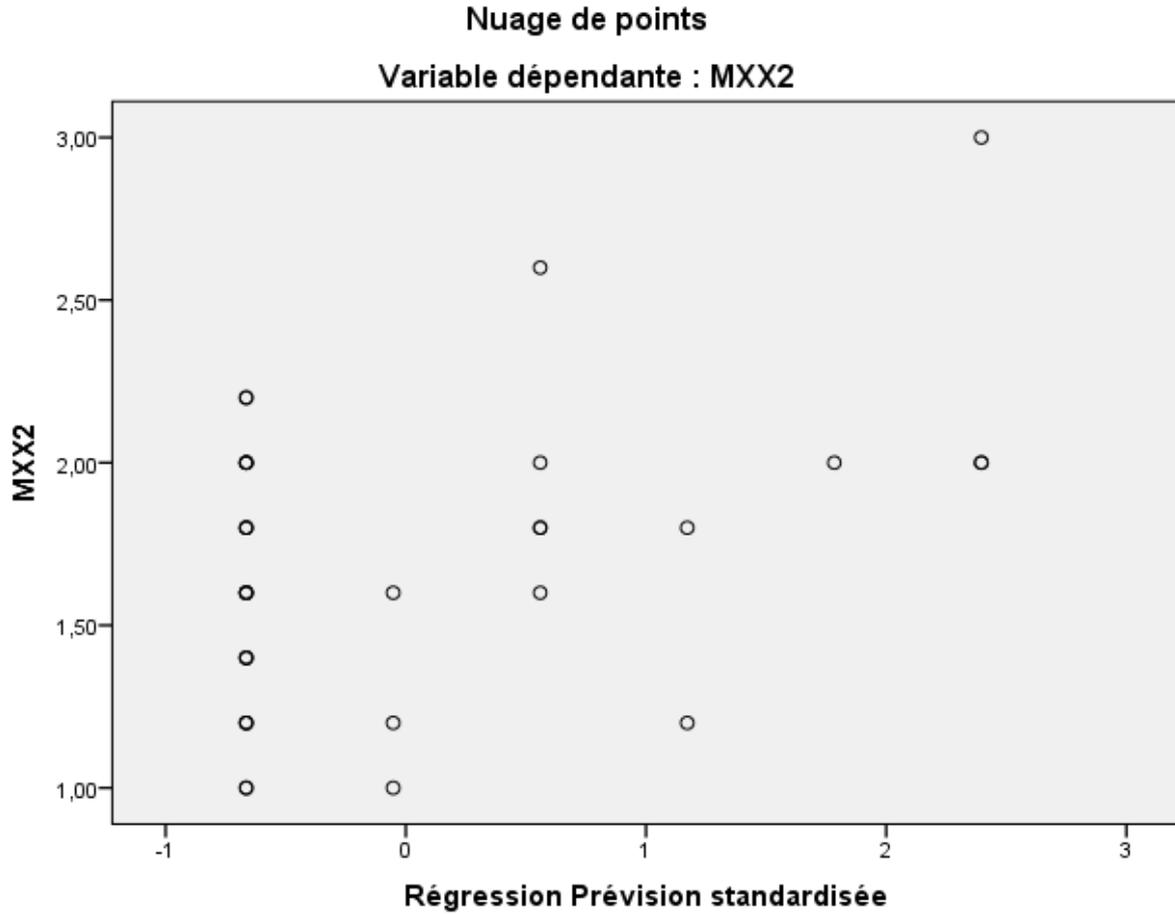
المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
0.589	0.986	0.010	33	1	7.463	0,184

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو  $\alpha = 0.05$ )

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا عدم معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 18.4% وهي نسبة ضعيفة وتعبر عن مدى تأثير إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 7.463، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.010 وهي من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية لا يؤثر على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد من عدم صحة الفرضية الأولى الصفرية  $H_0$  ونقبل الفرضية الثانية (البديلة  $H_1$ ) والتي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

الشكل رقم 14: شكل الانتشار إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية مع الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

### • نتيجة اختبار الفرضية الثالثة:

حسب نتيجة اختبار فيشر F والذي رفض الفرضية الأولى (الصفريّة  $H_0$ ) التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني، وتم قبول الفرضية الثانية (البديلة  $H_1$ ) أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني.

### • تحليل النتيجة الإحصائية:

حسب نتيجة اختبار فيشر المترجم لآراء عينة الدراسة ( مركز الضرائب CDI ) بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني، ذلك قد يعود إلى

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

عدم وجود مدارس وطنية للضرائب المتخصصة في تكوين إطارات الإدارة الضريبية كما قد يعود إلى تمسك موظفي الإدارة الضريبية بطريقة الجباية التقليدية و المراقبة الشكلية والموضوعية للتصاريح المودعة من طرف المكلف بالضريبة وهذا لم يحرر حقبة زمنية من العمل الجباية التقليدي دون وجود الإصلاحات للهيكلة الضريبي رغم أن العمل بالتصريح الجباية الإلكتروني يلغي طريقة الفحص التقليدي ويصبح إلكتروني عبر النظام مما يساهم في تخفيف العبء على موظفي الإدارة الضريبية.

**المطلب الرابع: اختبار الفرضية الثالثة التي تنص أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب وتأثيرها على التصريحات الجباية الإلكترونية.**

وبالتالي يكون اختبار هذه الفرضية كما يلي:

**H<sub>0</sub>**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب وتأثيرها على التصريحات الجباية الإلكترونية.

**H<sub>1</sub>**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب وتأثيرها على التصريحات الجباية الإلكترونية.

ولاختبار هذه الفرضية تم تجزئتها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

**أولاً:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجباية من خلال الموقع الإلكتروني.

**ثانياً:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب وتأثيرها وتأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجباية عن بعد.

**ثالثاً:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب وتأثيرها على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية قمنا باستخدام نماذج الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجباية.

فمماذج الانحدار تجيبنا على سؤالين:

- هل توجد علاقة بين المتغيرين؟

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

- ما هي قوة هذه العلاقة؟

- ومن ثم تحديد نتائج العلاقة الاحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي.
- وإعطاء نتائج فيما يتعلق باختبار فرضيات هذه الدراسة.
- وتنص الفرضية الفرعية الاولى على انه توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب تؤثر على تبسيط الواجب الجبائي ، وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي ، وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضا ندعم ذلك بشكل الانتشار الذي يصف بيانيا نوع العلاقة وقوتها وتنقسم الى قسمين:
- **الفرضية 1:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي ، ويرمز لها ب  $H_0$  (الفرضية الصفرية) .
- **الفرضية 2:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي ، ويرمز لها ب  $H_1$  (الفرضية البديلة) .

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

- تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي .

جدول رقم 14: العلاقة بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها

على تبسيط الواجب الجبائي.

المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
0.203	1.228	0.198	33	1	1.722	0.050

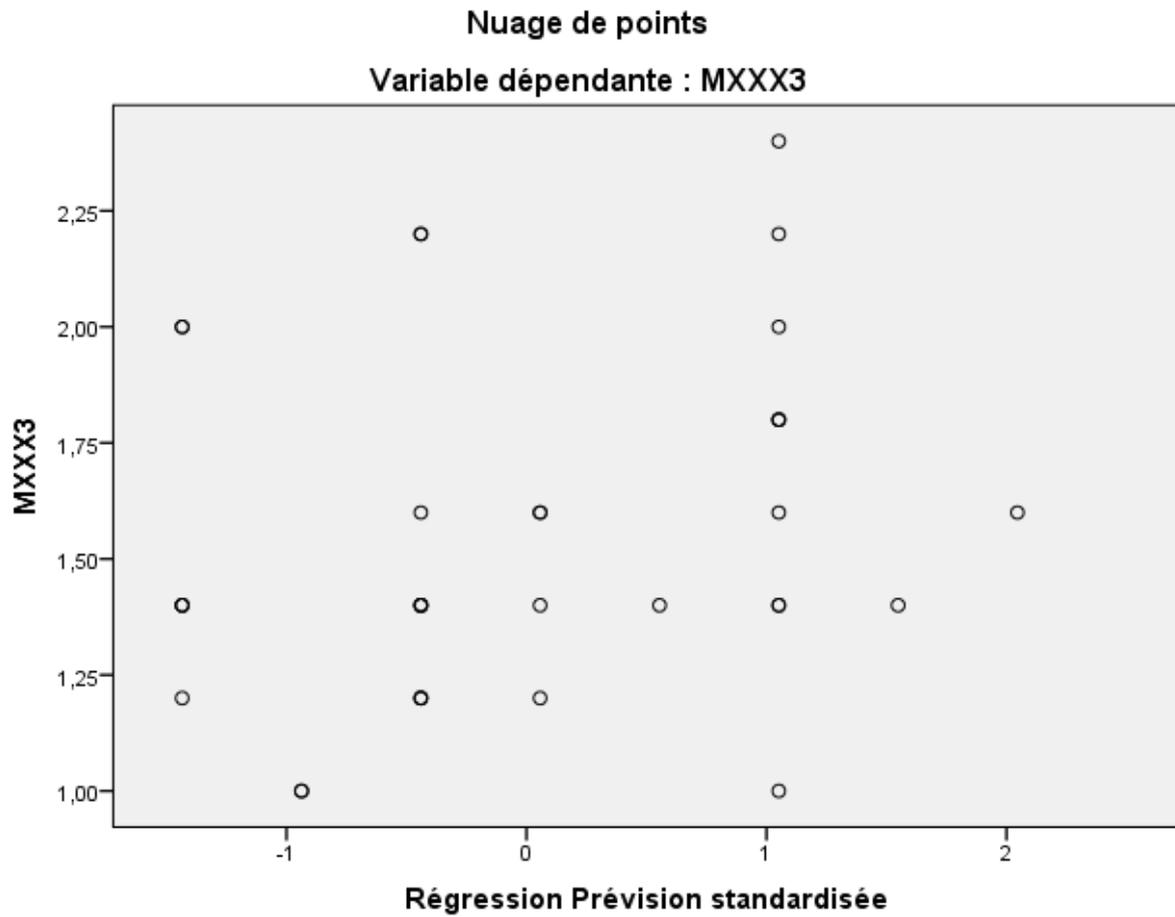
المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 ( مستوى الدلالة المستخدم هو  $\alpha = 0.05$  )

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا عدم معنوية معاملات النموذج ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 05% وهي نسبة ضعيفة جدا وتعبر عن مدى تأثير توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

على تبسيط الواجب الجبائي ، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 1.722، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.198 وهي من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي ان توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب كمتغير اول وتبسيط الواجب الجبائي كمتغير ثاني تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب اراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد عدم صحة الفرضية الأولى (الصفرية  $H_0$ ) ونقبل الفرضية الثانية (البديلة  $H_1$ ) والتي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي ، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

الشكل رقم 15: شكل الانتشار لتوفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

### • نتيجة اختبار الفرضية الأولى:

حسب نتيجة اختبار فيشر F والذي رفض الفرضية الأولى (الصفرية  $H_0$ ) التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي، وتم

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

قبول الفرضية الثانية (البديلة  $H_1$ ) أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي.

### • تحليل النتيجة الاحصائية :

حسب نتيجة اختبار فيشر المترجم لآراء عينة الدراسة ( مركز الضرائب CDI ) بانه لا توجد علاقة احصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تبسيط الواجب الجبائي من خلال الموقع الالكتروني، وذلك قد يعود لنية المكلف في التصريح والتسديد الفعلي لمقدار الالتزام، تدفق الانترنت بالشكل الذي يسمح بسيرورة الخدمة الجبائية على اكمل وجه، بالإضافة الى فعالية الموقع ( عدم تعرضه لأعطال) تمنع المكلف من تادية واجبه الجبائي الالكتروني على النحو الجيد.

### ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

• تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية.

جدول رقم 15: العلاقة بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية.

المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
0.044	1.481	0.760	33	1	0,095	0,003

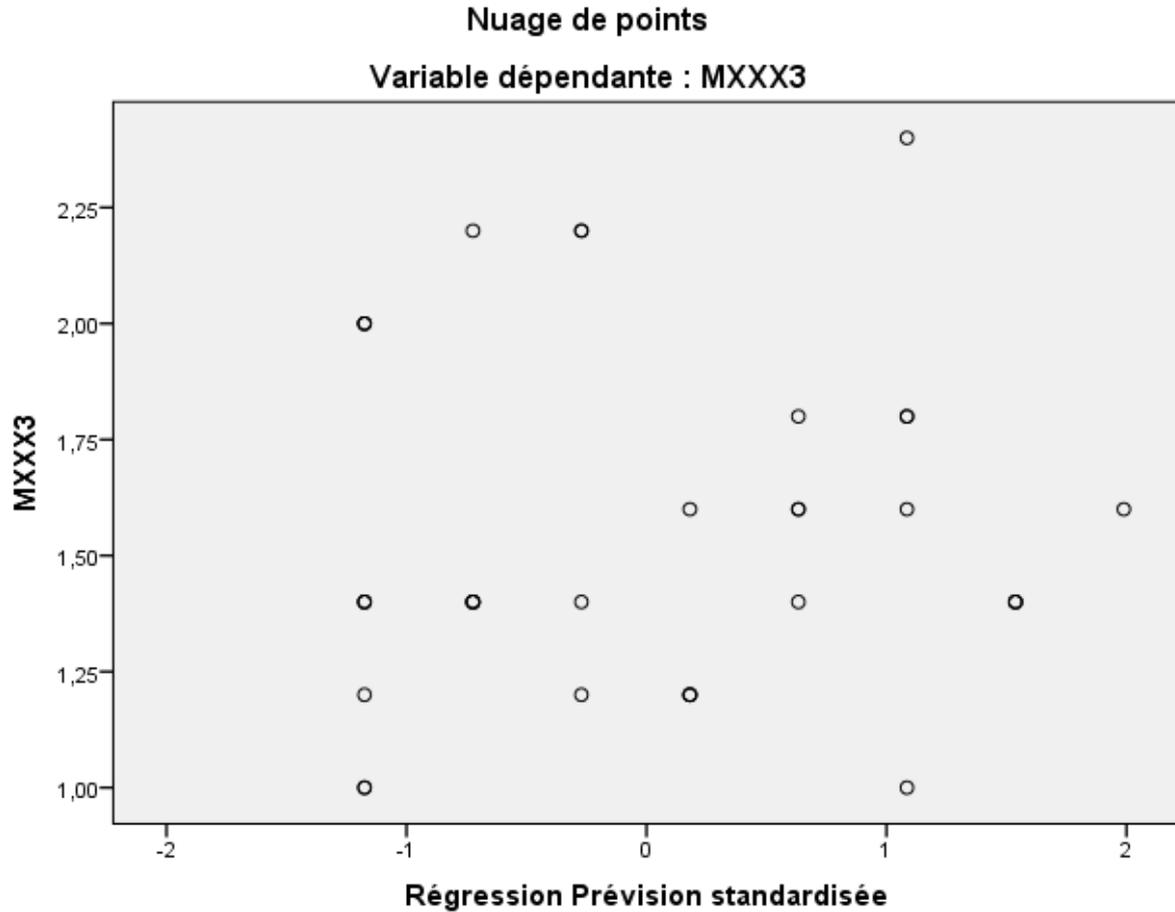
المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 ( مستوى الدلالة المستخدم هو  $\alpha = 0.05$  )

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا عدم معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 3% وهي نسبة ضعيفة جدا وتعبر عن مدى تأثير توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد ، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 0.095، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.760، عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب كمتغير اول وتطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد كمتغير ثاني تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد عدم صحة الفرضية الأولى الصفرية ( $H_0$ ) ، ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) والتي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد ، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

الشكل رقم 16: شكل الانتشار لتوفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها تطوير نظام للوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد.



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

### • نتيجة اختبار الفرضية الثانية:

حسب نتيجة اختبار فيشر F والذي رفض الفرضية الأولى (الصفريية  $H_0$ ) التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد، وتم قبول الفرضية الثانية البديلة ( $H_1$ ) أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد.

### • تحليل النتيجة الاحصائية :

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

حسب نتيجة اختبار فيشر المترجم لآراء عينة الدراسة ( مركز الضرائب CDI ) بأنه لا توجد علاقة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد، وذلك قد يعود الى ان هذا النظام ليس مؤمن بالشكل الذي يرضي المكلفين ضد الاختراقات والفيروسات مما لا يحفزهم لتبني هذا النوع من النظام في التصريح الجبائي ،بالاضافة الى استحالة ارسال نسخة التصريح الكترونيا مباشرة بعد الاكتتاب فيها للجهات المعنية.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

● تنص على انه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني .

جدول رقم 16 : العلاقة بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيره على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني.

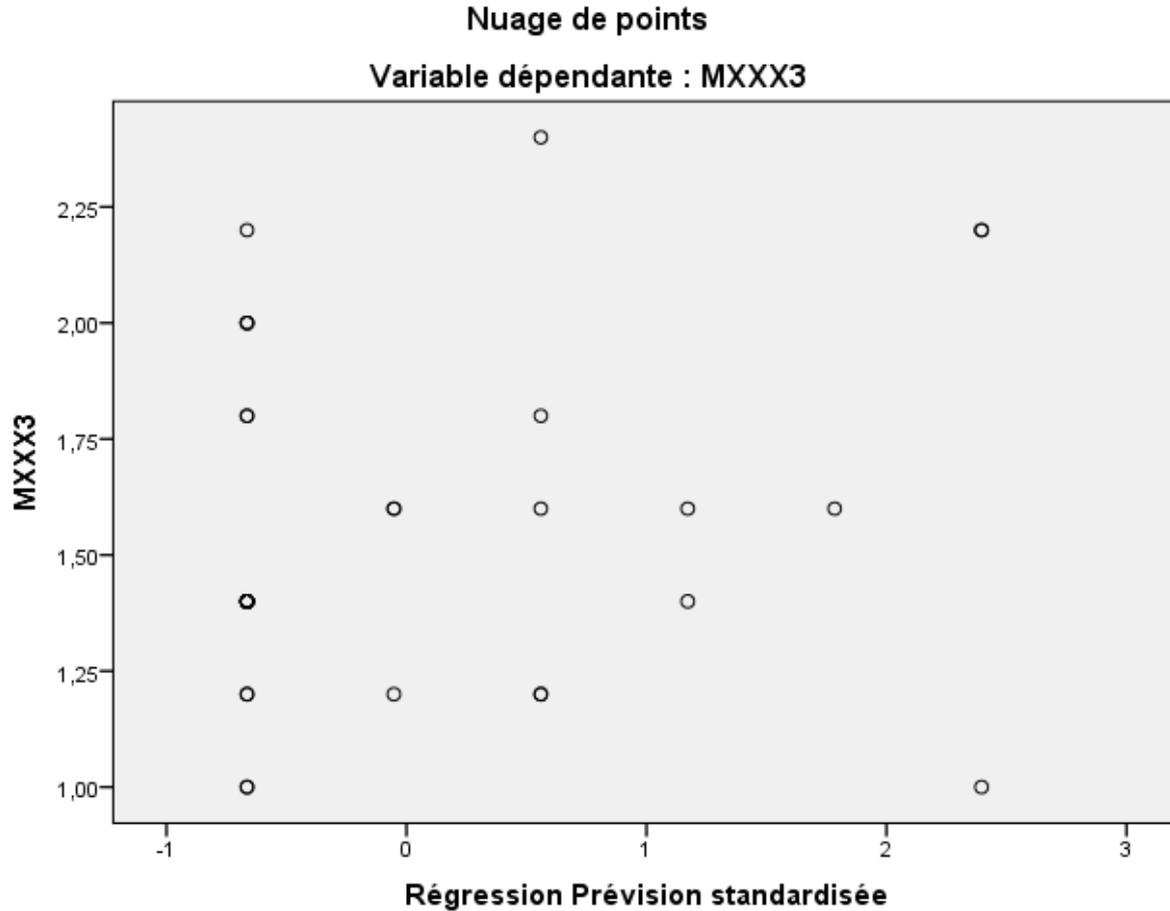
المعلومات المقدره						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
0.240	1.257	0.218	33	1	1.575	0.046

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 ( مستوى الدلالة المستخدم هو  $\alpha = 0.05$  )

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا عدم معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 4.6% وهي نسبة ضعيفة جدا ، وتعبر عن مدى تأثير توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 1.575، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.218 عند مستوى الدلالة (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب لا يؤثر على تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد من عدم صحة الفرضية الأولى (الصفريية  $H_0$ ) ونقبل الفرضية الثانية ( البديلة  $H_1$  ) والتي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

الشكل رقم 17: شكل الانتشار يبين تأثير توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الالكتروني



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

### • نتيجة اختبار الفرضية الثانية:

حسب نتيجة اختبار فيشر F والذي رفض الفرضية الأولى (الصفريية  $H_0$ ) التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي، وتم قبول الفرضية الثانية (البديلة  $H_1$ ) أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي.

### • تحليل النتيجة الاحصائية:

حسب نتيجة اختبار فيشر المترجم لآراء عينة الدراسة ( مركز الضرائب ) CDI بانه لا توجد علاقة احصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على تعزيز الوسائل البشرية وقواعد الفحص الضريبي،

## **الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -**

وذلك قد يعود الى عدم تكوين الطاقم الاداري واثراء معارفهم بالدورات والملتقيات التي تخص الاطار التطبيقي للنظام الجبائي الالكتروني من جهة ونقص آليات (الوسائل المادية) المساهمة في تسهيل وتسريع عمليات الفحص الضريبي من جهة اخرى.

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية - مركز الضرائب ولاية بسكرة -

خلاصة الفصل الثاني:

إن مواكبة التطورات التقنية والمعلومات أصبحت ضرورة حتمية على الدولة الجزائرية بالنظر إلى الجهود التي تقوم بها هذه الأخيرة من سن التشريعات والنصوص القانونية لتبسيط الواجب الجبائي بشكل خاص وزيادة الإيرادات الجبائية وحد من التهرب الضريبي بشكل عام، إلا أن هيكلها مازالت غير جاهزة ولا تزال لحد الساعة تعتمد على الطريقة التقليدية في مجمل الأعمال التي تقوم بها الإدارة الضريبية وسبب ذلك غياب الإمكانيات المادية و التقنية و البشرية المتواجدة حاليا في الإدارة الضريبية فهي غير كافية وغير ملائمة لمواكبة العمل بالنظام الإلكتروني ، ومن جانب آخر فإن المجتمع الضريبي في الجزائر لا يمتلك ثقافة الضريبة الإلكترونية تؤهله لتقبل العمل بالنظام الجبائي الإلكتروني وسبب ذلك غياب الإطار المفاهيمي لعمليات الجباية الإلكترونية بالنسبة له من جهة ومن جهة أخرى غياب الوعي الضريبي الإلكتروني بصفة عامة لاعتباره أن الضريبة هي عبء يتقل كاهله وهو ما يدفع لاتباع كافة الطرق للتهرب الضريبي.

وعموما هناك إجماع من طرف أفراد العينة المستجوبين على أن تفعيل الجباية الإلكترونية، ليس له اثر على التصريحات الجبائية الإلكترونية، وهذا راجع للنظرة المهنية وعامل الخبرة لدى موظفي مركز الضرائب ولاية بسكرة مما يؤكد لنا ان افراد العينة لهم الدراية الكافية والخبرة اللازمة في تطبيق الجباية الإلكترونية .

خاتمة

من خلال الدراسة التي قمنا بها والتي مست أحد المواضيع التي أثارت اهتمام الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة، خاصة بعد التطور التكنولوجي الذي عرفه عالم الأعمال والإدارات وبصفة خاصة مجال التعامل بالانترنت لذا تم التركيز في البحث على مجموعة من النقاط ذات صلة بالإشكالية العامة للموضوع ، حيث قسمناه إلى فصلين نظري وتطبيقي ، تطرقنا في الفصل النظري إلى الجباية الإلكترونية بمفهومها وخصائصها وكذا أهدافها وأهم معيقاتها وهذا كمتغير مستقل وذلك لتجسيد دور تفعيلها على التصريحات الجبائية كمتغير تابع حيث تم التعرف على كل من مفهومها ، أنواعها ، دوافعها ومزاياها وكذا متطلباتها الشكلية والموضوعية ومن دراستنا للفصل الأول وانطلاقا من الفرضيات والأسئلة الفرعية المشار إليها في المقدمة ، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الجباية الإلكترونية أصبحت ضرورة حتمية نظرا للتطور التكنولوجي من جهة ، وانتهاج الأفراد والمؤسسات ( المكلفين القانونيين بالضريبة ) آلية عمل برمجية تقنية بحتة (كقواعد البيانات مثلا ) من جهة أخرى ، وبهذا أصبح الوضع العملي الراهن لكل من الإدارة الجبائية والمجتمع الضريبي يلزمهم تتبع وانتهاج النظام الجبائي الإلكتروني.

كل هذا دفعنا للبحث في مجال الجباية الإلكترونية باعتبارها أداة ربط بين المجتمع الضريبي و الدولة لما لها من أثر اقتصادي واجتماعي وسياسي على كل منهما فهي من أهم أدوات التحصيل الجبائي بما تشمله من خصائص وأهداف تساهم في تحسين وتبسيط الواجب الجبائي حيث يظهر هذا جليا في تعزيز جودة التصريح ، كما ينعكس إيجابا في تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة ، وفي المقابل لديها الكثير من التحديات والمعوقات تعرقل تطبيقها ، لكن رغم ذلك تعمل الحكومة الجزائرية على الإصلاحات في النظام الجبائي بتشريع القوانين والمراسيم التنفيذية للمساهمة في تقليص هذه التحديات حتى تحقق الأهداف المنشودة كتفعيل الجباية الإلكترونية وبالتالي القضاء على التهرب الضريبي ، تحقيق نسبة أكبر من الإيرادات الضريبية عن طريق التطبيق الامثل لها بواسطة التصريح الإلكتروني عبر الموقع المخصص والذي بدوره يخفف من النفقات المخصصة لعميلة التحصيل الجبائي التقليدي.

وبخصوص الفصل الثاني المتضمن للجزء التطبيقي والمكمل للدراسة النظرية كان على شكل استبيان حيث اخترنا مركز الضرائب لولاية بسكرة كمجتمع دراسة تم توزيعه على موظفي واعوان مصالحه ، وبعد تحليل مختلف اجابات آراء عينة الافراد المستجوبين تبين أن تفعيل الجباية الإلكترونية لا تؤثر بشكل كبير على جودة التصريح الجبائي في تلك الفترة من خلال آراء العينة المدروسة، كما تبين أن أفرادها لا يملكون الدراية والتكوين الكافي الذي يجعلهم ذوي كفاءة عالية لتسيير العمل الجبائي الإلكتروني.

### 1. نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدت في الدراسة والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة ومحاولة تقييم مدى مساهمة تفعيل الجباية الإلكترونية على جودة التصريحات الجبائية ميدانيا من جهة أخرى والتي كانت صعبة بعض الشيء نظرا للظروف الصحية التي نواجهها بسبب "جائحة كورونا" ورغم ذلك وبفضل جهود أفراد عينة الدراسة توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى ما يلي:

- بخصوص الفرضية الأولى التي تنص على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على التصريجات الجبائية الالكترونية فقد تم رفضها ، يعني أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التشريعات والنصوص القانونية وتأثيرها على التصريجات الجبائية.
- بخصوص الفرضية الثانية التي تنص على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على التصريجات الجبائية فقد تم رفضها ، يعني أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية وتأثيره على التصريجات الجبائية.
- بخصوص الفرضية الثالثة التي تنص على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة والوعي الالكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي ادارة الضرائب وتأثيرها على التصريجات الجبائية الالكترونية فقد تم رفضها، يعني انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الوعي والكفاءة لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب وتأثيرها على التصريجات الجبائية.

### 2. نتائج الدراسة:

وفي نهاية هذه الدراسة تم استنتاج مايلي:

- وجود التشريعات والنصوص القانونية تعمل على تبسيط الواجب الجبائي كما تضمن تنظيم نشر المعلومات والمحافظة على سريتها.
- عدم العمل بالإصلاحات الهيكلية في النظام الجبائي على مستوى المصالح الجبائية خلف العديد من المشاكل تحملها المكلف بالضريبة.
- العمل بالنظام الجبائي الإلكتروني يحد من مشاكل التهرب الضريبي ويعزز دور الرقابة الجبائية.
- الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية المتواجدة حاليا في الادارة الضريبية غير كافية وغير ملائمة تماما لاضفاء التقنية الالكترونية على التحصيل الجبائي.
- الرفع من كفاءة وإمكانيات موظفي الإدارة الضريبية عن طريق اثناء معارفهم بدورات تكوينية يعمل على حل مشاكل المكلفين بالضريبة ويعزز دور الرقابة الجبائية.
- تعمل إدارة الضرائب على توفير الخدمات الجبائية للمكلفين من خلال دراسة احتياجاتهم ورغباتهم عند استخدام النظام الإلكتروني.
- تدفق الانترنت يسمح بسيورة الخدمة الجبائية في الموقع بشكل جيد .
- يحافظ الموقع الإلكتروني " جبايتك" على خصوصية المعلومات الداخلة إليه (المدخلات).
- يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريجات الجبائية عن بعد أداة فعالة للتحصيل الجبائي.
- اعتماد الفحص الضريبي الالكتروني يسهل ويسرع من العملية الرقابية ويرفع من كفاءة نتيجته.

– لا يستطيع المكلف بعد تحميله للتصريحات الجبائية والوثائق عن بعد الاكتتاب فيها وإرسالها مباشرة للمصالح الجبائية إلكترونيا.

### 3. توصيات الدراسة:

من خلال تحليل هذه الدراسة تم التوصل إلى التوصيات التالية:

- ضرورة إعادة رسكلة مختلف عمالها وتكوينهم بصفة محترفة حول مجال الجباية الإلكترونية .
- إن شرط نجاح الجباية الإلكترونية هو المعرفة الجيدة لكيفية آلية عملها بالنسبة للمجتمع الضريبي وموظفي الإدارة الجبائية مع توفر متطلبات تفعيلها.
- إقامة ملتقيات ودورات علمية في الجامعات بالتنسيق مع المديرية العامة للضرائب توضح تحديات ومعوقات تفعيل الجباية الإلكترونية وطرق معالجتها.
- إضافة تخصصات جديدة في الجامعات والمعاهد والمدارس العليا حول الاقتصاد الرقمي بصفة عامة.

### 4. آفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور تفعيل الجباية الإلكترونية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، حيث ركزت على الجانب العملي في كيفية التحصيل الجبائي الإلكتروني، كما أن هذه الدراسة فتحت آفاقاً أخرى لمعالجة إشكاليات بحثية من خلال النتائج المتوصل إليها، نذكر على سبيل المثال المشاكل التي تواجه الجهات الضريبية أثناء التحكم في تطوير النظام الإلكتروني المخصص للتصريحات الجبائية عن بعد، كذلك توصلت الدراسة إلى الصعوبات التي تواجه المكلفين القانونيين بالضريبة عند التصريح والتسديد لمقدار التزاماتهم، ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح معالجة المواضيع التالية:

- ✓ تنظيم العمل الجبائي في ظل التحديات التكنولوجية المعاصرة.
- ✓ متطلبات تكييف النظام الجبائي الجزائري في ظل تحديات التصريح الجبائي الإلكتروني.
- ✓ دور تفعيل معايير الجودة الشاملة في تحسين كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية .
- ✓ مساهمة حجم الانترنت في تفعيل النظام الجبائي الإلكتروني والتصريحات الجبائية.
- ✓ عصرنة الإدارة الضريبية واثرها على حجم الإيرادات الجبائية.

# المراجع

## قائمة المراجع

### الكتب:

1. جيهان عبد المعز جمالي، "المراجعة في البيئة الإلكترونية"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي للنشر والطباعة، مصر، 2014.
2. حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.
- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، "اقتصاديات الضرائب"، مصر، 2007.
3. مليكاوي مولود، "أساسيات في الضريبة المحلية والدولية"، الطبعة 1، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2018.
4. منصور بن عمارة، "أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية"، الطبعة الثانية، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2016.
5. منصور بن عمارة، "إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية"، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2011.

### المذكرات والأطروحات:

1. سليمان عتير، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001-2012.
2. سمية قحموش، "دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجبائية، جتمعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 31 جانفي 2013.
3. عاشور شوية، علي عماري، عبد الله خضير، "التسجيلات المحاسبية للتصريحات الجبائية وفق النظام المحاسبي المالي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018-2019.

## قائمة المراجع

4. لياس قلاب ذبيح، "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية"، دراسة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.
5. محمد هشام ملوكة، "دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013-2014.
6. مسعود بناي، مروان هلال، "دور الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية للدولة"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018-2019.

### المنشورات والمراسيم والاصدارات:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون 05/18 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية"، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 28.

### الملتقيات العلمية:

1. ثابت عرف معين، "أثر التجارة الإلكترونية على الأنظمة الضريبية"، مجلة المؤتمر الرابع عشر ومشكلات التحاسب الضريبي المصري، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب وبراس وتر هاوس كوبرز، 2008.
2. محمد الأمين كمامسي، عبد الغني دادان، "معوقات الجباية الإلكترونية في ظل التعاملات الرقمية والنقود الرقمية"، الملتقى الدولي للتجارة الإلكترونية، جامعة ورقلة، بدون تاريخ نشر.

### المجلات العلمية:

1. رأفت رضوان، رشا عوض، ولاء الحسيني، "الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 02، 2002.
2. سمية قحמוש، "إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 06، 2016-08-29.
3. سهاد كشكول عبد، "أثر التجارة الإلكترونية في فرض الضرائب"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 68، العراق، 2017.

## قائمة المراجع

4. عبد الحليم الحمزة، "الفحص الضريبي الالكتروني كاداة لتفعيل عمل الادارة الضريبية نحو نموذج لنظام المعلومات الالكترونية في الادارة الضريبية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 12، جوان 2018.
5. عبد الله سفيان رمادلية، كمال قويدري، "تفعيل خدمة الادارة الالكترونية في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة لونييسي علي ، البليدة 02، الجزائر، المجلد 14، العدد 03، 29-06-2020.
6. فلة محنتال، أحمد بساس، "اثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية" ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الأغواط، الجزائر ، المجلد 11، العدد 02، 2020.
7. مولود مليكاوي، "آليات تكيف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الالكترونية"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 01، 2019.

### المواقع الإلكترونية:

1. موقع المديرية العامة للضرائب: <http://www.mfdgi.gov.dz>

### المراجع الأجنبية:

1. Nora Fauzana Zainal, Noraza Mat Udin," The Impacts and Challenges of Electronic Commerce on Taxation", Proceedings of the international conference on electronic commerce, 20-22 October 2015, malaysia.

الملاحق

## استمارة الاستبيان



الطالبان : السبتي جيهان ، زعيم دلال

العنوان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة -

بسكرة

قسم : العلوم المالية والمحاسبة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...

أما بعد...

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبيان التي صممت لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمالا للحصول على شهادة الماستر في تخصص محاسبة بعنوان "دور تفعيل الحماية الالكترونية في تحسين جودة التصريجات الجبائية الالكترونية".

ولإتمام هذه المذكرة تحت عنوان:

دور تفعيل الحماية الالكترونية في تحسين جودة التصريجات الجبائية

نرجو بما لديكم من خبرة في الموضوع بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة وموضوعية، للوصول إلى أهداف هذه الدراسة وتعميم نتائجها، والتي نطمح من خلالها في الوقوف على رأيكم الموضوعي لتقييم الفقرات الواردة في بنود استبيان المقابلة.

ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكركم بأن إجاباتكم حول فقرات الاستبيان لن تستخدم سوى لأغراض الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

## 1- الجزء الأول (المعلومات الأولية):

1. المؤهل العلمي:

ليسانس  ماستر  دراسات عليا  أخرى  تطبيقات تطبيقية

2. العمر:

اقل من 30 سنة  من 30 الى 39 سنة  اكثر من 40 سنة

3. الخبرة المهنية:

اقل من 10 سنوات  من 10 سنوات الى 20 سنة  اكثر من 20 سنة

4. المنصب الاداري : موظف لدى

المصلحة الرئيسية للتسيير  المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث   
المصلحة الرئيسية للمنازعات  مصلحة الاستقبال والإعلام   
مصلحة الإعلام الآلي  مصلحة القباضة

5. عدد الدورات التكوينية والملتقيات الخاصة بالية العمل في ظل ( التصريحات الجبائية الالكترونية / الجباية الالكترونية ) :

ولا دورة  من 01 دورة الى 05 دورات  اكثر من 05 دورات

## II - الجزء الثاني (الاستبيان):

ملاحظة: ضع علامة (X) في الخانة المناسبة

المحور الأول: متطلبات الجباية الالكترونية			
غير موافق	محايد	موافق	أولاً: وجود التشريعات والنصوص القانونية
			1- تعتبر التشريعات والقوانين الجبائية في الجزائر ملائمة لتطبيق الجباية الإلكترونية.
			2- الاطار التشريعي الضريبي الجزائري يحتاج إلى إصلاحات موازية لتطوير الجباية الإلكترونية.
			3- عدم العمل بالإصلاحات الهيكلية في النظام الجبائي على مستوى المصالح الجبائية خلف العديد من المشاكل تحملها المكلف بالضريبة.
			4- الاعتماد على النصوص القانونية في العمل الجبائي الإلكتروني يضمن تنظيم نشر المعلومات والحفاظة على سريتها.
			5- العمل بالنظام الجبائي الإلكتروني يحد من مشاكل التهرب الضريبي ويعزز دور الرقابة الجبائية.
غير موافق	محايد	موافق	ثانياً: إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية
			6- إمكانية إدارة الضرائب من استخدام الأنترنت في عملية التحصيل الضريبي بكفاءة وسهولة.
			7- يساهم إحداث موقع إلكتروني لإدارة الضرائب في الحد من مشاكل البيروقراطية.
			8- تعمل إدارة الضرائب على تحديد الخدمات الجبائية للمكلفين من خلال دراسة احتياجات ورغبات المكلف عند استخدام النظام الإلكتروني.
			9- تتناسب نسبة الإيرادات الجبائية الفعلية مع الإيرادات المتوقعة إلكترونياً.
			10- عوائد الجبائية الإلكترونية باستخدام الأنظمة الإلكترونية أعلى من استخدام الأنظمة التقليدية.

غير محايد	محايد	موافق	ثالثا: توفر الكفاءة والوعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب .
			11- الرفع من كفاءة وإمكانيات موظفي الإدارة الضريبية يعمل على حل مشاكل المكلفين ومعالجتها في وقت قصير من خلال استخدام النظام الإلكتروني.
			12- إدخال موظفي إدارة الضرائب في دورات تكوينية لتطوير قدراتهم في التحصيل الإلكتروني.
			13- مدى رضا الموظفين لتقييم الجباية إلكترونيا والعمل بها.
			14- ثقافة المجتمع الضريبي بالجزائر تسمح له بتقبل الجباية الإلكترونية واعتمادها.
			15- الاقتراع من المصدر لدى المكلفين بالضريبة الإلكترونية يعتبر حل الامثل في الوقت الحالي نظرا لحداتها وعدم انتشار الوعي الكافي لدى المجتمع الضريبي.

### المحور الثاني : التصريحات الجبائية الإلكترونية

غير موافق	محايد	موافق	أولا:مدى تبسيط الواجب الجبائي من خلال الموقع الإلكتروني
			16- تدفق الانترنت يسمح بسيرورة الخدمة الجبائية في الموقع بشكل جيد.
			17- يتميز الموقع الإلكتروني "جبايتك" بالسهولة والسرعة في الولوج (الدخول) اليه .
			18- يحافظ الموقع الإلكتروني "جبايتك" على خصوصية المعلومات الداخلة اليه (المدخلات).
			19- لا يتعرض الموقع الإلكتروني "جبايتك" لأعطال الا في بعض الاحيان.
			20- الموقع الإلكتروني "جبايتك" مؤمن بشكل فعال.

غير موافق	محايد	موافق	ثانيا: تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد.
			21- نظام تحميل الوثائق والتصريحات عن بعد مؤمن بشكل جيد ضد الاختراقات والفيروسات .
			22- يستطيع المكلف من تحميل نماذج الوثائق القانونية والتصريحات الجبائية عن بعد بكل سهولة .

			23- يستطيع المكلف بعد تحميله للتصريحات الجبائية والوثائق عن بعد الاكتتاب فيها وارسالها مباشرة للمصالح الجبائية الكترونيا .
			24- يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد أداة فعالة لتحصيل الجبائي.
			25- يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد بمثابة واجهة ارشادية ممتازة بين المكلف و الادارة الجبائية.
موافق	محايد	غير موافق	ثالثا: تعزيز الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي الالكتروني.
			26- اقامة دورات تكوينية وملتقيات خاصة بالاطار التطبيقي للنظام الجبائي الالكتروني لكامل الطاقم الاداري.
			27- انشاء المدرسة الوطنية للضرائب المتخصصة في تكوين اطارات الادارة الضريبية .
			28- اعتماد الفحص الضريبي الالكتروني عن طريق المدخلات الالكترونية بدل الدفاتر الورقية .
			29- اعتماد الفحص الضريبي الالكتروني يسهل ويسرع من العملية الرقابية ويرفع من كفاءة نتيجته.
			30- يساهم الفحص الضريبي الالكتروني في تحسين جودة التصريحات الجبائية الالكترونية وضمان الشفافية والدقة في مخرجات العمل الجبائي .

## Tableau ALPHA CROM

### RELIABILITY

VARIABLES = x1.1 x1.2 x1.3 x1.4 x1.5 x2.1 x2.2 x2.3 x2.4 x2.5 x3.1 x3.2  
x3.3 x3.4 x3.5

SCALE ('ALL VARIABLES') ALL

MODEL = ALPHA.

### Fiabilité

#### Echelle : TOUTES LES VARIABLES

##### Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	35	100,0
	Exclus <sup>a</sup>	0	,0
	Total	35	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

##### Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,727	15

### RELIABILITY

VARIABLES = y1.1 y1.2 y1.3 y1.4 y1.5 y2.1 y2.2 y2.3 y2.4 y2.5 y3.1 y3.2  
y3.3 y3.4 y3.5

SCALE ('ALL VARIABLES') ALL

MODEL = ALPHA.

### Fiabilité

#### Echelle : TOUTES LES VARIABLES

##### Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	35	100,0
	Exclus <sup>a</sup>	0	,0
	Total	35	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

##### Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,769	15

**TABLEAU HYP MX1, MXX2, MXXX3**

**HYP MX1**

**Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,164 <sup>a</sup>	,027	-,003	,39687

a. Valeurs prédites : (constantes), MY1

b. Variable dépendante : MX1

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle	Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	1,208	,275		4,389	,000
1 MY1	,162	,169	,164	,956	,346

a. Variable dépendante : MX1

**Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,177 <sup>a</sup>	,031	,002	,39597

a. Valeurs prédites : (constantes), MYY2

b. Variable dépendante : MX1

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle	Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	1,222	,243		5,034	,000
1 MYY2	,159	,153	,177	1,034	,309

a. Variable dépendante : MX1

**Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,536 <sup>a</sup>	,288	,266	,33953

a. Valeurs prédites : (constantes), MYYY3

b. Variable dépendante : MX1

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,671	,224		2,989	,005
	MYYY3	,651	,178	,536	3,652	,001

a. Variable dépendante : MX1

**HYP MXX2**

**Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,013 <sup>a</sup>	,000	-,030	,45489

a. Valeurs prédites : (constantes), MY1

b. Variable dépendante : MXX2

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,725	,315		5,470	,000
	MY1	-,014	,194	-,013	-,073	,942

a. Variable dépendante : MXX2

**Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,055 <sup>a</sup>	,003	-,027	,45425

a. Valeurs prédites : (constantes), MYY2

b. Variable dépendante : MXX2

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle	Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	1,619	,278		5,814	,000
MY2	,055	,176	,055	,314	,755

a. Variable dépendante : MXX2

**Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,429 <sup>a</sup>	,184	,160	,41084

a. Valeurs prédites : (constantes), MYYY3

b. Variable dépendante : MXX2

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle	Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	,986	,272		3,631	,001
MYYY3	,589	,216	,429	2,732	,010

a. Variable dépendante : MXX2

**HYP MXXX3****Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,223 <sup>a</sup>	,050	,021	,36348

a. Valeurs prédites : (constantes), MY1

b. Variable dépendante : MXXX3

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle	Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	1,228	,252		4,872	,000
MY1	,203	,155	,223	1,312	,198

a. Variable dépendante : MXXX3

**Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,054 <sup>a</sup>	,003	-,027	,37231

a. Valeurs prédites : (constantes), MYY2

b. Variable dépendante : MXXX3

**Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,054 <sup>a</sup>	,003	-,027	,37231

a. Valeurs prédites : (constantes), MYY2

b. Variable dépendante : MXXX3

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,481	,228		6,490	,000
	MYY2	,044	,144	,054	,308	,760

a. Variable dépendante : MXXX3

**Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,213 <sup>a</sup>	,046	,017	,36425

a. Valeurs prédites : (constantes), MYYY3

b. Variable dépendante : MXXX3

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,257	,241		5,220	,000
	MYYY3	,240	,191	,213	1,255	,218

a. Variable dépendante : MXXX3